التطورات الأمنية

في السلطة الفلسطينية

2007-2006

إعداد

حسن ابحيص وائل سعد

ملف الأمن

في السلطة الفلسطينية

1

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملف الأمن
في السلطة الفلسطينية
(1)

التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية

2007 – 2006

إعداد

وائل سعد حسن ابحيص

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

The Security File of the Palestinian Authority (1)
Security Developments in the Palestinian Authority
2006 - 2007

By:
Wael Saad
Hasan Ibhais

Edited By:
Dr. Mohsen M. Saleh

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
2008 م – 1429 هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978 - 9953 - 500 - 03 - 4

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب : 5034–14 بيروت – لبنان
تلفون : 644 303 1 961+
تلفاكس :643 303 1 961+
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف:
الحارث عدلوني
مريم غلاييني

تصميم وإخراج وطباعة:
Golden Vision sarl +961 1 362987

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3
تقديم 5
المقدمة 7
أولاً: من المجلس التشريعي إلى الحكومة 13
ثانياً: في الطريق إلى وثيقة الأسرى 18
ثالثاً: في الطريق إلى وثيقة الوفاق الوطني 25
عملية الوهم المتبدد وصيف غزة الساخن 32
رابعاً: مرحلة السعي إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية 34
خامساً: في الطريق إلى اتفاق مكة 55
سادساً: مرحلة حكومة الوحدة الوطنية 63
استقالة وزير الداخلية وتصاعد الفلتان الأمني 67
سابعاً: حماس والحسم الأمني 81
ثامناً: حكومة الطوارئ في الضفة والحكومة المقالة
في القطاع... الإجراءات والتطورات 85
الخاتمة 129
ملحق الوثائق 131
1. إحصاءات حالات الفلتان الأمني وحوادثه في قطاع غزة
حتى حزيران/ يونيو 2007 131
2. رسالة من منظمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
لنبيل عمرو بخصوص الانتخابات 133

3. مرسوم رئاسي يعين دحلان مستشاراً للأمن القومي
ويعطيه الصلاحيات الأمنية..... 134
4. النصّ الحرفي لخطة الجنرال دايتون الأمنية
في الأراضي الفلسطينية..... 135
5. نصّ استقالة وزير الداخلية هاني القواسمي (2007/4/17)...141

تقديم

يُعدّ الملف الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية أحد أهم الملفات وأكثرها تعقيداً وحساسية. وتتداخل فيه طموحات الفلسطينيين في أن تكون لهم أجهزتهم الأمنية الوطنية المعبّرة عن إرادتهم، مع رغبات المحتل الصهيوني في أن تكون هذه الأجهزة أدوات قمعية تطارد المقاومة وتحول الاستعمار الصهيوني إلى استعمار "مريح"، وتدخل في ذلك تعقيدات والتزامات اتفاقات أوسلو وما تلاها، ومشاكل الفساد والاختراق في هذه الأجهزة، فضلاً عن الرغبة الشعبية في ضبط الفلتان الأمني، والسعي لإيجاد معادلة مناسبة تحفظ الأمن ولكن تحمي المقاومة.

هذا الملف هو الجزء الأول من دراسة أكاديمية أوسع؛ تهدف إلى تسليط الضوء على إشكاليات الملف الأمني الفلسطيني وملابساته. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تقرير معلومات حول التطورات الأمنية التي شهدتها الساحة الفلسطينية منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وحتى الأحداث التي انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وبتشكيل حكومة الطوارئ في الضفة الغربية.

ولأن الموضوع شديد الحساسية فقد كان هناك حرص شديد على متابعة تطور الأحداث بشكل موضوعي، ودون الدخول في التحليلات والاستنتاجات والاتهامات، وترك المعلومات الموثقة تتحدث عن نفسها، وتوصل الرسالة المباشرة بنفسها. ولذلك فإن هذه الدراسة يمكن اعتبارها تقرير معلومات أكثر منها دراسة تحليلية مقارنة. ومع ذلك فإن هناك مجالاً

واسعاً للقارئ الكريم لأن يصل إلى العديد من الاستنتاجات التي تثبتها الوقائع.

ونحن ندرك أن مثل هذه الدراسات الحساسة قد ترضي البعض وقد تغضب آخرين، ولكننا نكتب هنا دراسة علمية لا تستهدف إرضاء أحد أو إغضاب أحد، بقدر ما تستهدف توفير رواية متماسكة وموضوعية للأحداث. كما أن الصدر مفتوح للجميع لإبداء ملاحظاتهم وانتقاداتهم التي ستلقى كل اهتمام وترحيب.

المحرر

د. محسن صالح

المقدمة

بُنيت السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقات أوسلو Oslo Agreement الموقعة عام 1993، والتي نصّت على تأسيس أجهزة أمنية لحفظ النظام العام الداخلي تحت مسمى "قوة شرطية"، وبلغ عدد الموظفين فيها فعلياً 34 ألفاً في صيف 1997 ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان، بنسبة رجل أمن واحد لكل 84 شخصاً. ووصل العدد إلى نحو 57 ألفاً في مطلع 2006 (إضافة إلى نحو 21 ألفاً تحت الاختبار)، مقابل نحو 80 ألف موظف مدني، ليشكّلوا ما نسبته 49.4% من إجمالي عدد موظفي السلطة. وقد شكّل هذا الأمر عبئاً مالياً كبيراً على ميزانية السلطة، إذ كلّفت رواتب العسكريين حوالي 375 مليون دولار سنة 2005، أي ما نسبته 37.5% من إجمالي رواتب الموظفين في السلطة[1]. وشكلت السلطة الفلسطينية تسعة أجهزة أمنية، هي الأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والبحرية، والقوة 17، والدفاع المدني، بالإضافة إلى الشرطة المدنية[2].

---

[1] محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 304، 315. لمزيد من المعلومات انظر: http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budj2005.html؛ http://www.mof.gov.ps/monthly-reports/2006/table2006/Table_6.php

[2] جميل هلال، **الدولة الفلسطينية بعد أوسلو** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 78، 230.

أدى تزايد عدد الأجهزة الأمنية إلى تضارب أعمالها وتزايد عدم التنسيق بينها، مع انتشار مظاهر المحسوبية والولاء للحزب السياسي الحاكم، حيث أن معظم أفراد هذه الأجهزة هم من أعضاء حركة فتح أو مؤيديها، كما ظهرت شبهات على وجود اختراقات داخل هذه الأجهزة من قبل جهات دولية وأحياناً إسرائيلية. هذه الأمور كانت مؤشراً على بدء أزمة تلك الأجهزة، إذ كان الضامن لعدم حدوث أية أزمات هو سيطرة الرئيس الراحل عرفات على كافة صلاحيات الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أرجأ تصدع تلك الأجهزة. إلا أن هذه السيطرة لاقت معارضة خارجية من قبل الإدارة الأمريكية بشكل أساسي؛ فسعت تلك الإدارة إلى الضغط لاستحداث منصب رئيس للوزراء في السلطة الفلسطينية، وربط الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush إطلاق خريطة الطريق Road Map، التي عكست الرؤية الأمريكية الجديدة لعملية السلام بتسلم رئيس الوزراء الفلسطيني منصبه[3]. وقد دعمت الإدارة الأمريكية تولي محمود عباس لهذا المنصب، إلا أن الخلاف بين عرفات وعباس آنذاك حول الشخص الذي سيتولى حقيبة الداخلية، كان سبباً في خلافات أخرى أدّت إلى تقديم عباس لاستقالته بعد حوالي مائة يوم من توليه أول منصب رئيس للوزراء في السلطة الفلسطينية[4].

ويبدو أن وضع الصلاحيات الأمنية بيد شخصية تحظى بالقبول الأمريكي والإسرائيلي كان الدافع الأساسي للضغط لإيجاد منصب رئيس

---

[3] نصّ كلمة بوش، موقع إسلام أون لاين، 2003/3/14، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/News /2003-03/ 14/rticle08a.shtml

[4] جريدة **السبيل**، عمّان، 2003/11/11.

للوزراء، فبعد أيام من تولي محمود عباس لهذا المنصب في 2003/4/30، بدأت سلسلة من الاجتماعات واللقاءات بين شخصيات في الحكومة الفلسطينية الجديدة والجانب الإسرائيلي تركزت جميعها تقريباً على الجانب الأمني، ففي اللقاء الأول الذي جمع بينهما في 2003/5/17، طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية أريل شارون Ariel Sharon محمود عباس بأن تتخذ السلطة إجراءات حقيقية لـ"مكافحة الإرهاب" وتعمل على جمع السلاح من التنظيمات الفلسطينية، وقد تعهد عباس خلال القمة التي جمعته بشارون في العقبة في 2003/6/4 بتنفيذ خريطة الطريق، والعمل على وضع حدٍّ للانتفاضة المسلحة. كما أن غالبية اللقاءات بين الجانبين، والتي بلغ مجموعها 16 لقاءً خلال وجود تلك الحكومة، تمت بمشاركة محمد دحلان الذي كان يتولى منصب وزير شؤون الأمن آنذاك[5].

إضافة إلى الضغط الخارجي لسحب الصلاحيات الأمنية من الرئيس عرفات، سعت جهات داخلية للضغط عليه[6]، ففي صيف 2004 حرّك محمد دحلان المئات من أنصاره في شوارع قطاع غزة للمطالبة بالإصلاح، وكان واضحاً أن تحرك دحلان يلقى مساندة عدد من قيادات فتح والأجهزة الأمنية في قطاع غزة، ورفض محمود عباس شجب التحرك أو إدانة الشائعات التي تروج لتحالف بين الاثنين[7]. وفي وقت لاحق كُشف عن رسالة موجهة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي منسوبة إلى دحلان، وعليها

---

[5] حول اللقاءات الأمنية في فترة تولي محمود عباس رئاسة الوزراء، انظر: سوزان عقل، اللقاءات الأمنية في فترة تولي محمود عباس رئاسة الوزراء، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، كانون الثاني/ يناير– آذار/ مارس 2005، ص 7–17.

[6] حسين عطوي، "لماذا سارع دحلان إلى تفجير الصراع مع عرفات،" جريدة **الوطن**، الدوحة، 2004/8/17.

[7] محسن صالح وبشير نافع (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 26.

توقيعه ومؤرخة في 2003/7/13، يشير محتواها إلى أن تحرك دحلان كان يهدف لأبعد من سحب صلاحيات عرفات، إذ ورد فيها عن دحلان قوله: "تأكدوا أيضاً أن السيد ياسر عرفات أصبح يعدّ أيامه الأخيرة، ولكن دعونا ننهيه على طريقتنا وليس على طريقتكم، وتأكدوا أيضاً أن ما قطعته على نفسي أمام الرئيس بوش من وعود فإنني مستعد لأدفع حياتي ثمناً له"[8]. إلا أن دحلان نفى صحة تلك الوثيقة وما نُسب إليه فيها، وقال في حديث نشرته جريدة الحقيقة الدولية في 2007/7/11 إن "هذه الوثيقة مزورة، ومؤامرة على السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها"[9].

بعد وفاة عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 استجاب محمود عباس، الذي تولى رئاسة السلطة في كانون الثاني/ يناير 2005، لما نصّت عليه خريطة الطريق، فدمج الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة فقط، هي جهاز الأمن الداخلي، ويضم الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني (وتتبع وزارة الداخلية)، والمخابرات العامة، وقوات الأمن الوطني (وتتبعان الرئاسة).

عقب تولي محمود عباس منصب الرئاسة، عادت الإدارة الأمريكية إلى المطالبة بإجراء انتخابات تشريعية، وكانت أمريكا و"إسرائيل" تهدفان عبر تلك الخطوة إلى دفع مسيرة الإصلاحات في السلطة وفق معاييرهما، وإعطاء مزيد من الشرعية لأبي مازن ومسيرة التسوية، ومحاولة دمج

---

[8] رسالة، محمد دحلان (وزير شؤون الأمن المفوض لوزارة الداخلية) إلى شاؤول موفاز (وزير الدفاع الإسرائيلي)، غزة، 2003/7/13، وثيقة نشرها موقع نوبلزنيوز، انظر:
http://www.news.syrianobles.com/news/index.php?page=show_det&select_page=15&id=28772&PHPSESSID=9d8f7c5e9fbbd787f4c0cbd86ea5a05a

[9] جريدة **الحقيقة الدولية**، عمّان، 2007/7/11، انظر:
http://www.factjo.com/newsletterFullNews.aspx?id=944&INo=74

حركات المقاومة في العملية السياسية، والضغط عليها للتخلي عن سلاحها في حال أرادت ذلك، وهو ما يعني أن دخول حماس الحياة السياسية سيكون مرفوضاً ما لم تغيّر برنامجها المقاوم. وقد عبّر 339 نائباً أمريكياً عن هذا التوجه في رسالة وجهوها إلى الرئيس بوش تطالبه بمنع حركة حماس من دخول الانتخابات التشريعية إذا لم تنزع سلاحها[10]. وهو مطلب كان مرغوباً به إسرائيلياً في الوقت نفسه؛ فـ"إسرائيل" كانت قد أعربت على لسان عدد من مسؤوليها عن معارضتها لفوز حماس في الانتخابات التشريعية، ففي نيسان/ أبريل 2005 أعلن وزير المالية بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu أن "واشنطن وتل أبيب لا تريدان وصول حماس للسلطة، حتى لو تمّ ذلك عبر الانتخابات التشريعية"[11]، بينما أعلن نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز Shimon Peres أن "إسرائيل" ستساعد محمود عباس، لأنه إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون نهاية عملية السلام[12]. وقال رئيس الوزراء إيهود أولمرت Ehud Olmert قبيل الانتخابات إنه "لا فرق إذا كانت حماس جزءاً من المجلس التشريعي أو الحكومة الفلسطينية، سنواصل ضغوطنا لمنع وضع كهذا"[13].

إلا أن إصرار حماس على المشاركة في تلك الانتخابات دون الرضوخ لتلك الضغوط، دفع بعض القوى الفاعلة للتحضير لخطط لإضعاف الحركة؛ فوفق تقرير نشرته جريدة كل العرب الأسبوعية ومجلة الإذاعة والتلفزيون المصرية، فإن عدداً من الخبراء الأمريكيين والإسرائيليين اجتمعوا في عاصمة عربية مجاورة قبل نحو شهر من الانتخابات التشريعية، ووضعوا مؤامرة

[10] جريدة **الحياة**، لندن، 2005/6/25.
[11] جريدة **الخليج**، الإمارات، 2005/4/19.
[12] جريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 2005/4/19.
[13] **الخليج**، 2006/1/18.

لاغتيال مشعل، وتجفيف المنابع المالية لحركة حماس والضغط على الدول المستضيفة لها، بهدف إضعاف الحركة، وضمّ الاجتماع أيضاً عناصر من المخابرات وجهاز الأمن الوقائي ومن أبرزهم محمد دحلان، إضافة إلى مسؤولين من مخابرات الدولة التي احتضنت هذا اللقاء[14].

[14] جريدة **كل العرب**، الناصرة، 2005/12/22، انظر:
http://www.kul-alarab.com/Display.asp?FN=p02&dir=rtl ؛
وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2006/2/27.

أولاً: من المجلس التشريعي إلى الحكومة

أثار فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية استياءً واضحاً لدى التيار المسيطر في حركة فتح، فعلى الرغم من إبداء الرئيس محمود عباس وقيادة فتح ترحيباً بنتائج الانتخابات، إلا أن مؤشرات السلوك على الأرض وشواهده كانت تتجه لنزع الصلاحيات من الحكومة المرتقبة، ورفض المشاركة فيها إلى جانب حماس؛ فقد وجه عباس كلمة للشعب الفلسطيني عند تسلمه نتائج الانتخابات، تضمنت مجموعة إشارات موجهة بشكل غير مباشر إلى حركة حماس، من بينها التذكير بأنه رئيس منتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحل السلمي للصراع مع "إسرائيل"، والإشارة إلى الاتفاقيات الموقعة معها، بما فيها أوسلو وخريطة الطريق، بالإضافة إلى قرارات القمم العربية والتزامه بها، وحثّ الحكومة القادمة على العمل لكسب ثقة الأسرة الدولية والرأي العام العالمي[15]، وفي هذا دعوة غير مباشرة لتقديم تنازلات من قبل حماس لكسب التأييد الدولي. ولقي هذا الخطاب ترحيباً من الإدارة الأمريكية، فقد وصفه القنصل الأمريكي العام في القدس جاكوب والاس Jacob Walles بالمهم جداً، وقال إنه "إذا أرادت حماس المشاركة في العملية السياسية، عليها الالتزام ببرنامج الرئيس عباس، والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب"[16]، وهو موقف يتقاطع مع قناعات عباس الذي رأى أن مشكلة حماس هي رفضها وجود دولة "إسرائيل"[17].

[15] موقع عرب 48، 2006/1/27.

[16] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2006/1/27.

[17] جريدة **الرأي**، عمّان، 2006/3/3.

وفي اليوم التالي لإظهار النتائج الأولية للانتخابات بفوز حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، نفى صائب عريقات أن يكون في نية فتح المشاركة في أي حكومة تشكلها حماس[18]، في حين قال محمد دحلان خلال مسيرة نظمها مسلحون من حركة فتح، إنه من العار على فتح أن تشارك في حكومة تقودها حماس، وأضاف: "نحن سنكون معارضة شديدة وقوية، وإذا فكر أي شخص مهما علا شأنه، في أن يقترب من وظيفة أي مواطن سيكون قد ارتكب الخطأ الأخير في حياته"[19]. حمل هذا التصريح من شخصية أمنية وقيادية في فتح دلالات خطيرة، تعني أن هناك في فتح من هو مستعد للقيام بممارسات غير ديموقراطية أو دموية إذا قامت حماس بأية عمليات إصلاح أو تغيير أو محاربة فساد، أو كسرت احتكار فتح في السيطرة على المؤسسات من خلال تكريس مبدأ الشراكة. وظهرت على الأرض ممارسات لبعض أفراد هذه الأجهزة ترجمت تلك التصريحات، ففي 2006/1/30 سيطر العشرات على مبنى المجلس التشريعي في غزة للمطالبة بضمّ الشرطة إلى المؤسسة الرئاسية، وعدم تركها تحت قيادة وزارة الداخلية خشية تعرضهم إلى الفصل في حال تسلمتها حماس[20]. كما تعهدت قوى الأمن الفلسطينية بولائها للرئيس محمود عباس، الذي أبلغ قادة الأجهزة الأمنية أنهم خاضعون له، وليس للحكومة التي كانت ستتشكل بقيادة حماس. ونقل عن مسؤول فلسطيني في قوات الأمن في رام الله قوله، إنه وخلال اجتماع في المقاطعة، أمر عباس بوضوح

---

[18] **الحياة**، 2006/1/27.

[19] جريدة **الأيام**، فلسطين، 2006/1/28.

[20] عرب 48، 2006/1/30.

قادة الأجهزة بتقديم تقاريرها له شخصياً[21].

وتزامن هذا مع موقف لمدير عام الشرطة الفلسطينية العميد علاء حسني، أكد فيه أن "رأس الهرم الأمني والعسكري يظلّ دوماً تحت إمرة رئيس الدولة، وأنه لن يكون من حقّ وزير الداخلية إذا جاء من حركة حماس أن يغير أو يعزل قادة وضباط هذه الأجهزة"، وبيّن أن مجموعات من حركة فتح طالبت بتوزيع أسلحة على أفراد الشرطة الفلسطينية تخوفاً من سيطرة حماس على الأجهزة الأمنية، إلا أنه أكد عدم السماح بذلك الأمر. وتجاوزت تصريحات حسني رفض إعطاء حكومة تقودها حماس أية صلاحيات أمنية إلى حدِّ التهديد بقتال الحركة إذا قصف جناحها المسلح المواقع الإسرائيلية انطلاقاً من قطاع غزة، وطالبها بـ"إعلان وقف الكفاح المسلح كشرط أساس لمساندة ووقوف المجتمع الدولي معها"[22].

ترافقت هذه الأجواء مع تصعيد أمني بدأ بالاعتداء على شخصيات من حماس، ففي 2006/1/30 تعرض ثلاثة من قادة كتائب القسام لإطلاق نار من مجهولين في حادثين منفصلين في خان يونس ورفح جنوب قطاع غزة[23]، وبعدها بيومين انفجرت عبوة ناسفة أمام منزل مدير جهاز الأمن الوقائي السابق في قطاع غزة وأحد مرشحي حركة فتح للانتخابات التشريعية عن خان يونس، سليمان أبو مطلق، واتهم أبو مطلق حماس بالوقوف وراء محاولة اغتياله، إلا أن الحركة نفت هذا الاتهام[24]. وعلى خلفية الحادث تعرض أحد ناشطي حماس في

[21] موقع سي إن إن، 2006/1/29.
[22] جريدة **الغد**، عمّان، 2006/1/30.
[23] جريدة **البيان**، الإمارات، 2006/2/1.
[24] **القدس العربي**، 2006/2/2.

خان يونس للاختطاف، وكشف الناشط عقب الإفراج عنه أن خاطفيه طلبوا منه الاعتراف بأن كتائب القسام طلبت منه وضع عبوة ناسفة على مدخل منـزل أبو مطلق، مؤكداً أنه تعرض للضرب والابتزاز والإغراء من أجل الإدلاء باعتراف مصور، ولكنه رفض[25]. وكانت حماس قد اتهمت جهاز الأمن الوقائي بهذا الاختطاف إلا أنه نفى ذلك[26].

وبعد هذا التصعيد بأيام عُقدت اجتماعات بين مسؤولين إسرائيليين كبار ومسؤولين فلسطينيين في تكساس بدعم أمريكي، وفق ما كشفت عنه صحيفة الصنداي تايمز البريطانية. وأوضحت الصحيفة أن جبريل الرجوب، مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون الأمن الوطني، قاد فريقاً يمثل حركة فتح للمحادثات التي جرت ما بين 8 و2006/2/9، وناقشت سبل تهميش حركة حماس. وقالت الصحيفة إن الرجوب أبلغ المجتمعين أن نجاح حماس كان غلطة يمكن تصحيحها، والتأكد من عدم تكرارها في المستقبل[27]. وفي 2006/2/14 نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً عن خطة أمريكية إسرائيلية تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، والتسبب بمعاناة للشعب الفلسطيني تجبره على إسقاط حكومة حماس وإعادة فتح إلى السلطة[28].

---

[25] الحياة الجديدة، 2006/2/6.

[26] الحياة الجديدة، 2006/2/5.

[27] Times Online, 19/2/2006, see:
http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/article732462.ece

[28] Steven Erlanger, "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster," in *The New York Times* newspaper, 14/2/2006, in:
http//www.nytimes.com/14/02/2006/international/middleeast/14mideast.html?hp&ex1139979600&partner=homepage

وفي ذلك الوقت اتخذ المجلس التشريعي السابق الذي تسيطر عليه فتح في جلسته الأخيرة في 2006/2/13 عدداً من القرارات والتعديلات التي استهدفت تعزيز صلاحيات الرئيس، استباقاً لتشكيل حماس للحكومة، تضمنت منح الرئيس سلطة مطلقة في تشكيل المحكمة الدستورية، وتبعية ديوان الموظفين للرئاسة[29].

[29] **الأيام**، فلسطين، 2006/2/14.

ثانياً: في الطريق إلى وثيقة الأسرى

شهدت فترة تشكيل حماس للحكومة وتسلمها مهامها ارتفاع وتيرة التصعيد بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، ومن خلفهما حركتا فتح وحماس؛ حيث تصاعد خلالها التوتير الميداني، واحتدم صراع الصلاحيات، وتشكّلت القوة التنفيذية التي غدت منذ ذلك الحين موضع خلاف أساسي بين الطرفين. وكانت أحداث هذه المرحلة مُقدمةً للأحداث الدامية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية لاحقاً، والتي دفعت قيادات الأسرى في سجون الاحتلال لإطلاق مبادرتهم التي عُرفت فيما بعد باسم "وثيقة الأسرى".

بعد تكليفها تشكيل الحكومة سعت حماس إلى إشراك كافة القوى الفلسطينية، بما فيها حركة فتح في حكومة وحدة وطنية، إلا أن تلك القوى رفضت المشاركة، مما اضطر حماس في النهاية لتشكيل الحكومة منفردة برئاسة إسماعيل هنية. وعزا أحمد عبد الرحمن الناطق باسم فتح في 2006/3/20 رفض حركته المشاركة إلى أن حركة حماس رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورفضت وثيقة الاستقلال الوطني. كما رفضت الاعتراف بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية، وبالاتفاقات التي عقدتها السلطة، وكذلك رفضت قرارات الشرعية الدولية، ووصف الحكومة الجديدة حينها بأنها تمثل انقلاباً سياسياً خطيراً على السلطة [30].

الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة شهدت تحريضاً متواصلاً ضدّ حركة

[30] الحياة الجديدة، 2006/3/21.

حماس، فعقب الجلسة الأولى للمجلس التشريعي المنتخب، والتي ناقشت القرارات الأخيرة للمجلس السابق بشأن توسيع صلاحيات الرئيس، اتهم الطيب عبد الرحيم نواب حماس بمحاولة الإطاحة بمحمود عباس، واصفاً إلغاء بعض الصلاحيات التي منحت له بأنها محاولة انقلابية لتغيير النظام[31]، وشهد ذلك اليوم توتيراً ميدانياً تمثل باقتحام مسلحين تابعين لفتح مقرّ المجلس في غزة، وإطلاق النار داخله[32].

وعلى صعيد الضغوط الخارجية، قررت "إسرائيل" مقاطعة الحكومة التي ستشكلها حماس إلا إذا اعترفت بـ"إسرائيل" ونبذت العنف و"الإرهاب"، ونزعت أسلحة المنظمات "الإرهابية"، ووافقت على الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وقد أصبحت هذه المطالب هي نفسها تقريباً التي حددتها الرباعية الدولية Quartet للتعامل مع الحكومة الفلسطينية. كما فرضت "إسرائيل" حصاراً اقتصادياً خانقاً ضدّ الشعب الفلسطيني، فأوقفت تحويلات الضرائب المستحقة للفلسطينيين والتي تزيد عن 60 مليون دولار شهرياً، وأوقفت التعاملات البنكية الإسرائيلية مع البنوك الفلسطينية، ومنعت بالتنسيق مع الأمريكيين أي تحويلات بنكية خارجية إلى الحكومة الفلسطينية.

شهدت الأيام التالية لتشكيل الحكومة وحصولها على ثقة التشريعي في 2006/3/28 توتراً داخلياً ميدانياً فجّره استشهاد قائد ألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، خليل القوقا، في

[31] **الخليج**، 2006/3/7.

[32] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2006/3/7.

انفجار سيارة مفخخة في غزة، نفت "إسرائيل" صلتها به. وسارع ناطق باسم اللجان إلى اتهام جهاز الأمن الوقائي في غزة بالوقوف وراء الحادث، وقال إن محمد دحلان ورشيد أبو شباك وسمير مشهراوي هم المسؤولون عن ذلك، وعزا ذلك إلى ما أسماه تمرد القوقا على أوامرهم، وتخلل تشييع القوقا اشتباكات مسلحة بين عناصر في لجان المقاومة وعناصر من فتح، أسفرت عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وجرح 36 آخرين[33]. وشكلت هذه الحادثة التحدي الأمني الأول لحكومة حماس، التي نجحت في تطويق تلك الاشتباكات، حيث دعا رئيس الوزراء إسماعيل هنية المسلحين للانسحاب من الشوارع، إلا أن مسلحين من فتح أطلقوا نيران أسلحتهم في الهواء في استعراض للقوة في تحدٍّ لدعوة هنية[34]. وبالتزامن مع ما جرى في غزة، تعرضت الحكومة لضغوط في الملف الأمني في الضفة الغربية، حين حاول نفر من ناشطي كتائب الأقصى المحسوبين على فتح اقتحام مقرّ الحكومة في رام الله بأسلحتهم؛ كي يوصلوا ما أسموه مطلباً عادلاً إلى نائب رئيس الوزراء[35].

كما احتدم صراع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة مع الأيام الأولى لعمل الحكومة الجديدة، فعلى الرغم من تأكيد الرئيس محمود عباس أنه سيمنحها الصلاحيات الأمنية التي كان يطالب بها عندما كان رئيساً للوزراء[36]، إلا أنه أصدر في 2006/4/5 مرسوماً بتبعية إدارة المعابر

---

[33] **الحياة**، 2006/4/1.

[34] جريدة **عكاظ**، السعودية، 2006/4/2.

[35] **الحياة**، 2006/4/2.

[36] **الحياة الجديدة**، 2006/3/1.

والحدود له مباشرة[37]، كما أصدر مرسوماً بخضوع قوات الأمن الوطني (والتي تضمّ قوات الأمن العام، وسلاح البحرية، والاستخبارات العسكرية، والحرس الرئاسي) لسيطرته المباشرة، وبتعيين قائد الأمن الوقائي السابق رشيد أبو شباك مديراً للأمن الداخلي، مشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، دون التشاور مع حكومة حماس[38]. وبرزت في ذلك الوقت مظاهر دلّت على رفض عناصر الأجهزة الأمنية الاعتراف بسلطة الحكومة أو التعاون معها، فقد رفض عناصر من جهاز الأمن الوقائي في 2006/4/9 السماح لموكب رئيس الوزراء إسماعيل هنية بالمرور من أمام مقرّ الجهاز في مدينة غزة[39]. وبلغت هذه المظاهر حدّ مشاركة عناصر الأمن في أعمال الفوضى الأمنية، ففي 2006/4/15 اقتحم عدد منهم مقرّ المجلس التشريعي في خان يونس، وقطع آخرون طريق صلاح الدين الرئيسي، الذي يربط جنوب قطاع غزة بشماله، احتجاجاً على عدم تلقيهم رواتبهم[40].

وإزاء هذا الواقع الذي لم تعد تمتلك فيه وزارة الداخلية أية صلاحيات، ورفض عناصر الأجهزة الأمنية التجاوب معها، اتخذ سعيد صيام في 2006/4/20 قراراً بتشكيل قوة أمنية خاصة، لإسناد قوات الشرطة تتبع له بصورة مباشرة، وبتعيين قائد لجان المقاومة الشعبية جمال أبو سمهدانة مراقباً عاماً لوزارة الداخلية[41]، وعرفت القوة المشكّلة باسم "القوة

---

[37] جريدة **القدس**، فلسطين، 2006/4/6.

[38] **الخليج**، 2006/4/6.

[39] **الحياة**، 2006/4/9.

[40] **الغد**، 2006/4/16.

[41] **الأيام**، فلسطين، 2006/4/21.

التنفيذية". وقد بلغ عدد أفراد هذه القوة في البداية ثلاثة آلاف عنصر[42]، وارتفع إلى 5,500 عنصر في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، مؤلّفين من حوالي 3,225 عنصراً من كتائب القسام، وألف من كتائب شهداء الأقصى، و800 من ألوية الناصر صلاح الدين، و260 من الجبهة الشعبية، و50 من الجبهة الديموقراطية، و80 من القيادة العامة، و50 من الصاعقة، و34 من جبهة التحرير العربية[43].

شكّل قرار صيام محطة تصعيد رئيسية في صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئاسة، فقد ألغى عباس هذا القرار في اليوم التالي وعدّه غير دستوري ومخالفاً للقانون[44]، وتعليقاً على قرار الإلغاء، شنّ رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل هجوماً لاذعاً ضدّ محمود عباس، ومن أسماهم بالأذناب في السلطة الفلسطينية، معتبراً أنهم يشكلون حكومة موازية؛ تهدف للتآمر والانقلاب عسكرياً وأمنياً ضدّ حكومة حماس. وأضاف مشعل الذي كان يتحدث أمام حشد شعبي في دمشق بمناسبة ذكرى استشهاد الشيخ أحمد ياسين، أن تلك الأذناب تقوم بخطة مدروسة لإفشال حكومة حماس، وتسهم في تجويع الشعب الفلسطيني وفي الفلتان الأمني، وذلك لمصلحة الأعداء. وردّ المستشار الرئاسي أحمد عبد الرحمن على خطاب مشعل بتصريحات غاضبة، اتهمته بالتحريض على الفتنة، ودفع الأوضاع نحو حرب أهلية فلسطينية[45].

---

[42] السبيل، 2006/5/23.

[43] الحياة الجديدة، 2006/10/9.

[44] الخليج، 2006/4/22.

[45] القدس العربي، 2006/4/22.

عقب تصريحات مشعل، شهدت الضفة الغربية مظاهرات مسلحة وعمليات احتجاجية قامت بها جهات محسوبة على حركة فتح والأجهزة الأمنية، كما شهد مكتب وزارة الصحة في غزة اشتباكات عنيفة بين حراس وزارة الصحة ومسلحين. وقال خالد راضي الناطق باسم الوزارة إنهم حاولوا اقتحام مكتب الوزير باسم نعيم، وعرّفوا عن أنفسهم بأنهم من كتائب شهداء الأقصى، مما أدى لتدخل مجموعة من كتائب القسام لحماية الوزير[46]، إلا أن حركة فتح رفضت هذه الرواية، متهمة كتائب القسام بالاعتداء على بعض المراجعين[47].

تزامن ذلك مع زيارة لمحمود عباس إلى عمّان للبحث في اتهامات وجهها الأردن لحماس بتخزين أسلحة ومتفجرات على أراضيه، عشية زيارة كانت مقررة لوزير الخارجية في حكومة حماس، محمود الزهار، في 2006/4/18[48]، وفي حوار مع جريدة الرأي الأردنية نشرته في 2006/4/24، قال عباس إن ما اطّلع عليه من مدير المخابرات الأردنية اللواء محمد الذهبي كان خطيراً ومذهلاً ومرفوضاً، وشنّ هجوماً على تصريحات خالد مشعل ووصفه بأنه "مُشعل الفتنة"[49]. وفي اليوم نفسه لوّح عباس خلال زيارة له إلى تركيا بإقالة حكومة حماس، وأضاف في مقابلة مع محطة سي.إن.إن التركية أن على حماس أن تواجه الواقع وتتفاوض مع "إسرائيل"[50].

---

[46] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2006/4/24.

[47] **الحياة الجديدة**، 2006/4/30.

[48] **الحياة**، 2006/4/20.

[49] **الرأي**، عمّان، 2006/4/24.

[50] **الخليج**، 2006/4/25.

وفي الوقت الذي كانت تشهد فيه الأراضي الفلسطينية توتراً أمنياً، وتصعيداً إعلامياً، أوردت رويترز تقريراً نشرته القدس العربي في 2006/4/29، تحدث عن وجود مخططات دولية لدعم الحرس الرئاسي التابع لعباس عن طريق زيادة عدده وتدريبه وتمويله، ونقل عن مصدر مطلع على مشاورات أمريكية بهذا الشأن أن "الهدف هو تشكيل قوة يعتد بها لمحاربة الإرهاب في حال امتناع حماس عن ذلك"[51].

[51] **القدس العربي**، 2006/4/29.

ثالثاً: في الطريق إلى وثيقة الوفاق الوطني

شهدت هذه المرحلة أولى جولات الاقتتال الداخلي الدامي بين حركتي فتح وحماس، والأجهزة الأمنية الموالية لكل منهما. وكانت هذه الأحداث بمثابة إنذار لمدى خطورة ما قد تؤول إليه الأوضاع، في حال استمرار الخلاف على ما هو عليه بين الرئاسة والحكومة، وشكّلت بالتالي عاملاً ضاغطاً على الطرفين للبحث عن الوفاق الوطني، انتهى إلى توقيع وثيقة الوفاق الوطني في 2006/6/27.

فقد تزايدت في الأيام الأولى من شهر أيار/ مايو حدّة التوتر الإعلامي، فقد أوردت صحيفة صانداي تايمز البريطانية في 2006/5/7 تقريراً حول إحباط "إسرائيل" مخططاً لكتائب القسام لاغتيال الرئيس عباس ومحمد دحلان، إلا أن القسام والرئاسة نفتا ذلك الخبر[52]. وفي اليوم نفسه أوردت جريدة الحياة اللندنية تقريراً نقلت فيه عن قادة ميدانيين في فتح قولهم إنهم شرعوا في تشكيل قوة عسكرية كبيرة مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل لحماية المشروع الوطني وكوادر الحركة، وقالت إن حركتي حماس وفتح شرعتا في القيام بأعمال تجييش واسعة في قطاع غزة في الأسابيع الثلاثة الأخيرة[53]، وكان لافتاً في حينه تتالي القرارات في حركة فتح بتعيين ناطقين إضافيين باسمها[54]. وتزامن ذلك مع أنباء عن فشل اللقاء الذي جمع عباس وهنية في غزة في 2006/5/6 لبحث أزمة الرواتب وتنازع الصلاحيات[55].

---

[52] **الشرق الأوسط**، 2006/5/8.

[53] **الحياة**، 2006/5/7.

[54] جريدة **الوطن**، السعودية، 2006/5/9.

[55] **عكاظ**، 2006/5/8.

وفي 2006/5/8 وقعت اشتباكات بين مسلحين من حركتي فتح وحماس في خان يونس أدت لسقوط ثلاثة قتلى، وتبادلت الحركتان الاتهامات بالمسؤولية عنها، إذ اتهم كل طرف الآخر بالتسبب بالاشتباكات بحجة خطف عدد من عناصره[56]. وتجددت هذه الاشتباكات في اليوم التالي، الذي شهد مطالبة حماس الرئيس عباس بإقالة رشيد أبو شباك من منصبه[57]، عقب اعتداء تعرض له النائب عن حماس سيد أبو مسامح، والمستشار السياسي لرئيس الوزراء أحمد يوسف على يد عناصر من الأمن الوقائي[58]. و لم تكن حماس الطرف الوحيد الذي اتهم الأمن الوقائي بتنفيذ اعتداءات بحقّها في ذلك اليوم، فقد اتهمته ألوية الناصر صلاح الدين بمحاولة اغتيال أحد قادتها أيضاً[59].

نتيجة لتلك الأحداث اجتمع قادة من حركتي فتح وحماس برعاية إسماعيل هنية في 2006/5/10 لاحتواء الأوضاع، واتفقت الحركتان على تشكيل لجنة تنسيق عليا لمتابعة الأوضاع الميدانية، وتحريم الاحتكام للسلاح[60]؛ إلا أن تعرض عنصرين من كتائب الأقصى لإطلاق نار، وزرع عبوات ناسفة أمام منازل ضباط من الأمن الوقائي على يد مجهولين في اليوم التالي؛ أدى لاشتعال الأوضاع من جديد. ورفضت فتح حينها التسليم بوقوف مجهولين وراء الأحداث متهمة كتائب القسام، التي نفت أية صلة لها بذلك[61]. وشهدت الأيام التالية استهدافاً لعناصر من الأمن الوقائي

---

[56] إسلام أون لاين، 2006/5/8؛ ووكالة وفا، 2006/5/8.

[57] **الحياة**، 2006/5/10.

[58] جريدة **السفير**، بيروت، 2006/5/10.

[59] وكالة قدس برس، 2006/5/10.

[60] **الحياة**، 2006/5/11.

[61] **الحياة، والخليج**، 2006/5/12.

بإطلاق النار عليهم أو تفجير سياراتهم، وأشار أحد المصادر إلى أن العناصر الذين تعرضوا للاستهداف كانوا من المشاركين في التعرض لموكب هنية، والاعتداء على سيد أبو مسامح وأحمد يوسف[62].

بلغ التصعيد الأمني ذروته مع اغتيال اثنين من كوادر القسام خلال 48 ساعة، كان أحدهما محمد التتر الذي اتهمت حماس الأمن الوقائي باغتياله في 2006/5/16 [63]، مما دفع وزير الداخلية سعيد صيام لاتخاذ قرار بنشر القوة التنفيذية في 2006/5/17، وأرجع صيام تشكيل القوة حينها إلى سوء أداء الأجهزة القائمة ورفضها تنفيذ تعليماته[64]، إلا أن فتح عدّت القرار تصعيداً خطيراً باتجاه الفتنة وتشريعاً مباشراً للفوضى، وعدّت القوة المنتشرة جزءاً من المشكلة وليس الحل، وتظاهر الآلاف من ناشطي فتح وأفراد الأجهزة الأمنية في غزة منددين بقرار وزير الداخلية[65]. وبعد يومين من نشر القوة التنفيذية، وقع أول اشتباك بينها وبين قوات الشرطة، نتيجة بلبلة أحدثها إطلاق مسلحين مجهولين النار على الطرفين[66].

وفي 2006/5/20 أصيب رئيس جهاز المخابرات العميد طارق أبو رجب بجروح خطيرة جراء انفجار وقع في مصعد كهربائي في مبنى المخابرات العامة شمال مدينة غزة، وقد اتهم توفيق الطيراوي نائب رئيس المخابرات حماس بالوقوف وراء محاولة اغتيال سابقة تعرض لها أبو رجب، غير مستبعد أن تكون الحركة تقف وراء هذه المحاولة أيضاً، إلا أن الحركة رفضت تلك الاتهامات، وقالت إن أطرافاً داخل فتح هي

---

[62] **الحياة**، 2006/5/17.

[63] **الحياة**، 2006/5/18.

[64] إسلام أون لاين، 2006/5/17.

[65] **الحياة**، و**الحياة الجديدة**، 2006/5/18؛ وجريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2006/5/19.

[66] **الأيام**، فلسطين، 2006/5/19.

التي تقف وراء محاولة الاغتيال، وقد صدر في اليوم التالي بيان باسم تنظيم القاعدة – ولاية فلسطين يتبنى المسؤولية عن محاولة اغتيال أبو رجب، ويهدد باغتيال محمد دحلان ومحمود عباس وسمير المشهراوي وأبو علي شاهين[67].

وفي 2006/5/24 كُشف عن تسجيل صوتي لحوار أجراه محمد دحلان مع العاملين في إذاعة الحرية في غزة، قال فيه مستهزئاً من حكومة حماس: "أنا راح أستلمهم خمسة بلدي من هان [الآن] لآخر الأربع سنين"[68]. وعند سؤاله خلال حوار مع صحيفة الرسالة في 2006/8/28 عمّا إذا كان يعني من تلك العبارة "مناكفة الحكومة"، أجاب دحلان: "نعم، بالتأكيد"[69].

في تلك الأثناء وردت أنباء عن أن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت صادق على نقل كمية محددة من السلاح إلى الحرس الرئاسي عن طريق الأردن؛ من أجل حماية عباس من حماس، فيما قال رئيس الشعبة السياسية الأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad إنه "يجب إتاحة المجال لنقل الأسلحة لحرس أبو مازن؛ من أجل تنفيذ القرار الشجاع الذي اتخذه، ولمواجهة حماس". وأوضحت مصادر أمنية إسرائيلية أن الأسلحة التي سيتم نقلها ستزودها دول عدة، "إسرائيل" ليست من بينها[70]. كما ذكرت هآرتس أن "إسرائيل" وافقت على تمرير أسلحة إلى قوة الرئاسة، تزوده بها مصر والأردن[71]، وفي 2006/5/28 ذكر المعلق السياسي الإسرائيلي زئيف شيف في صحيفة هآرتس أن الرئاسة الفلسطينية

---

[67] **الحياة**، 21–2006/5/23.

[68] تسجيل صوتي لمحمد دحلان، موقع فلسطين الحرة، 2006/5/24، انظر:
http://www.freepal.net/Dahlan.mp3

[69] جريدة **الرسالة**، فلسطين، 2006/8/28.

[70] عرب 48، 2006/5/26 و2006/6/14؛ **والخليج**، 2006/6/14.

[71] **الاتحاد**، 2006/5/29.

تنوي زيادة عدد عناصر الحرس الرئاسي إلى عشرة آلاف عنصر. وعقب تلك الأنباء أوردت جريدة الشرق الأوسط حواراً مع فاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، تبرّأ فيه ممن أسماهم أمراء الحرب، مشيراً إلى أن الغالبية العظمى في الحركة تتعاون مع حماس[72]. كما حذر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح من محاولات ومساع أمريكية للسيطرة عليها، من خلال الأموال التي تدفع لبعض قادة الحركة في الصفوف القيادية الأولى[73].

وفي 2006/6/15 أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi أنه تمّ نقل أسلحة من الأردن إلى القوات الموالية لعباس بموافقة "إسرائيل". وبحسب يديعوت أحرونوت فإن ثلاث شاحنات تنقل 950 رشاشاً أمريكياً من نوع إم–16 عبرت جسر اللنبي، وتمت مواكبتها من قبل الجيش الإسرائيلي حتى رام الله ومعبر إيريز Eretz Checkpoint على الحدود بين "إسرائيل" وقطاع غزة، إلا أن عباس نفى التقارير الإسرائيلية[74]، وبعدها بأيام أشار عباس خلال حديثه في مؤتمر البتراء الثاني في الأردن إلى أن السلطة قد تضطر في بعض الأحيان إلى قتل منفذي العمليات لمنعهم عن القيام بأعمالهم[75].

دفع هذا الفلتان الأمني والخلاف بين الرئاسة والحكومة الأسرى الفلسطينيين ممثلين بقيادات الفصائل في السجون الإسرائيلية، إلى إطلاق وثيقة الوفاق الوطني أو وثيقة الأسرى، التي حاولت أن تكون موضع توفيق بين الجميع، وتقرر طرحها لمؤتمر حوار وطني تقرر عقده في 2006/5/25. وقبل انطلاق الحوار بثلاثة أيام تجددت الاشتباكات بين

---

[72] **الشرق الأوسط**، 2006/5/29.

[73] **القدس العربي**، 2006/5/27.

[74] **الخليج**، 2006/6/16.

[75] **الوطن**، السعودية، **والرأي**، عمّان، 2006/6/22.

حركتي فتح وحماس والقوى الأمنية التابعة لهما في مدينة غزة، وبلدة عبسان شرق خان يونس، فتبادلت الحركتان الاتهامات حول محاولة إفشال الحوار[76]، كما اتهمت حماس الأمن الوقائي بقتل سالم قديح أحد عناصرها عشية انطلاق الحوار[77]. وشهد يوم افتتاح المؤتمر اشتباكات في مدينة غزة بين عناصر من القوة التنفيذية وأفراد من الأمن الوقائي، وتبادل الطرفان مجدداً الاتهامات بالبدء في إطلاق النار[78].

وفي أولى جلسات الحوار، هدد عباس بطرح وثيقة الأسرى للاستفتاء الشعبي ما لم تتوصل الفصائل إلى صيغة توافقية حول الوثيقة خلال عشرة أيام[79]، وقد جاء هذا التهديد عقب دعوة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni عباس في 2006/5/20 للإعلان عن انتخابات جديدة أو إجراء استفتاء شعبي لاستبدال حكومة حماس[80]. وخلال مناقشة بنود الوثيقة تعرض الحوار لانتكاسات عديدة؛ فتخطى المهلة المحددة له دون الوصول إلى صيغة توافقية، إذ تواصل التوتر الأمني على الأرض، ففي 2006/6/1 حاول آلاف المتظاهرين من الأجهزة الأمنية اقتحام مقرّ المجلس التشريعي في غزة وأطلقوا النار على المبنى احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم[81]، وفي 2006/6/3 أعلنت فتح تأسيس ميليشيا جديدة موازية للقوة التنفيذية في جنين، ونزل 2,500 شاب من ناشطي الحركة إلى شوارع المدينة[82]. كما وقعت في 2006/6/12 اشتباكات في رفح بين

---

[76] **الخليج**، 2006/5/23.

[77] **الرأي**، عمّان، 2006/5/25.

[78] **الشرق الأوسط**، 2006/5/26.

[79] **الحياة**، 2006/5/26.

[80] انظر: تقرير شموئيل طال، الإذاعة الإسرائيلية الثانية، رصد البث الإذاعي والتلفزيوني العبري، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006/5/20.

[81] جريدة **القبس**، الكويت، 2006/6/2.

[82] **الحياة**، 2006/6/4.

الأمن الوقائي والقوة التنفيذية التي حاصرت مقرّ الأمن الوقائي في المدينة، وقصفته بالقذائف الصاروخية، على خلفية مقتل أحد عناصر التنفيذية خلال مشاركته في جنازة كانت تمرّ بالقرب من المقرّ، وامتدت الأحداث لتصل الضفة الغربية، حيث أحرق مسلحون من فتح مقرّي رئاسة الوزراء والمجلس التشريعي واختطفوا أحد نواب حماس في رام الله[83]، كما اتهمت كتائب القسام الأمن الوقائي بمحاولة اغتيال أحد قياديها في 2006/6/18[84].

وعلى الرغم من كل تلك الخلافات، إلا أن الفصائل استطاعت في النهاية، في 2006/6/27 التوصل إلى صيغة جديدة ترضي جميع من وقّع على الوثيقة، التي عرفت باسم وثيقة الوفاق الوطني، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، التي كانت منذ البداية تعترض على بعض بنودها[85]. وتضمنت بنود الوثيقة إدانة وتحريم استخدام السلاح لفضّ النزاعات الداخلية، ونصّت على ضرورة إصلاح المؤسسة الأمنية وتطويرها وضرورة تنظيم العلاقة مع المقاومة وتنظيم سلاحها وحمايته، ودعت إلى العمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة الأمنية، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون. كما تضمنت الوثيقة التمسك بخيار المقاومة في مواجهة الاحتلال، وتشكيل جبهة مقاومة موحدة، والاتفاق على احترام صلاحيات كلّ من الرئيس والحكومة بحسب ما وردت في القانون الأساسي، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتمسك بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بصورة دورية وطبقاً للقانون[86].

---

[83] **الحياة، والسفير**، 2006/6/13.

[84] **الحياة**، 2006/6/20.

[85] **القبس**، 2006/6/28.

[86] نصّ وثيقة الوفاق الوطني، عرب 48، 2006/6/28.

عملية الوهم المتبدد وصيف غزة الساخن:

في 2006/6/25 نفذت ثلاثة من فصائل المقاومة عملية "الوهم المتبدد" وتمكنت من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit وقتل جنديين آخرين[87]، وقد عدّت الرئاسة الفلسطينية العملية خرقاً للتفاهمات التي عبّرت عنها قيادات الفصائل الفلسطينية، التي تمّ الاجتماع بها خلال اليومين الماضيين، وأعلنت أنها ستجري تحقيقاً شاملاً وسريعاً حول منفذي هذه العملية[88]. ورداً على العملية بدأت "إسرائيل" حملة شرسة في غزة والضفة استهدفت بشكل أساسي إسقاط حكومة حماس، فقد خطفت قوات الاحتلال الإسرائيلي نحو 28 نائباً ووزيراً فلسطينياً خلال أربعة أيام من تنفيذ العملية[89]، كما صادق وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس Amir Peretz في 2006/6/28 على حملة أمطار الصيف العسكرية ضدّ قطاع غزة[90]، وقد أدت الاجتياحات والهجمات الإسرائيلية المتواصلة حتى 2006/10/31 إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين[91]. ودفعت هذه الحملة وزير الداخلية سعيد صيام لإصدار أوامر للأجهزة الأمنية بالتصدي للعدوان الإسرائيلي[92]، إلا أن عباس ألغى هذا القرار في اليوم التالي[93]، وهو ما عكس استمرار حالة التنازع على الصلاحيات الأمنية حتى في ظلّ العدوان الإسرائيلي، كما استمرت حالة التوتر الأمني

---

87 **الحياة**، 2006/6/26.

88 **المستقبل**، 2006/6/26.

89 **الشرق الأوسط**، 2006/6/30.

90 **الحياة**، 2006/6/29.

91 انظر: تقرير وكالة وفا، 2006/11/23، نقلاً عن معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة؛ **والبيان**، 2006/11/23.

92 عرب 48، 2006/7/7.

93 **القدس العربي**، 2006/7/8.

بين فتح وحماس ميدانياً، ففي 2006/7/7 تعرض الدكتور حسين أبو عجوة عضو المكتب السياسي لحركة حماس للاغتيال على يد مسلحين مجهولين، واتهمت حماس ما تسميه فرقة الموت التابعة لجهاز الأمن الوقائي في غزة بالوقوف وراء اغتياله[94]. وفي 2006/7/18 تعرض منزل الضابط في الأمن الوقائي نبيل طموس في غزة، لهجوم مسلح أدى لمقتل أحد حراسه وتفجير المنزل جزئياً[95]، كما قُتل الضابط في الأمن الوقائي صقر عنبر في 2006/8/2 على يد مسلحين مجهولين، وألقت مصادر في حركة فتح والأمن الوقائي بالمسؤولية عن مقتله على حركة حماس[96]. وتعرض العقيد في الاستخبارات العسكرية محمد الموسة للاغتيال في مخيم جباليا في 2006/8/6[97]، واتهمت فتح عناصر من حماس بقتله، وقالت إنها سلمت أسماء القتلة إلى وزير الداخلية. وقد طالبت وزارة الداخلية لاحقاً حركة حماس بتسليم المشتبه بهم في قتل الموسة، كما طالبت الوزارة حركة فتح بتسليم المتهمين بقتل الدكتور أبو عجوة[98].

---

[94] **الحياة**، 2006/7/7.

[95] عرب 48، 2006/7/18.

[96] **الحياة**، 2006/8/3.

[97] **الأيام**، فلسطين، 2006/8/7.

[98] **القدس العربي**، 2006/8/17.

رابعاً: مرحلة السعي إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

ترافقت الأحداث السابقة مع بداية سجال سياسي بين حركتي فتح وحماس حول مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد طالبت فتح على لسان النائب نبيل شعث في 2006/8/2 بضرورة الإسراع في تشكيل حكومة كهذه، وردّت حماس في حينه بأن الوقت لم يكن مناسباً لذلك[99]. وعلى الرغم من ذلك، فإن عباس وهنية اتفقا في 2006/8/16 على بدء المشاورات؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية استناداً إلى وثيقة التفاهم الوطني[100]. وقد واجهت هذه المشاورات عقبات عدة، برزت أولاها عندما حدد هنية مجموعة من الشروط قبل تشكيل حكومة الوحدة، تضمنت الإفراج عن كافة الوزراء والنواب الذين تعتقلهم "إسرائيل"، وتشكيل الحكومة بحيث تحصل كل حركة على نصيب بحسب نسبتها في المجلس التشريعي، وأن يرأس الحكومة شخص من حماس لأنها تشكل الأغلبية، إضافة إلى المطالبة ببدء الحوار بشأن إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، بالتزامن مع المشاورات بشأن الحكومة. وهي شروط استغربتها فتح ورفضتها[101]، ووصف ياسر عبد ربه حينها الحديث عن حكومة وحدة وطنية بأنه "أكذوبة" يجري التلهي بها لكسب الوقت، وإلهاء الرأي العام[102]. وظهرت عقبة أخرى إثر إعراب الإدارة الأمريكية

---

[99] عرب 48، 2006/8/2؛ والخليج، 2006/8/4.

[100] **الأيام**، فلسطين، 2006/8/17.

[101] **الشرق الأوسط**، 2006/8/19؛ وجريدة **الدستور**، عمّان، 2006/8/20.

[102] **عكاظ**، 2006/8/28.

عن رفضها التعامل مع أي حكومة لا توافق على الشروط الثلاثة التي وضعتها اللجنة الرباعية، وهي نبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وبالاتفاقات الموقعة معها. مما دفع عباس لإبلاغ قادة حماس في لقاءاته معهم في غزة، أن وثيقة الأسرى لم تعد تشكل برنامجاً صالحاً للتسويق الدولي بعد أن أدخلت عليها الفصائل تغييرات جوهرية[103]، بحيث لم تعد توافق تلك الشروط. غير أن الإضافات الجوهرية التي تحدّث عنها عباس لم تكن سوى التعديلات التي وافق عليها هو نفسه وحركة فتح عندما تمّ التوقيع على الوثيقة. وبعدها قال عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية، إن الرئيس عباس لن يشكل حكومة وحدة وطنية ما لم تقبل حماس بوضوح برنامجاً سياسياً يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل"[104]. وهو ما عنى عملياً محاولة قيادة فتح إضافة شروط وتنازلات جديدة على وثيقة الوفاق الوطني.

إضافة إلى تلك العقبات، نفّذت نقابة الموظفين الحكوميين، التي تسيطر عليها حركة فتح، تهديدها بالإضراب في بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2006، احتجاجاً على عدم دفع الرواتب. وتزامن هذا الإضراب الذي شاركت فيه نقابة المعلمين مع بداية العام الدراسي الجديد[105]، في خطوة يبدو أنها أتت كوسيلة ضغط على حكومة حماس؛ لدفع الحركة لتخفيض السقف السياسي في حال تمّ الاتفاق معها على حكومة وحدة. وترافق الإضراب مع حملة إعلامية شرسة ضدّ حكومة حماس، وكان رئيس الحكومة قد

---

[103] **الحياة**، 2006/8/21.

[104] **الرأي**، عمّان، 2006/8/23.

[105] **الحياة**، 2006/9/3.

حذّر من تسييس الإضراب، ومن مشاركة العسكريين فيه[106]، في المقابل كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2006/8/30 قد دعم إضراب الموظفين، ورأى أن لقمة العيش أهمّ من نتائج الديموقراطية[107]. وفي السياق نفسه قال ياسر عبد ربه في تصريحات صحفية في 2006/9/2: أظن أن المجتمع الفلسطيني قرر أخيراً أن يأخذ عملية التصحيح بنفسه، في إشارة إلى الإضراب[108].

انعكست هذه التصريحات المشجعة للإضراب على الأمن الداخلي؛ فنظم منتسبو الأجهزة الأمنية مسيرات احتجاج، وهاجموا مقرّ المجلس التشريعي في قطاع غزة، وأطلقوا النار داخله، وكسروا محتوياته[109]. وهنا حذرت وزارة الداخلية من تحرك العسكريين وطالبت الرئيس عباس بصفته القائد الأعلى لقوات الأمن التدخل، وتحمّل المسؤولية لوقف هذا التدهور[110].

وفي ذلك الوقت اصطدمت مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بالمزيد من العقبات، فقد كان هناك تحركات موازية للمشاورات في سبيل استقدام قوات دولية إلى كل من القطاع والضفة، وهو ما رفضه رئيس الوزراء الفلسطيني[111]. إضافة إلى أن تناقض التصريحات أربك الساحة الفلسطينية، ففي الوقت الذي أعلن فيه أحمد عبد الرحمن الناطق باسم حركة فتح أن الرئيس عباس قد قرر تجميد المباحثات في تشكيل

---

[106] الحياة، 2006/9/5.
[107] الغد، 2006/8/31.
[108] الخليج، 2006/9/3.
[109] الدستور، 2006/9/6.
[110] الحياة الجديدة، 2006/9/5.
[111] الخليج، 2006/9/6.

حكومة الوحدة الوطنية، عاد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة ليعلن أن الرئيس عباس أرجأ إجراءات تشكيل حكومة الائتلاف الوطني و لم يجمدها. وقال رئيس الحكومة إسماعيل هنية إن عدداً من الناطقين باسم فتح لا يروق لهم تشكيل حكومة الوحدة، مؤكداً أنه اتفق مع الرئيس عباس على استئناف المشاورات لتشكيلها بعد عودته من رحلته الخارجية[112].

وفيما يخصّ تشكيل حكومة الوحدة ذكرت الاتحاد الإماراتية في عددها الصادر في 2006/9/19، أن القنصل الأمريكي في القدس جاكوب والاس، هدد الرئيس محمود عباس بأنه سيتلقى المعاملة نفسها التي تتلقاها حماس من الإدارة الأمريكية، في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية لا تلبي شروط اللجنة الرباعية الدولية. حيث قال والاس: لن نعترف بحكومة فلسطينية برئاسة حماس إذا لم تعترف بـ"إسرائيل"، و لم تتخلَ عن الإرهاب، و لم تعترف بالاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية[113]. وفي تصريح لصائب عريقات قال فيه إن الرئيس الفلسطيني طمأن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بأن أي حكومة وحدة وطنية يتفاوض بشأنها مع حماس سوف تعترف بحقّ "إسرائيل" في الوجود[114].

في هذه الأثناء كان الرئيس الفلسطيني قد سافر إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدةUnited Nations General Assembly (UNGA)، والتقى على هامش الاجتماعات الرئيس

---

[112] جريدة **الشرق**، الدوحة، 2006/9/18.

[113] **الاتحاد**، 2006/9/19، نقلاً عن جريدتي **يديعوت أحرونوت والقدس**، 2006/9/18.

[114] **الوطن**، السعودية، 2006/9/20.

الأمريكي جورج بوش في 2006/9/20، وقد شدد الأخير على عدم استعداد الإدارة الأمريكية التعامل مع حكومة فلسطينية لا تقبل شروط الرباعية الدولية، وأشاد الرئيس بوش بعباس قائلاً: "ليس بوسعي أن أشكرك بشكل كاف على الشجاعة التي أبديتها، وأنا أؤكد لك أن حكومتنا تريد أن تعمل معك"[115]. وبدوره أكّد عباس في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العمومية أن الحكومة الفلسطينية المقبلة ستلتزم بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، والاتفاقات الموقعة بين الجانبين وتنبذ العنف[116].

بعد عودة الرئيس عباس من نيويورك التقى بالرئيس المصري محمد حسني مبارك في القاهرة، ومن هناك أعلن عن عودة الحوار إلى نقطة الصفر، متهماً حركة حماس بالتراجع عن الاتفاق الموقع معها، وأضاف: "عندما ذهبنا إلى مجلس الأمن وجدنا أيضاً أن دولاً أوروبية، والولايات المتحدة لا ترى في هذه المواقف ما يساعد على بناء حكومة وحدة وطنية، وللأسف عدنا إلى نقطة الصفر، وسنبحث الأمر من جديد"[117]. ويذكر هنا أن عدداً من الصحف العربية كانت قد نشرت نصّ اتفاق بين الرئاسة والحكومة، قبل سفر عباس إلى نيويورك، وأتت بنود الاتفاق على الشكل الآتي:

1. تؤكد الحكومة حقّ الشعب الفلسطيني في العمل والنضال؛ من أجل تحرير أرضه وإنهاء الاحتلال بالوسائل والسبل المشروعة كافة، وإزالة المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وإقامة الدولة

[115] الحياة، 2006/9/21.
[116] موقع الجزيرة نت، 2006/9/22.
[117] الحياة، 2006/9/24.

الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والمتواصلة جغرافياً، وعاصمتها القدس.

2. تدعم الحكومة وتشجع كل الجهود التي تبذل لإنجاز ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة، في آذار/ مارس 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتؤكد ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك قبل نهاية العام.
3. تحترم الحكومة الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المرجعية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، بما يحمي المصالح العليا لشعبنا ويصون حقوقه.
4. تساعد الحكومة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي؛ لتحقيق الأهداف الوطنية على أساس المبادرة العربية، وقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما لا ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.
5. تتعاون الحكومة والرئاسة على رفع الحصار الظالم المفروض على شعبنا، وستعمل الحكومة على رفعه بكل جهد مستطاع ولحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي والسياسي والمالي والاقتصادي والإنساني.
6. العمل على تحرير جميع الأسرى والمعتقلين من دون استثناء أو تمييز، وعودة المبعدين إلى أماكن سكناهم.
7. تؤكد الحكومة حقّ العودة والتمسك به، كما وتدعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ ما ورد في القرار 194 في خصوص حقّ العودة للاجئين

الفلسطينيين وتعويضهم، كما ستعمل الحكومة على مضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم.

8. (تمّ إلغاؤه – حسب الوثيقة)، يعاد تشكيل لجنة المفاوضات العليا بما يعزز المشاركة السياسية وحماية المصالح الوطنية.

على ضوء تصريحات الرئيس عباس التي عدّت أن المشاورات عادت إلى نقطة الصفر، ورد الحكومة بأن المشاورات وصلت إلى نقطة لا يمكن القول إنها عادت إلى نقطة صفر، ألغى الرئيس محمود عباس زيارة إلى غزة، كانت مقررة في 2006/9/25، ليجتمع مع رئيس وزرائه إسماعيل هنية لاستكمال المشاورات، التي كان يؤمل أن ينتج عنها حكومة وحدة وطنية. فيما أعلن ياسر عبد ربه أن حكومة الوحدة لن تكون ممكنة ما لم تقبل حماس باتفاقات سلام الوضع المؤقت، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة United Nations (UN)، وإلا فإنها ستعاني بالطريقة نفسها التي عانت منها الحكومة التي احتكرتها حماس[118].

مع وصول الحوار السياسي إلى حائط مسدود، وانسداد الأفق الأمريكي في الاعتراف بحكومة لا تلبي التطلعات الأمريكية والإسرائيلية لمستقبل المنطقة، بدأ تبادل الاتهامات حول مسؤولية هذا الفشل، كما حمّلت قيادات حركة فتح الحكومة مسؤولية الفلتان الأمني[119]، فضلاً عن مسؤولية الضائقة المالية، وعدم دفع الرواتب للموظفين[120]. بينما انتقدت

---

[118] **الحياة**، 2006/9/25.

[119] **الحياة الجديدة**، 2006/9/26.

[120] جريدة **النهار**، بيروت، 2006/9/26.

الحكومة برئاسة حماس تنصل الرئيس الفلسطيني من عدم تنفيذ الاتفاق القاضي بدفع مرتب شهر كامل[121]، وكان المستشار الإعلامي للرئيس قد صرح بأن الرئيس عباس استطاع تأمين راتب شهر كامل وسيدفع للموظفين، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث[122].

وسط هذا الخلاف السياسي والتوظيف المالي لما يحدث، خرج مئات من منتسبي الأجهزة الأمنية في 2006/9/26 في مظاهرات احتجاج على عدم دفع الرواتب، وقد عدّت حركة حماس هذه الأعمال ممنهجة، وقالت في بيان لها:

> إن هذه الأعمال التخريبية تشكل محاولة انقلاب واضحة ضدّ الحكومة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية، وأضاف البيان أن هذه الممارسات المشبوهة المرتبطة بالاحتجاج على عدم دفع الرواتب، حسب زعم أصحابها، جاءت إثر تأكيدات الحكومة الفلسطينية على دفع سلف مالية لجميع الموظفين، وفي اليوم ذاته الذي أعلن فيه عن إمكان الموظفين التوجه إلى البنوك لتلقى رواتبهم، وبالفعل تمّ استلام الرواتب، مما يؤكد على النوايا التخريبية والمخططات العبثية، التي ينفذها البعض تحت ستار عدم دفع الرواتب.

وأشارت حماس في بيانها إلى أن الرصاص الذي أطلقه كل عنصر من هؤلاء المتظاهرين يعادل قيمة راتبه الشهري[123].

اتسعت التظاهرات الأمنية مع بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، فخرج منتسبو الأجهزة الأمنية في 2006/10/1 بسلاحهم محتجين على

---

[121] عرب 48، 2006/9/28.

[122] الحياة الجديدة، 2006/9/17.

[123] عرب 48، 2006/9/30.

عدم دفع رواتبهم، وهاجموا مقرّ الحكومة الفلسطينية في رام الله، كما أضرموا النار في مبنى مجاور تستخدمه الحكومة، وهاجموا مبنى وزارة التربية وحرقوا سيارة نائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر. وتمت هذه الأعمال بمشاركة مجموعات من كتائب شهداء الأقصى، الذين قاموا بمهاجمة مكتب نواب حماس. على إثر هذا التصعيد الأمني من جهات محسوبة على فتح، وبعد مهاجمة مقرات الحكومة والتشريعي، انتشرت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، في محاولة لوقف التظاهرات المسلحة، التي فسرت بأنها محاولة انقلاب على الحكومة، وقع اشتباك بين عناصر التنفيذية والمتظاهرين من عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس، مما أدى إلى وقوع ثمانية قتلى و70 جريحاً. على خلفية هذه الأحداث سارع رئيس الوزراء إسماعيل هنية إلى الاتصال مع رئيس السلطة، وشدد على ضرورة التزام الأجهزة الأمنية بالقانون وعدم الخروج إلى الشوارع، وطالب بالعودة إلى الحوار لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية[124].

وحمّل النائب جمال الطيراوي الناطق الرسمي باسم كتلة فتح البرلمانية عناصر القوة التنفيذية مسؤولية هذه الأحداث، ودعا الطيراوي "القاعدة الشعبية لحركة فتح إلى الثورة على القوة التنفيذية والميليشيا السوداء"، وقال الطيراوي أيضاً: "يجب استنهاض الجماهير بكاملها للوقوف أمام هذه العصابة التي تسمى حماس، هذه العصابة التي ارتدّت إلى جذورها التاريخية، ألا وهي الإخوان المسلمون التي عانينا منها كثيراً"[125].

---

[124] **الحياة، والخليج، والقدس العربي**، 2006/10/2.

[125] **القدس العربي**، 2006/10/2.

يبدو أن التدخلات الخارجية لم تكن بعيدة عما يحدث في الأراضي الفلسطينية، فقد تسربت بعض المعلومات التي نشرتها القدس العربي في تاريخ 2006/9/30، ذكرت فيها أن اجتماعاً عُقِد في العقبة، ضمّ كلاً من الرئيس محمود عباس، ومسؤولاً أردنياً، وآخر مصرياً، ومدير جهاز الشاباك Shabak يوفال ديسكن Yuval Diskin، ومسؤولين أمنيين خليجيين، وعرض عباس الاتفاق الذي تمّ الاتفاق عليه مع هنية، وسجل ممثلا مصر والأردن تحفظهما على استلام إسماعيل هنية رئاسة الحكومة، وطرحا اسمي: منيب المصري وسلام فياض كشخصيتين مستقلتين لرئاسة الحكومة. كما طالب عباس في الاجتماع نفسه استبعاد خالد مشعل عن محادثات تشكيل الحكومة[126]. وبالفعل رفض الرئيس عباس لقاء خالد مشعل على الرغم من دخول دولة قطر في وساطة بين الطرفين، مشترطاً اعتذار مشعل عن تصريحات كان قد وجهها ضدّ عباس في مهرجان لحركة حماس[127].

في هذه الأثناء بدأ الحديث عن احتمال إعلان الرئيس عباس حلّ الحكومة، أو إجراء انتخابات مبكرة، على اعتبار أن الوقت قد نفد، وهي خطوة عدّتها حركة حماس استجابة للضغوط الخارجية. وفي سياق متصل نقلت الحياة الجديدة عن وكالة رويترز في 2006/10/14، أن الإدارة الأمريكية تعدّ برنامجاً لمساعدة خصوم حركة حماس استباقاً لانتخابات فلسطينية مبكرة محتملة، وحسب ما ذكرت وكالة رويترز أن قيمة المساعدات قدرت بنحو 42 مليون دولار[128].

---

[126] القدس العربي، 2006/9/30.

[127] السفير، 2006/10/4.

[128] الحياة الجديدة، 2006/10/14.

وعلى ما يبدو لم تكن الرغبة في تغيير الحكومة رغبة فلسطينية داخلية فقط، بل شاركتها في ذلك جهات دولية وإقليمية؛ فقد صرح دبلوماسي أوروبي بأن تشكيل حكومة جديدة من شأنه "أن يسمح لـ(مانحين) آخرين بتقديم المساعدات المالية"[129].

وبموازاة التدخل الخارجي والتصعيد الداخلي، كانت الرئاسة الفلسطينية تسعى إلى تقوية أجهزتها الأمنية، فقد طلبت الرئاسة الفلسطينية من "إسرائيل" السماح لها بإدخال السلاح، بالإضافة إلى السماح بدخول قوات بدر المرابطة في الأردن إلى قطاع غزة، ولكن الحكومة الإسرائيلية لم تسمح بدخول هذه القوات، وكان ردّ "إسرائيل" للإدارة الأمريكية، بأنه حتى لو تلقى أبو مازن مليون بندقية فهذا لن يساعد، حيث أن المشكلة ليست في كمية السلاح، بل في القرار الاستراتيجي والتصميم عليه[130]. بينما جاء ردّ حركة حماس مرحباً بعودة قوات بدر إلى قطاع غزة، فقد عدّ النائب عن كتلة حماس الدكتور يحيى موسى، هذه العودة جزءاً من استراتيجية حماس، وشدد على ضرورة أن تكون هذه العودة في إطار أجندة وطنية، وأن لا يتمّ التعامل معها ضمن أجندة لصدّ المقاومة الفلسطينية، أو لإيجاد توازنات لطرف على حساب الطرف الآخر[131].

في هذه الأثناء قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعملية توغل في قطاع غزة، أطلقت عليها اسم غيوم الخريف، استمرت عملية غيوم الخريف ثلاثة أسابيع، مما أدى إلى استشهاد 105 فلسطينيين وجرح 353

---

[129] **الشرق الأوسط**، 2006/10/28.

[130] عرب 48، 2006/11/5.

[131] موقع إيلاف، 2006/11/19.

آخرين[132]. وفي سياق الدعم الإسرائيلي لحرس الرئيس، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها الصادر في 2006/10/31، تقريراً ذُكِر فيه أن المنسق الأمريكي الجنرال كيث دايتون Keith Dayton، وضع خطة لتدريب حرس الرئاسة الفلسطينية، وأضاف التقرير بأن الخطة تقتضي برصد 2 مليون دولار لتعزيز قوة عباس، وذلك من خلال زيادة عدد قواته من 3,500 عنصر إلى ستة آلاف، وأشار كاتب التقرير ألوف بن Aluf Benn، إلى أن هذه التدريبات تأتي في ظلّ تصاعد وتيرة الصراع بين حركتي فتح وحماس[133].

وعلى الرغم من استمرار التصعيد السياسي والفلتان الأمني، إلا أن جهود الوساطة بين حركتي فتح وحماس لم تنقطع، بل قامت جهود جبارة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، في محاولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وتمّ الاتفاق بين فتح وحماس في 2006/10/27 على إنهاء حالة الاحتقان وسحب المسلحين من الشوارع، وساد الهدوء نسبياً[134]، ورحبت حركة فتح بما أسمته اتفاق المصالحة.

عادت أجواء الحوار الفلسطيني تبعث على الأمل، فقد دخل الدكتور مصطفى البرغوثي في وساطة سعياً للخروج من الأزمة وتشكيل حكومة الوحدة. وانعكس التفاؤل على جلسات الحوار بين حركتي فتح وحماس، وفي هذا الجانب أظهرت حركة حماس الكثير من الليونة في سبيل التوصل

---

[132] انظر: تقرير وكالة وفا، 2006/11/23، نقلاً عن معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة.

[133] Aluf Benn, U.S. Preparing Abbas Guard to Take on Hamas, *Haaretz*, 31/10/2006, in: http://www.haaretz.com/hasen/spages/781482.html

[134] **الأيام**، فلسطين، 2006/10/29.

إلى حلٍّ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد أبدى رئيس الوزراء إسماعيل هنية استعداده للتخلي عن رئاسة الوزراء، حيث قال هنية: "إذا كانت رئاسة الوزراء مشكلة عند الأمريكيين والأوروبيين وغيرهم فلنتحرك جانباً ثم تمضي السفينة... لا نحرص على الكراسي"[135].

كاد المراقب لجلسات الحوار الفلسطيني أن يجزم بقرب الإعلان عن حكومة وحدة وطنية، حيث أخذ الإعلام يتداول أسماء بعض المرشحين لرئاسة الوزراء، وظهر هذا التفاؤل من خلال تصريحات الرئيس محمود عباس، فقد صرح عباس في 2006/11/10 إثر لقائه نائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر في رام الله، أنه تمّ الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأضاف أن "هناك جهود ناجحة وجيدة، وإن شاء الله تؤتي ثمارها قريباً"[136]. ولكن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً، إذ أبدت الرباعية الدولية معارضتها للتعامل مع أي حكومة ترفض قراراتها، كما انعكس الموقف الأمريكي من خلال الوفد المشارك في اجتماع الرباعية في تاريخ 2006/11/15 سلبياً على جلسات الحوار، فقد نُقِل عن الوفد الأمريكي قوله: إنْ حازت حماس على نصيب كبير من الحقائب الوزارية، فإن الولايات المتحدة ستجد من العسير عليها أن تتعامل مع الحكومة الجديدة؛ لأن تلك الحكومة لن تختلف اختلافاً ملموساً عن الحكومة الحالية[137]. في ظلّ هذا التعنت الأمريكي لقبول الوحدة الوطنية الفلسطينية، رفضت حكومة حماس التخلي عن مسؤوليتها، وتقديم استقالتها إلى حين توفر ضمانات دولية برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني. في حين رأى عزام

---

[135] الشرق، 2006/11/11.

[136] الحياة الجديدة، 2006/11/11.

[137] الحياة، 2006/11/17.

الأحمد استقالة هنية ضرورية لإحراز تقدم في تشكيل حكومة الوحدة[138]. ومع اختلاف الفرقاء الفلسطينيين على بعض الوزارات السيادية، قام نبيل عمرو بإعلان تعليق الحوار، وقال: "إن الأمور وصلت إلى نقطة حرجة لحدٍّ ما، وأضاف أنه لا أحد راضياً [راضٍ] عن النتائج التي تمّ التوصل إليها حتى الآن، وأن على حماس أن تبدي تعاوناً أكبر على تشكيل الحكومة وبرنامجها"[139].

في المقابل أعلن الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن الحوار مستمر، حيث قال: "على رغم تعثر الجهود، إلا أنه ثمة فرصة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وستستمر الجهود حتى الانتهاء من هذا الموضوع"[140].

وهنا يبدو أنه كانت هناك وجهات نظر عديدة داخل مكتب الرئاسة حول جدوى استمرار الحوار، فقد شكك عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه في قدرة الحوار الجاري على إنجاز الحكومة الجديدة في الوقت المحدد. وأكد عبد ربه في مؤتمر صحفي على ضرورة انسجام برنامج الحكومة الجديدة التامّ مع برنامج منظمة التحرير بصورة قاطعة وجلية، مقدراً بأن اللجنة التنفيذية لن تقبل بتلميحات من قبيل "وفق وثيقة الوفاق الوطني"، ومحذراً من أن الغموض في هذه الحالة سيكون سلبياً، وقد يُستخدم ذريعة في مواصلة الحصار[141].

---

[138] **القدس العربي**، 2006/11/20.

[139] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2006/11/21.

[140] **النهار**، 2006/11/21.

[141] **الحياة الجديدة**، 2006/11/22.

وعاد نبيل عمرو ليؤكد أن "الحوار جُمِّد بشكل نهائي ولا يوجد حوارات تذكر بسبب فشل المتحاورين بالتوصل لاتفاق حول البرنامج السياسي للحكومة، وإصرار حركة حماس على التمسك بالحقائب السيادية، وخاصة وزارتي الداخلية والمالية". وقال إن "على عباس أن ينظر في بدائل أخرى" لتشكيل الحكومة[142].

هذه التجاذبات زادت إلى حدٍّ ما من وتيرة الاعتداء على المؤسسات والشخصيات الفلسطينية، ففي 2006/11/21 قامت مجموعة مسلحة بإطلاق النار على رئيسة بلدية رام الله جانيت ميخائيل المحسوبة على الجبهة الشعبية والمتحالفة مع حماس في إدارة البلدية[143].

ومع بداية ظهور الخلافات السياسية حول تشكيل الحكومة الفلسطينية عاد التوتر الأمني إلى التصاعد، وكان أخطر ما انعكس على الشارع الفلسطيني، هو محاولات فرض الرؤى السياسية بقوة السلاح لا بالحوار، أو الاحتكام إلى المؤسسات الحكومية، أو إلى الشرعية الفلسطينية، وهذا ما أدى في كثير من الأوقات إلى الاعتداء على المؤسسات والشخصيات، حتى وصل إلى التهديد بل محاولات تنفيذ عمليات اغتيال سياسي بحقّ بعض الشخصيات الرسمية، فقد تعرض يزيد عناية نائب رئيس الدائرة الفنية في المجلس التشريعي الفلسطيني لإطلاق النار عليه وعلى منـزله مساء الخميس 2006/11/23، لأنه قام بتشغيل جهاز النقل المباشر (الفيديو كونفرنس – Video Conference) بين غزة ورام الله، خلال انعقاد جلسة التشريعي يوم الأربعاء 2006/11/22 التي قاطعتها كتلة فتح[144].

---

[142] جريدة **الوطن**، مسقط، 2006/11/30.

[143] **القدس العربي**، 2006/11/21.

[144] **القدس العربي**، 2006/11/25.

وعلى الرغم من إصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس أوامره وتعليماته، من خلال بيان صدر في 2006/9/30 "إلى جميع منتسبي الأجهزة الأمنية بعدم المشاركة في أية تظاهرات أو احتجاجات، والتزامهم في أماكن عملهم وثكناتهم ومعسكراتهم، ومزاولة أعمالهم والقيام بواجباتهم في حفظ الأمن والنظام العام"[145]، إلا أنه في 2006/11/25 قامت مجموعات من رجال الأمن الفلسطيني بقطع الطرقات، وإعاقة حركة المرور في غزة، حيث ألقوا النفايات والحجارة في الشوارع الرئيسية، احتجاجاً على عدم تلقيهم رواتبهم كاملةً[146].

قام الرئيس محمود عباس، عقب اجتماعه بوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في أريحا، بإعلان انتهاء الحوار، حيث قال في مؤتمر صحفي مشترك مع رايس: "بذلنا كل الجهود، وعملنا في أكثر من اتجاه، لكن مع الأسف وصلنا إلى طريق مسدود"[147]، وهو ما فُسِّر من قبل العديد من السياسيين أن هذا الإعلان كان تلبية للرغبة الأمريكية بعدم التوافق مع حركة حماس على حكومة وحدة وطنية. وكان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك Sean McCormack قد صرح قبيل اللقاء بأن القضايا الأمنية ستتصدر جدول أعمال المحادثات بين عباس ورايس، كما أوضح أن واشنطن ستقدم مقترحات في شأن سبل تعزيز قوى الأمن التابعة للرئيس عباس؛ لمنع الهجمات "الإرهابية" وإطلاق الصواريخ على "إسرائيل" من غزة. ونسبت وكالة رويترز إلى مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية قوله: "شجعنا أبو مازن على

---

[145] وكالة وفا، 2006/10/1.

[146] **البيان**، 2006/11/26.

[147] **السفير**، 2006/12/1.

إيجاد سبل للخروج من هذا المأزق، وإن لم يستطع فلديه خيارات أخرى متاحة"[148].

بعد ذلك دخل الشارع الفلسطيني في سجال حول المسؤولية عن الفشل في الحوار الفلسطيني الداخلي، وبدأ التلويح بخيارات أخرى قد يلجأ إليها الرئيس عباس، فقد صرح نبيل شعث عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح على أنه من الناحية الدستورية فإن الرئيس محمود عباس يملك حقّ إقالة حكومة رئيس الوزراء إسماعيل هنية[149]، ومن جهة أخرى دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى إجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية، وهذا ما عدّته حركة حماس "انقلاباً على الديموقراطية"[150]. في هذه الأثناء كان رئيس الوزراء الفلسطيني قد خرج من قطاع غزة في جولة إلى بعض الدول العربية والإسلامية، بينما عاد التوتر الأمني إلى الشارع الفلسطيني مترافقاً مع عمليات تحريض ضدّ الحكومة الفلسطينية، حيث عدّ الناطق باسم حركة فتح جمال نزال أن فساد حكومة حماس هو الحدث الأبرز للعام 2006[151]، كما خرج المئات من منتسبي الأجهزة الأمنية في 2006/12/9 في مظاهرات احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم، وقاموا باقتحام مقرّ المجلس التشريعي في قطاع غزة، وإطلاق النار في الهواء، والاعتداء على أحمد بحر نائب رئيس المجلس وتعرضوا له بالشتائم[152]، كما قامت مجموعة مسلحة في تاريخ 2006/12/10 بإطلاق النار على

---

[148] **النهار**، 2006/11/30.

[149] **الوطن**، السعودية، 2006/12/7.

[150] **عكاظ**، 2006/12/10.

[151] فلسطين برس، 2006/12/5.

[152] **الغد**، 2006/12/10.

موكب وزير الداخلية سعيد صيام في محاولة لاغتياله[153]. أما حركة حماس فقد اتهمت الرئيس عباس باستغلال أزمة الرواتب من أجل تقديم تنازلات سياسية، وقال النائب يحيى موسى إن أعمال الشغب التي يقوم بها عناصر الأجهزة الأمنية لإثارة الفوضى، هي جزء من حالة ممنهجة مرتبطة بالموقف السياسي لحركة فتح[154]. وهكذا كانت الأحداث تشير إلى أن الوضع الفلسطيني ذاهب إلى مزيد من التوتر الأمني، ففي 2006/12/11، قام مجهولون باستهداف سيارة تُقِلّ أربعة أطفال إلى مدرستهم، وهم أبناء بهاء بلعوشة، المقدّم في جهاز المخابرات العامة، وقد رجّح العديد من المراقبين أن يكون هو المستهدف في هذه الحادثة من قبل بعض العملاء لـ"إسرائيل"، حيث يذكر أن بهاء بلعوشة كان من بين الناشطين في الانتفاضة الأولى، ومسؤول عن تصفية بعض العملاء آنذاك[155]. واتهم النائب عن كتلة فتح جمال الطيراوي حركة حماس بتورطها في هذه الجريمة، حيث قال لدينا معلومات أن حماس تتجه إلى أزمة داخلية جديدة قبيل إجراء انتخابات مبكرة، وأن حماس مسؤولة عن هذا الهجوم ولا يمكن أن أتخيل أن هذا الأمر سيمر من دون ردٍّ من فتح. بينما استنكرت حركة حماس هذه الجريمة ووصفها الناطق باسم حماس إسماعيل رضوان بأنها لا إنسانية، فيما وصف أحمد بحر مرتكبي هذه الجريمة بفئة جبانة، تمتهن القتل والتخريب، وتستهدف الأطفال والمواطنين الآمنين بدون رحمة. وطالب الرئيس محمود عباس ووزير الداخلية صيام، بإصدار الأوامر السريعة للبدء

---

[153] **الأيام**، فلسطين، 2006/12/11.

[154] **الخليج**، 2006/12/10.

[155] **الحياة**، 2006/12/12.

في التحقيق في الجريمة البشعة من أجل اعتقال المجرمين[156].

تسارعت الأحداث بعد ذلك، فأمر الرئيس الفلسطيني بنـزول قواته، وانتشرت الفوضى في الشارع، وتمّت مهاجمة محمد شهاب، وهو نائب من حركة حماس. مما دعا الحركة إلى اتهام بعض قيادات فتح باستغلال دماء الأطفال في سبيل تحقيق مكاسب سياسية[157]. وفي 2006/12/13 اغتالت مجموعة مسلحة القاضي بسام الفرا، وهو أحد قادة حماس، واتهمت حماس مجموعة من الأمن الوقائي بتنفيذ عملية الإعدام بحقّ الفرا، وقد ذكر بعض شهود العيان أن المسلحين أجبروا الفرا على الركوع، وأطلقوا النار عليه أمام المارّة[158].

دفعت هذه التوترات الأمنية رئيس الوزراء إسماعيل هنية إلى قطع جولته، والعودة إلى قطاع غزة في 2006/12/14، وقد أُجبر هنية من قبل المراقبين الأوروبيين على الدخول إلى قطاع غزة عبر البوابة الأمنية في المعبر سيراً على الأقدام، وذلك بعد الانتظار لساعات طويلة، كما منع من إدخال بعض الأموال التي كان قد جمعها خلال جولته، وفي أثناء خروجه تعرض رئيس الوزراء إلى محاولة اغتيال، فجرح مستشاره السياسي أحمد يوسف، وقتل مرافقه، وأصيب نجله، بالإضافة إلى جرح العديد من المدنيين خلال عمليات إطلاق النار[159]. وقد اتهمت حركة حماس النائب محمد دحلان بمحاولة اغتيال هنية، ونقلت جريدة القبس الكويتية، في عددها

---

[156] السفير، 2007/12/12.

[157] الحياة، 2006/12/13.

[158] السفير، 2006/12/14.

[159] وكالة معاً، 2006/12/14.

المنشور في 2006/12/16 على لسان محمد دحلان، أثناء مقابلة هاتفية مع التلفزيون الفلسطيني، تعليقاً على اتهامه بمحاولة اغتيال هنية قوله: "هذا شرف لا أدّعيه"، كما قال أيضاً: "لن أقول إنها [الاتهامات] باطلة وساذجة، فقد عودتنا حماس على الكذب والنصب وتلفيق التهم. وما حدث لهنية لم يكن محاولة اغتيال، فهو ليس مطلوباً لنا أو لإسرائيل، ولو سار وحده في الشارع لما تعرض له أحد"[160].

وفي السياق نفسه، حمّل وزير الداخلية سعيد صيام الرئيس عباس مسؤولية استهداف هنية، حيث قال في مؤتمر صحفي عقده في 2006/12/15: "إن حرس الرئيس عباس هو المسؤول عن أمن المعابر، وبالتالي فإن الرئيس محمود عباس مسؤول مسؤولية مباشرة عن إطلاق النار على موكب رئيس الوزراء". وأشار صيام إلى عدم تعاون الرئاسة معه لوقف الفلتان الأمني، حيث ذكر أنه طلب من الرئيس عباس إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي ولكن الرئيس لم يفعل، وأضاف أن الرئيس عباس اتخذ العديد من القرارات التي تتعارض مع توجهاته كوزير داخلية[161].

ونذكر في سياق الأحداث أن عناصر الأمن الوقائي قاموا بمنع أنصار حركة حماس من إقامة مهرجان ذكرى الانطلاقة في رام الله، وتمّ إطلاق النار على متظاهرين من أنصار حماس مما أدى إلى وقوع نحو 35 جريحاً، كما تعرض وزير الأسرى والمحررين وصفي قبها في 2006/12/13 إلى حادث إطلاق نار في مدينة رام الله، عُدّ محاولة جديدة لاغتياله. وقد شنّ

[160] **القبس**، 2006/12/16.

[161] عرب 48، 2006/12/15.

وزير الإعلام في حكومة حماس يوسف رزقة هجوماً حادّاً على من وصفه بالتيار الانقلابي داخل حركة فتح، متهماً إياه بزيادة المناكفات كلما هدأت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية[162].

[162] **القدس العربي**، 2006/12/15.

خامساً: في الطريق إلى اتفاق مكة

في ظلّ إعلان وصول الحوار الفلسطيني إلى طريق مسدود، قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالإعلان عن قراره باللجوء إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، فقد جاء في خطابٍ ألقاه في 2006/12/16: "وفقاً لحقي الدستوري، وقعت على قرار تشكيل الحكومة، وأستطيع إقالتها متى أشاء، فلنرجع إلى الشعب الذي هو مصدر السلطات"[163]. وانعكس هذا التصعيد السياسي على الأمن الفلسطيني؛ فاندلعت الاشتباكات بين أنصار فتح وحماس، كما تعرض وزير الخارجية محمود الزهار إلى محاولة اغتيال، وانتشر المسلحون على أسطح البنايات. وقامت قوات من حرس الرئاسة باقتحام مقرّ وزارة الاتصالات القريب من منـزل الرئيس الفلسطيني، وقد ذكر بيان صادر عن الوزارة أن حرس الرئيس قاموا بإخراج الموظفين من مقرّ عملهم وإبلاغهم بأن "الوزارة ستفتح أبوابها عندما تعود لأصحابها". كما عدّت وزارة الاتصالات، أن ما حدث من إغلاق منظّم لبعض المؤسسات والوزارات الفلسطينية "يمثل انقلاباً عسكرياً على الحكومة، ويهدد بدوامة من الصراع الداخلي المفتعل من قبل تيار انقلابي يعمل لصالح أجندة صهيو–أمريكية"[164].

في ظلّ الجو المشحون بين حركتي فتح وحماس، تدخلت منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمّ التوقيع على اتفاق برعاية الوفد المصري، ونصّ الاتفاق الموقع في تاريخ 2006/12/19 على سحب المسلحين من الشوارع،

---

[163] الحياة، 2006/12/17.

[164] الشرق الأوسط، 2006/12/18.

"وتولي وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن في الشارع الفلسطيني"، وتجنيب الأجهزة الأمنية التدخل في الخلافات السياسية[165].

وكان المجتمع الدولي يترقب الأحداث الدائرة في الأراضي الفلسطينية باهتمام بالغ، فقد قام رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Tony Blair بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية في 2006/12/18، حيث التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي أطلعه على رغبته بلقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، كما أكد له أنه عازم على إجراء انتخابات مبكرة[166]. في المقابل قامت بعض المحاولات العربية لعودة الحوار الفلسطيني خوفاً من اندلاع حربٍ أهلية، فعرض الأردن على الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية استضافة اللقاء بينهما. وفي الوقت الذي رحب فيه هنية باللقاء، ظهرت إشارات سلبية من طرف عباس، وقال مستشار عباس نبيل عمرو "إن اللقاء الذي كان مقرراً في عمّان بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية لم يعد مطروحاً"[167]. وقد اشتعلت شرارة الاشتباك مرة أخرى؛ ليسقط 13 قتيلاً بين الطرفين، فيما أظهر الرئيس الفلسطيني بعض المرونة إزاء استئناف الحوار على أن يكون محدداً زمنياً[168].

ومع ظهور بوادر بقرب استئناف الحوار الفلسطيني الداخلي، بدأت أخبار إدخال السلاح لحرس الرئيس عباس تتكشف، حيث ذكرت جريدة

---

[165] منظمة المؤتمر الإسلامي، 2006/12/19، انظر:
http://www.oic-oci.org/press/Arabic/2006/December2006/agreement.pdf

[166] *Yedioth Ahronoth* newspaper, 18/12/2006.

[167] جريدة **العرب اليوم**، عمّان، 2006/12/23.

[168] جريدة **الرأي العام**، الكويت، 2006/12/24.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الحياة اللندنية في عددها المنشور في 2006/12/29، ونقلاً عن شهود أن نحو عشر شاحنات عسكرية فلسطينية، نقلت أسلحة من موقع أنصار العسكري الواقع قرب منزل عباس، إلى المقرّ الرئيس للأجهزة الأمنية وسط المدينة (السرايا)، وأضافوا أنهم شاهدوا الشاحنات العسكرية تحمل صناديق باللون العسكري تدخل السرايا لإفراغ حمولتها.

كما قالت الناطقة باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي ميري ايسين Miri Eisin إنه تمّ طرح موضوع نقل أسلحة لقوات عباس، تشمل بنادق وذخيرة، في اجتماعات للجنة مشتركة إسرائيلية – فلسطينية – أمريكية، وتمّ الاتفاق على أن يتولى الجنرال الأمريكي كيث دايتون تطبيق تسليم هذه الأسلحة للفلسطينيين. وأوضح وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر Binyamin Ben–Eliezer لإذاعة الجيش الإسرائيلي أنه "يجب تعزيز موقع أبو مازن؛ ليتمكن من مكافحة الإرهابيين المسلحين في حماس الذين تدربهم وتمولهم إيران"[169]. وحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك؛ فإن الإدارة الأمريكية تسعى للحصول على موافقة الكونجرس لتقديم مساعدة بقيمة عشرات ملايين الدولارات للقوات الأمنية التي تأتمر بعباس[170].

ومع بداية سنة 2007 عاد التوتر بين حركتي فتح وحماس ليحصد العديد من القتلى والجرحى، ففي 2007/1/4 اشتبكت مجموعة من القوة التنفيذية مع عناصر من جهاز الأمن الوقائي، سقط خلالها العقيد محمد غريب واثنان من مرافقيه، اتهمت حركة فتح عناصر حماس بإعدام غريب

[169] المستقبل، 2006/12/29.
[170] وكالة سما، 2006/12/21.

فسارعت إلى الإعلان عن حالة الاستنفار العام في صفوفها، في المقابل قالت القوة التنفيذية إن حرس غريب قاموا بإطلاق النار على دورية تابعة للتنفيذية مما استوجب الردّ عليهم. وقد سقط خلال أسبوع واحد من الاشتباكات نحو 23 مواطناً وجرح 135 آخرون، وتمّ خطف واحتجاز 32 مواطناً[171]، كما أشيع بأن الرئيس الفلسطيني قد ولّى النائب محمد دحلان، أحد رموز الخلاف مع حركة حماس، قيادة الأجهزة الأمنية بشكل سرّي[172].

لم يقتصر الاشتباك بين المتسلحين بالبنادق فقط، بل أخذ الاشتباك الإعلامي منحىً أكثر خطورة ليعمل على تهييج الأجواء على الأرض، حيث شنّ النائب الفتحاوي محمد دحلان هجوماً عنيفاً في خطاب ألقاه بتاريخ 2007/1/7 في الذكرى 42 لانطلاقة فتح، وقال فيه "إذا اعتدي على فتحاوي واحد سنردّ الصاع صاعين، وإذا اعتقدت قيادتهم أنهم بمنأى عن قوتنا يكونون مخطئين، وسنرفض أسلوبهم الذي يقتلنا بالمساء ويجلس معنا بالصباح". ودعا دحلان "أبناء وكوادر فتح إلى أن يعودوا إلى أماكنهم الجغرافية، وستصلهم كل التعليمات التي سيسيرون على دربها". وخاطب دحلان كتائب شهداء الأقصى، وكل التشكيلات العسكرية لحركة فتح قائلاً: "واجبكم منذ هذه الليلة أن تبقى أصابعكم وأيديكم على الزناد ليس من أجل الاعتداء، ولكن حتى لا يتكرر ما تكرر في الماضي". وأضاف دحلان "لنردد جميعاً وبصوت واحد تحيا فتح والموت للقتلة، والعار لهم والحياة لنا". وردد الحشد شعارات ضدّ حماس هاتفين

[171] فلسطين برس، 2007/1/4

[172] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2007/1/4؛ **والدستور**، 2007/1/8.

"شيعة، شيعة، شيعة"[173].

استطاعت الوساطات الفلسطينية إخراج الشارع الفلسطيني من جوّ الاحتقان، وجمعت الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في دمشق في 2007/1/21، وحضر الاجتماع أيضاً كل من صائب عريقات وموسى أبو مرزوق، وقد تلا زياد أبو عمرو في ختام مؤتمر صحفي مشترك لعباس ومشعل بياناً ختامياً أكّد فيه على النقاط التالية:

1. رفض القتال الداخلي الفلسطيني وتحريمه ووقف حملات التحريض.
2. استمرار الحوار وجهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية خلال أسبوعين، ودعم الحوار الذي تقوده لجنة الحوار الوطني في غزة.
3. الشروع خلال شهر من تاريخه في خطوات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.
4. التأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، ورفض الحلول المؤقتة[174].

وعلى إثر هذا اللقاء قررت الفصائل الفلسطينية استئناف الحوار فيما بينها، مع استمرار تبادل الاتهامات بين الحركتين، ولكن من اللافت للنظر أنه مع اقتراب حركتي فتح وحماس في كل مرة للتوصل إلى تفاهم فيما بينهما كانت الاشتباكات تعود لتهدم ما تمّ الاتفاق عليه، حيث تعرضت دورية للقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في مدينة جباليا، لعملية تفجير مما أدى إلى مقتل أحد عناصرها وجرح سبعة آخرين[175]. كما قام مجهولون

---

[173] السفير، 2007/1/8.

[174] وكالة معاً، 2007/1/21.

[175] الحياة، 2007/1/26.

بإطلاق النار على منـزل وزير الخارجية محمود الزهار، ولكن دون وقوع ضحايا في هذا الهجوم[176].

وتدهور الوضع الأمني في قطاع غزة من جديد، وبدأت عمليات الخطف، وعادت الاشتباكات بشكل أكثر دموية، فقد قامت مجموعة من القوة التنفيذية بمحاصرة منـزل منصور شلايل في محاولة لاعتقاله، لاتهامه بالمسؤولية عن عمليات الخطف والقتل التي نشبت، وعلى إثر ذلك قامت كتائب شهداء الأقصى باختطاف 24 عنصراً من القوة التنفيذية، وهددت بإعدامهم في حال تعرضوا لمنصور شلايل[177]. وأُعلنت حالة الاستنفار في صفوف الحركتين، وصرّح رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر بأن "هناك تياراً يريد أن يفشل كل الجهود الفلسطينية، في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ووقف جلسات الحوار الوطني. وإلا ما هو الهدف من افتعال هذه الأحداث، وجرّ الساحة الفلسطينية للمواجهة عند كل بوادر لأي اتفاق؟"[178]. وسجلت هذه الموجة من الاقتتال سقوط 30 قتيلاً وعشرات الجرحى في أقل من ثلاثة أيام[179]. ونشرت وكالة رويترز في 2007/1/28 تقريراً جاء فيه أن حرس الرئاسة التابع للرئيس محمود عباس قد استلم ما بين 3,900 و4,900 بندقية كلاشنيكوف (AK–47) وإم – 16 (M–16)، وأسلحة أخرى، كما تمّ تسليم عدة شحنات أخرى من البنادق والذخيرة إلى الحرس الرئاسي، من قبل مصر والأردن بموافقة

---

[176] وكالة رويترز، 2007/1/26.
[177] الحياة، 2007/1/27.
[178] وكالة معاً، 2007/1/27.
[179] وكالة سما، 2007/1/29.

من "إسرائيل"[180]. بينما نشرت الوكالة نفسها في 2007/1/31 تقريراً آخر يتحدث عن خطة أمريكية، تقتضي بفحص عناصر الحرس الرئاسي لضمان أهليتهم؛ لئلا تكون لهم صلات مع جماعات إسلامية مسلحة، وذكر التقرير أن الرئيس الأمريكي قد تعهد بدفع 86 مليون دولار لزيادة قوات عباس لتصل إلى نحو 10 آلاف عنصر[181].

وفي 2007/2/1 عادت الاشتباكات بعد فترة هدوء بسيطة، إثر شيوع أخبار عن دخول كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد العسكري، حيث قامت مجموعات من القوة التنفيذية وعناصر كتائب القسام باعتراض شاحنات، قالت حركة حماس إنها تحتوي على سلاح قادم من دولة عربية قريبة[182]. في المقابل قامت مجموعات من حرس الرئاسة الفلسطينية باقتحام مبنى الجامعة الإسلامية في غزة، وتعرضت مختبرات الجامعة للتخريب، وذكر أحد مسؤولي فتح بأن حرس الرئاسة اعتقلوا سبعة إيرانيين في الجامعة، وأن ثامناً فجّر نفسه خلال الاشتباك، فيما نفت حركة حماس صحة هذه الأنباء[183]. وقد فشل حرس الرئاسة في إثبات ادعائهم حول الإيرانيين، حيث ظهر أن ذلك كان مجرد دعاية إعلامية. كما قامت مجموعة من جهاز الأمن الوقائي باعتقال 15 شاباً تتراوح أعمارهم ما بين 11 و15 عاماً وهددوا بتصفيتهم، ليعودوا بعد ذلك ويفرجوا عنهم بعد

---

[180] رويترز، 2007/1/28.

[181] رويترز، 2007/1/31؛ وانظر:

The Jerusalem Post newspaper, 1/2/2007; and *Los Angeles Times* newspaper, 21/2/2007.

[182] **الأهرام**، 2007/2/2.

[183] رويترز، 2007/2/2.

تدخل الوسطاء[184].

ويبدو أن اشتداد الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، وسقوط أكثر من 50 قتيلاً في شهر كانون الثاني/ يناير، وفشل محاولات عربية أخرى لحلّ النزاع، قد دفع المملكة العربية السعودية إلى الدخول في وساطة بين الحركتين، فدعت إلى عقد حوار بينهما في مكة المكرمة.

استطاع الوفدان الفلسطينيان التوصل إلى اتفاقٍ في 2007/2/8، وقد أكّد الاتفاق على حرمة الدم الفلسطيني، كما نصّ الاتفاق على "تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية"، و"المضي قدماً في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية"، كما أكّد الطرفان على مبدأ الشراكة، وكسر الاحتكار من قبل فتح لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية[185].

---

[184] قدس برس، 2007/2/3.

[185] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pic.gov.ps/arabic/gover/ministry_2007_3.htm

سادساً: مرحلة حكومة الوحدة الوطنية

لم تخلُ فترة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تمّ التوافق عليها بحسب اتفاق مكة من بعض الحوادث الأمنية، فقبل توقيع الاتفاق بيوم واحد، وفي أثناء المباحثات تعرضت مجموعة تابعة لحركة حماس لإطلاق النار؛ مما أدى إلى مقتل محمد أبو كرش وإصابة اثنين ممن معه، وسارع مكتب النائب محمد دحلان إلى نفي تورطه بعملية الاغتيال، حيث كان أحد المصابين، ويدعى حلمي عابد، قد ادّعى أن حرس منـزل محمد دحلان قد أوقفوهم وأطلقوا النار عليهم، إلا أن مندوبي الحركتين في المكتب المشترك تمكنوا من الحفاظ على التهدئة[186].

وعلى ما يبدو أن هناك أطرافاً لم ترق لها حالة الوفاق بين الرئاسة والحكومة؛ فسعت إلى إيجاد شرخ لإفشال اتفاق مكة، ففي 2007/2/17 قام مسلحون مجهولون بإطلاق النار على منـزل وزير التخطيط في حكومة حماس المستقيلة الدكتور سمير أبو عيشة، الذي اتهم بدوره الاحتلال الإسرائيلي بالقيام بهذا العمل[187].

من جهة أخرى قامت مجموعة من حركة فتح بإحراق منـزل لنائبٍ عن حركة حماس، الدكتور يوسف الشرافي، وذلك انتقاماً لوفاة أحد عناصرها، ولكن حركة فتح سارعت ودعت إلى الهدوء. وعلى الرغم من الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتكليف رئيس الوزراء المستقيل إسماعيل هنية بتشكيل حكومة الوحدة، إلّا أن الخروقات الأمنية

---

[186] قدس برس، 2007/2/7؛ **والأيام**، فلسطين، 2007/2/8.

[187] وكالة سما، 2007/2/17.

لم تتوقف، كما أن عملية التسلح لم تتغير؛ حيث اشتكت حماس من أنه يتمّ تسليح أطراف محسوبة رسمياً على الرئاسة دون غيرها، ودون تنسيق مشترك مسبق مع الحكومة ودون علمها. فقد كشفت وكالة رويترز عن وجود مراكز تدريب تابعة لحرس الرئاسة، كما نقلت عن أحد قادة جهاز حرس الرئاسة قوله إن "هذا موقع عسكري يجب أن يتمّ تجهيزه سواء كان هناك اتفاق مكة أم لم يكن... نحن لا ينقصنا العامل البشري ولكن تنقصنا التجهيزات. حماس لديها قذائف هاون وصواريخ... وأما نحن فلا نملك ذلك"[188]. كما جرى في غزة تداول وثيقة منسوبة لحركة فتح تتضمن تعميماً داخلياً للحركة مُوقّعاً في 2007/2/28، ويسري العمل به بدءاً من 2007/3/1، وقد تضمن تكليف جهاز أمن حركة فتح بما يلي:

1. إحصاء أفراد كتائب القسام في كل المناطق وفق التسلسل التنظيمي.
2. إحصاء أفراد القوة التنفيذية.
3. معرفة أماكن تخزين السلاح وأماكن التصنيع.
4. معرفة مواقع التنفيذية الثابتة والمتحركة، والنقاط الوهمية والقديمة منها.
5. متابعة المساجد؛ إذا ما كانت تستخدم في التدريب، أو تخزين السلاح، أو التحقيق، أو إذا ما تستخدم كغرفة لاسلكي.
6. معرفة نقاط المرابطين وتحديدها، وتحديد الأماكن القديمة والجديدة.
7. معرفة الأشخاص المجهولة التي تعمل في القسام.
8. تحديد أنواع السيارات التي تستخدمها كتائب القسام والقوة التنفيذية.

[188] رويترز، 2007/3/6.

ومن جهة أخرى، يظهر أن "إسرائيل" كانت تسعى لدفع الشارع الفلسطيني لمزيد من الاقتتال، فقد ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية على موقعها في 2007/3/8 أن "إسرائيل" كانت قد دفعت 100 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، وادّعت أن السلطة قد أخلت بالتعهد المكتوب بيد سلام فياض، والذي تعهد فيه بأن يتمّ صرف مبلغ 86 مليون دولار لتعزيز قوى الأمن التابعة للرئاسة، على أن يتمّ صرف باقي المبلغ على بعض الجوانب الإنسانية المتفق عليها سلفاً، وذاك حسب ما ذكرته الصحيفة الإسرائيلية. وقالت ميري ايسين المتحدثة باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي إن أولمرت يعتزم الاستفسار من عباس عن مصير المائة مليون دولار[189].

لم يكن الإصرار السياسي على تشكيل حكومة الوحدة كافياً لوقف عمليات الاغتيال، بل سبقت عملية الإعلان عن حكومة الوحدة بعض الحوادث كانت ستؤدي إلى إفشال كل الجهود السابقة، ففي 2007/3/10 تعرض محمد الكفارنة، أحد قادة كتائب القسام، لعملية اغتيال، وعقب هذا الحادث اندلعت الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس، كما تعرض وزير الأسرى وصفي قبها المحسوب على حماس لإطلاق النار، وعلى الرغم من ذلك أدانت الحركتان الأحداث التي وقعت، في مناطق متعددة مثل جنين وطوباس[190].

لم يكن أمام الحركتين إلا الدخول في حرب أهلية، أو التوصل لصيغة سياسية توافقية، لكن الحركتين آثرتا الحلّ السياسي. واستطاعت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية أن ترى النور، حيث نالت الثقة

[189] **الحياة الجديدة**، 2007/3/9.

[190] **الأيام**، فلسطين، 2007/3/11؛ وعرب 48، 2007/3/11.

من المجلس التشريعي في 2007/3/17. وتوالت ردود الفعل المرحبة والمتحفظة والرافضة لهذه الحكومة.

فور الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية سارعت "إسرائيل" إلى رفض التعامل معها، كما دعت المجتمع الدولي إلى الإبقاء على الحصار الذي كان مفروضاً على حكومة حماس. من جهة أخرى أبدت الحكومة النرويجية استعدادها للتعامل مع حكومة الوحدة[191]، فيما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع وزراء حماس في حكومة الوحدة، و لم تمانع الاتصال مع وزراء حركة فتح والمستقلين، بينما اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مرحباً بتشكيل الحكومة؛ لكنه ربط تقديم المساعدات بتقويم برنامج الحكومة الجديدة وأفعالها، أما الموقف البريطاني والفرنسي فقد تناغم إلى حدٍّ ما مع الموقف الأمريكي[192]. ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تكن ترغب في حصول هذا الاتفاق، فقد قال توني سنو Tony Snow المتحدث باسم البيت الأبيض في تصريح له بهذا الصدد إنه: "في الوقت الذي يقبل فيه الرئيس بوش الحقيقة المتمثلة في أنه تمّ اختيار ممثلي حماس وفتح في انتخابات ديموقراطية؛ فإنه لا يتعين على الولايات المتحدة الموافقة على قراراتهم". وأضاف: "لقد قبل الرئيس بوش الانتخابات الديموقراطية، لكنه لن يعترف بحكومة لا تلبي الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية"[193].

أما الموقف العربي فقد كان مرحباً وداعماً من خلال تصريحاته؛ فقد دعا وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط المجتمع الدولي إلى التعامل بإيجابية

---

191 *Haaretz*, 19/3/2007.

192 *The Washington Post* newspaper, and *New York Times*, 19/3/2007.

193 الخليج، 2007/3/18.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

مع الحكومة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاحها في عملها، كما طالبت الجامعة العربية برفع الحصار عن الحكومة الفلسطينية الجديدة[194].

واجهت الحكومة الجديدة تحدياً كبيراً، خصوصاً وزير الداخلية هاني القواسمي، الذي ما إن بدأ عمله حتى تصاعدت الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس في 2007/3/21، إثر إطلاق نار على مجموعة من حركة حماس من قبل حرس سميح المدهون، المحسوب على محمد دحلان، وشكّل هذا الحادث مؤشراً على إمكانية عودة الصراع العسكري إلى ما كان عليه قبل اتفاق مكة، فتدخل وزير الداخلية وتمّ الاتفاق على تجنب الاحتكاك وسحب المسلحين، ولكنه لم ينجح في وقف عمليات الاغتيال والخطف، لتعود الحركتان وتتفقا على وقف الاقتتال على أن ينقل سميح المدهون، من شمال غزة[195].

استقالة وزير الداخلية وتصاعد الفلتان الأمني:

بدأت الحكومة الجديدة عملها بوضع خطة أمنية للقضاء على الفلتان الأمني، كما قام الرئيس الفلسطيني بإصدار مرسوم لإعادة إنشاء مجلس الأمن القومي برئاسته، وقام بتعيين محمد دحلان مستشاره للأمن القومي، وهو ما رفضته حركة حماس[196].

وقد نصّت الخطة الأمنية على "بثّ روح الطمأنينة والشعور بالأمن لدى المواطنين، وحماية الأرواح والأعراض، وفرض النظام العام والأمن، وحماية الممتلكات والمنشآت العامة، وإزالة التعديات على الأملاك والأراضي الحكومية"، كما هدفت الخطة إلى "إعادة هيبة السلطة، وبسط

[194] الحياة، 2007/3/18.
[195] وكالة سما، 2007/3/25.
[196] الأهرام، 2007/4/16.

سيادة القانون، ومنع ظاهرة انتشار حمل السلاح والحواجز المسلحة وظاهرة اللثام" ومن بين أهدافها أيضاً "تقديم الحماية والدعم الكافي للقضاة، ودور المحاكم بهدف قيامها بسرعة البتّ في القضايا المعروضة أمام المحاكم، وتنفيذ الأحكام القضائية وأوامر النيابة المتراكمة لدى الشرطة". وتنصّ الخطة على البدء بنشر حواجز الردع، ونقاط التفتيش داخل المدن وعلى الطرق الرئيسة، ونشر الدوريات الراجلة في المناطق الأمنية المقترحة[197].

وعلى الرغم من الاتفاق على تنفيذ الخطة الأمنية وإقرارها من قبل حكومة الوحدة، التي تضمّ حركة فتح وغيرها من ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، إلا أن هذه الخطة سرعان ما اصطدمت بحواجز عديدة مما دفع وزير الداخلية هاني القواسمي إلى تقديم استقالته، إثر خلافه مع مدير جهاز الأمن الداخلي، ورجل عباس وفتح في الأمن، العقيد رشيد أبو شباك، إذ اتهم القواسمي رشيد أبو شباك بمنعه من التصرف وفق رؤيته بإدارة الأجهزة الأمنية، وبالحدِّ من صلاحياته. لم يقبل رئيس الوزراء هذه الاستقالة على الرغم من إعلان القواسمي تمسكه بها[198]، ودعت حركة حماس على لسان موسى أبو مرزوق إلى إقالة رشيد أبو شباك، وارتأت أن منصبه يُعدّ "استلاباً لصلاحيات" وزير الداخلية[199]. وقد ردّت حركة فتح على هذه الدعوات بالرفض؛ حيث قال الناطق باسم فتح عبد الحكيم عوض، إن التعرض لمدير الأمن الداخلي بهذه الطريقة أمر يثير علامات الاستفهام،

[197] الحياة، 2007/4/18.
[198] الحياة، 2007/4/24.
[199] الحياة، 2007/5/1.

ولا يأتي في الإطار الصحيح، كما ادّعى أن حركة فتح تواصلت مع وزير الداخلية، وذكر لهم أن أسباب الاستقالة لا دخل لها بالعقيد أبو شباك[200]. بينما ذكر القواسمي في استقالته المؤرخة في 2007/4/17 أن أولى المعوقات أمام الخطة الأمنية هي:

> أن صلاحيات السيد مدير عام الأمن الداخلي هي كل الصلاحيات، وأنني كوزير ليس لي أي صلاحية إلا من خلال السيد مدير عام الأمن الداخلي. وأقلها أنني لا أملك مطلقاً استدعاء شرطي أو ضابط ملازم لمقابلتي إلا من خلاله، وإن رفض فله الحقّ في ذلك، فما بالكم في استدعاء مدير عام الشرطة أو الوقائي، أو إلزامهم بأي عمل يتعلق بمصلحة الوطن.

وقد ذكر القواسمي بعض الممارسات من قادة الأجهزة الأمنية والتي أعاقت عمله، فقد ذكر أن أحد الضباط تعرض للتوبيخ لحضوره إلى مكتب وزير الداخلية، وكشف القواسمي عن وجود تعليمات خطية موجهة إلى اللواء علاء حسني تمنعه من تنفيذ تعليمات الوزير بنقل ثلاثة من الشرطة للعمل معه في الحراسة. وأوضح القواسمي بأن هناك تعميم صارم يفرض على كافة العاملين بالأجهزة الأمنية، بعدم الاتصال أو تلقي التعليمات من أي مستوى في الوزارة إلا من أبو شباك شخصياً.

رفض رئيس الوزراء إسماعيل هنية قبول استقالة الوزير القواسمي، وحاول التفاهم مع الرئيس عباس لتسهيل عمل وزير الداخلية وتنفيذ الخطة الأمنية المتفق عليها. فاجتمع رئيس الوزراء إسماعيل هنية مع الرئيس عباس في 2007/5/7، كما عقد اجتماعاً آخر في 2007/5/9 بحضور وزير الداخلية والطيب عبد الرحيم، واقترح رئيس الوزراء تشكيل قوة مشتركة

[200] إيلاف، 2007/5/1.

من القوة التنفيذية وحرس الرئاسة لتنفيذ الخطة الأمنية وتمّ التوافق على ذلك، ولكن في أثناء اجتماع رئيس الوزراء مع وزير الداخلية، لإقناعه بالعدول عن استقالته، فوجئ المجتمعون بانتشار الشرطة الفلسطينية في الشوارع بأمر من رشيد أبو شباك دون تنسيق مع وزير الداخلية أو رئيس الوزراء أو حتى مع الرئيس عباس. بعد ذلك اجتمع هنية مع الرئيس عباس ووزير الداخلية بحضور وزير الخارجية السابق الزهار ونائب رئيس الوزراء والطيب عبد الرحيم وتمّ الاتفاق على ما يلي:

- قرار وطني برعاية الرئيس عباس ورئيس وزرائه هنية بدعم وزير الداخلية هاني القواسمي.
- تشكيل غرفة عمليات مشتركة بإمرة وزير الداخلية.
- إيجاد حلّ للمطالب المتعلقة بالقضايا المهنية والإدارة والتنظيم والمالية خلال شهر.
- يتمّ تحديد احتياجات غرفة العمليات في ضوء مراحل الخطة الأمنية؛ من حيث الأعداد المطلوبة وتجهيزاتها.
- يبدأ وزير الداخلية بالعمل على الفور من أجل الإعداد للخطة مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة.
- ينظم وزير الداخلية العلاقة مع الفصائل الوطنية والإسلامية من خلال آلية تضعها غرفة العمليات.
- الإطار الزمني: يتمّ ذلك خلال أسبوع على الأكثر.
- تسمى القوة الأمنية الجديدة: القوة المشتركة.

وفي 2007/5/11 اجتمع رئيس الوزراء مع القواسمي واتفق معه على أن يبدأ عمله وأن يجتمع مع العميد منار شحادة قائد قوات الرئاسة

لوضع التصورات الأولية حول القوة المشتركة، وبالفعل تمّ ترتيب موعد لاجتماع القواسمي مع شحادة، إلا أن الأخير لم يحضر للاجتماع، حيث رفض مدير عام الأمن رشيد أبو شباك الاتصال مع العميد منار شحادة إلا من خلاله.

أمام هذا الواقع أصرّ وزير الداخلية على الاستقالة؛ لفشله في الحصول على صلاحيات تخوّله تنفيذ الخطة الأمنية، وقد قبلت الحكومة استقالته، واستلم رئيس الوزراء إسماعيل هنية وزارة الداخلية[201].

لم يستطع اتفاق مكة الموقع بين حركتي فتح وحماس، برعاية المملكة العربية السعودية، أن يحسم الخلاف بين الطرفين، حيث إن بنود الاتفاق لم يتحقق منها إلا تشكيل حكومة غير قادرة على الانسجام فيما بينها، كما أن الصلاحيات الأمنية ظلّت موضع خلاف بين وزير الداخلية والرئاسة، أضف إلى ذلك عدم الالتزام بالاتفاقات الميدانية الموقعة بين الطرفين لوقف الاقتتال، والتي كانت أكثر من 15 اتفاقاً، أضف إلى ذلك أن مبدأ الشراكة الذي تمّ الاتفاق عليه لم ينفذ، حيث ماطلت حركة فتح في تنفيذ هذا البند، وبقيت المراكز الحساسة في أجهزة الأمن والسلطة الفلسطينية حكراً على حركة فتح لا ينافسها فيها أحد، مما يشير إلى أن اتفاق مكة لم يكن لدى البعض إلا استراحة محارب قد تتلوها جولة جديدة من القتال.

أمام هذا الواقع بدأت تظهر تقارير تشير إلى اقتراحات أمريكية للرئاسة الفلسطينية بتقوية فتح، والإعداد لإسقاط حماس، والتحضير للحسم العسكري معها، فقد تسربت في نيسان/ أبريل 2007 خطة سميت "خطة عمل للرئاسة الفلسطينية لعام 2007" وتهدف هذه الخطة إلى ما يلي:

---

[201] الحياة، 2007/5/15.

1. إبقاء الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح في عين المجتمع الدولي مركز الثقل في المشهد السياسي الفلسطيني.
2. تحديد أسس العملية السلمية، وعدم إضاعة الوقت في تغيير أيديولوجية حماس.
3. توفير الدعم اللازم سياسياً ومالياً لعباس وفتح؛ من أجل تمكين عباس من المضي في المفاوضات، ومن ثم إجراء انتخابات مبكرة.
4. ضرب القوة السياسية لحركة حماس.
5. توفير الأدوات اللازمة للرئاسة الفلسطينية للسيطرة على الأجهزة الأمنية.

كما حددت الخطة مدة زمنية قصيرة تمتد من ثلاثة إلى تسعة أشهر لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى تأكيد الخطة على تعاون كل من "إسرائيل" وأمريكا على تحقيق هذه الأهداف.

أما فيما يخصّ الأمن فقد نصّت الخطة على تنفيذ سياسة "سلطة واحدة ذات قوة واحدة"، والعمل على ضمان وقف إطلاق النار والسيطرة على من يخرقها، ودمج القوى المسلحة في الأجهزة الأمنية بالتدريج، وحددت مدة هذا البند بستة أشهر[202].

في هذه الأثناء ارتفعت وتيرة الاقتتال والتراشق الإعلامي، حيث اتهمت كتائب القسام في ذلك اليوم عناصر من حرس الرئاسة على معبر المنطار

---

202 Mark Perry and Paul Woodward, Document Details 'U.S.' Plan to Sink Hamas, *Asia Times*, 16/5/2007, see http://conflictsforum.org/2007/document-details-us-plan-to-sink-hamas/
وكانت جريدة **المجد** الأردنية قد نشرت في عددها في 2007/4/30 نصّ الوثيقة، ولكن السلطات الأردنية منعت صدور هذا العدد.

شرق مدينة غزة، بقتل إبراهيم منية أحد قادتها الميدانيين؛ بإطلاق النار عليه من موقعهم، فردّت كتائب القسام والقوة التنفيذية بقصف المعبر وموقع للأمن الوطني بالقرب منه[203]. وقد تراجع عدد من أفراد الأمن الوطني باتجاه الشرق نتيجة القصف، فأطلق جنود الاحتلال قذيفة باتجاههم عند اقترابهم من الشريط الفاصل، مما أدى لمقتل ثمانية منهم على الفور[204]. وفي اليوم التالي اتهمت حماس حراس منـزل رشيد أبو شباك في غزة بإطلاق النار تجاه عناصر من الحركة متواجدين في المكان، فردّ عناصر الحركة بمهاجمة منـزل أبو شباك، مما أدى لمقتل ستة من حراسه. وقد سقط خلال 15–2007/5/16 نحو 30 قتيلاً و100 جريح[205]، ورافق هذه الاشتباكات العنيفة دخول 500 عنصر من عناصر البحرية الفلسطينية، التابعة للرئيس عباس، إلى قطاع غزة قادمين من مصر[206]. كما أكّد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط، ديفيد وولش خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، خصصت لدراسة المساعدة المالية إلى الفلسطينيين، على ضرورة "تقديم مزيد من الدعم للرئيس عباس، في حين يحاول فرض الأمن والقانون، وخلق أجواء تشجع على إحراز تقدم على المستوى السياسي". وقال الجنرال كيث دايتون: "علينا أن نبقى متنبهين للتحديات الخطيرة التي تواجهها قوات الأمن الموضوعة بإمرة الرئيس عباس". وأكد أنه "سيحرص شخصياً" على أن تستخدم هذه الأموال لتدريب قوات الأمن الفلسطينية[207].

---

[203] وكالة سما، وموقع دنيا الوطن، 2007/5/15.
[204] **الشرق الأوسط**، 2007/5/16.
[205] وكالة سما، 2007/5/16.
[206] قدس برس، 2007/5/15.
[207] **البيان**، 2007/5/25.

وكذلك نشرت الشرق القطرية في عددها الصادر في 2007/5/10، نصّ خطة دايتون، والتي تقضي بأن يقوم محمد دحلان، مستشار الأمن القومي للسلطة الفلسطينية، بتطوير خطة لمواجهة صواريخ القسام بدعم من رئيس السلطة الفلسطينية. وأن ينشر رئيس السلطة الفلسطينية قوات تتولى هذه المهمة بحلول 2007/6/21، وأن تشكل قوات الأمن الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في كرم أبو سالم وقوات الأمن الفلسطينية وقوات حرس الحدود المصرية في رفح، خلايا تنسيق مشتركة للبدء في التنسيق الأمني على الحدود بين غزة ومصر. وتقضي الخطة كذلك بأن يقرّ دحلان وعباس تدريب قوات الأمن التابعة للرئيس الفلسطيني وتجهيزها ونشرها قبل انتهاء العام الحالي، 2007، وتأسيس قوات أمن فلسطينية وحرس رئاسة آمنة وقادرة على إجراء التدريبات في غزة وتحسين الاستعداد لدى وحداتها[208].

ومن جهة أخرى أخذت أطراف قريبة من الرئاسة الفلسطينية، تعمل على تسويق فكرة استقدام قوة دولية لنشرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد رفضت الحكومة هذه الفكرة، ودعا أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني "لاستقدام قوات أمن عربية تراقب الوضع الداخلي، وتنظم عمل الأجهزة الأمنية، وتعمل على ترشيد الساحة الفلسطينية"، وعدّ أن الوضع الأمني المتدهور في غزة بحاجة إلى ما أسماه "اتفاق مكة– 2"، برعاية عربية لمعالجة النقص الذي اعترى اتفاق مكة[209].

---

[208] الشرق، 2007/5/10.

[209] وكالة معاً، 2007/5/17.

ومع تدهور الحالة الأمنية في قطاع غزة، قرر الرئيس محمود عباس التوجه إلى قطاع غزة، ولكنه عاد وأجّل ذهابه؛ إذ أشيع بأن كتائب القسام تحضر لاغتياله، وهو ما نفته حركة حماس[210]. فانعكس هذا الفراق السياسي على الحالة الأمنية المتدهورة أصلاً، فازدادت عمليات الخطف والقتل والاغتيال السياسي، وادّعت حركة حماس بأنه سقط من أفرادها خلال أسبوع واحد فقط 22 عنصراً على يد الأجهزة الأمنية التابعة لعباس[211]. وهدد هذا الاحتقان بانتقال أعمال الاقتتال إلى الضفة الغربية، فسارعت الأجنحة العسكرية الأربعة التابعة لفتح وحماس والجهاد والجبهة الشعبية للمطالبة باحترام اتفاق مكة، ورفضت توسيع دائرة الاقتتال والخلاف. وقال مهدي أبو غزالة، قائد كتائب شهداء الأقصى في نابلس، في البيان الذي تلاه بحضور عدد من مقاتلي القسام وكتائب أبو علي مصطفى: "إننا نرفض وبشكل قاطع محاولة توسيع دائرة الخلاف، وصبّ الزيت على النار، ونطالب أصحاب الضمائر السعي جاهدين لوأد الفتنة في أرضها ومحاصرتها، وعدم السماح لأصحاب الفتنة من إشعالها؛ ليمارسوا هوايتهم في القتل والتنكيل"[212]، ودعا رئيس الوزراء إسماعيل هنية، أفراد الأجهزة الأمنية، وكافة المسلحين المنتشرين في الشوارع، إلى الالتزام بالأوامر الصادرة من القيادة السياسية، والعودة إلى الثكنات والمقارّ، وإخلاء الشوارع[213].

---

[210] **الحياة**، 2007/5/18.

[211] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/20.

[212] وكالة معاً، 2007/5/17.

[213] **الخليج**، 2007/5/17.

على الرغم من كل الدعوات إلى التهدئة والاتفاقات الموقعة، إلا أن عمليات العنف المسلح لم تهدأ، بل ازدادت وأخذت الأمور منحىً خطيراً، فقد بدأ تداول الأخبار عن عمليات الخطف والتعذيب والإعدام لمجرد الاشتباه، وعاد أيضاً تداول بعض الأسماء المتورطة في هذه الأعمال، فقد نقل موقع فلسطين الآن عن أحد عناصر أمن الرئاسة أن من قام بعمليات الإعدام الميدانية هما؛ سميح المدهون، ومنصور شلايل المحسوبين على حركة فتح[214].

ولأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية تصدر فتوى علنية من قبل أحد المشايخ (من خصوم حماس) تجيز قتل عناصر حماس بعد وصفهم بالخوارج، فقد نشرت وكالة فلسطين برس، القريبة من النائب محمد دحلان، نصّ فتوى الشيخ شاكر الحيران، والتي جاء فيها: "أيها العساكر والضباط والقياديون، اعلموا أن أمن البلد في رقابكم، وأن الله عاذركم فيما تفعلون، فأنتم الإسلام، لا الإسلام من يقاتلكم، إن من يقاتلكم هم الخوارج الذين خرجوا على شرعيتكم، طوبى لمن قُتل منكم بأيديهم، وطوبى لمن قتلهم أو قتل منهم واحداً"[215].

واجهت عمليات الاقتتال انتقادات واسعة من كافة القوى والفصائل الفلسطينية، ومن الدول العربية والإسلامية، وطالبت مصر حركتي فتح وحماس بتغليب لغة العقل. ولعل تدهور الأحداث الأمنية في قطاع غزة الملاصق لمصر قد أعطى مؤشراً على إمكانية انعكاس هذا الوضع على أمن

[214] موقع فلسطين الآن، 2007/5/20.
[215] **الوطن**، السعودية، 2007/5/22.

مصر، خصوصاً على منطقة سيناء السياحية، لذلك دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى مؤتمر حوار في القاهرة.

بدأت المحادثات التمهيدية في تاريخ 2007/5/27 بين وفد حركة فتح والمسؤولين المصريين، وقد عرض الوزير عمر سليمان استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية، ومن جهة أخرى وافقت حركة حماس على المشاركة في الحوار، واجتمع وفد حماس برئاسة موسى أبو مرزوق مع المسؤولين المصريين، ودعا أبو مرزوق إلى "تفعيل دور وزارة الداخلية، وأن تكون هناك ضمانات تؤكد استقلالها عن كل الانتماءات الحزبية". وأضاف "نحن وفتح طائر يعمل بجناحين، ولا يمكن لطائر بجناح واحد أن يطير، ولا يمكن استثناء طرف أو إلغاء الآخر مهما كان التحريض الخارجي، ومهما كانت الدوافع الشخصية أو الإغراءات"[216]. استمرت القيادة المصرية بالاجتماع مع باقي الفصائل الفلسطينية تمهيداً لعقد الحوار النهائي.

وهنا بدأت تتكشف بعض الخطط لإسقاط حكومة حماس، فقد نشرت جريدة دي يونجا فلت Die Junge Welt الألمانية في 2007/6/14 تقريراً كتبه معلق الصحيفة فولف راينهاردت Wolf Reinhardt، اتهم فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتخطيط منذ فترة طويلة لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وبتحريض تيار موالٍ لها داخل فتح، حسب ما قاله الكاتب، على القيام بتصفيات جسدية لقادة الفصائل العسكرية لحماس. وقال راينهاردت، إن هذا الاتهام مبني على اعتراف كيث دايتون أواخر أيار/ مايو 2007 أمام جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس،

[216] الحياة، 2007/5/31.

بوجود تأثير قوي للولايات المتحدة على تيارات فتح كافة، وأضاف الكاتب أن دايتون قد ذكر لأعضاء اللجنة أن الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة. ونوّهت الصحيفة الألمانية، إلى أن التيار الأمريكي الإسرائيلي داخل فتح، حسب قول الصحيفة، لم ينجح على الرغم من كل الدعم السخيّ المقدم له لكسر شوكة حماس، جيدة التنظيم والتسليح، عبر القتال المباشر، وإن هذا الفشل دفع سي.آي.أي إلى توجيه الدمى الفتحاوية لتشكيل فرق موت لاغتيال قادة حماس وكوادرها. وتحدثت الصحيفة عن وجود خيوط كثيرة تربط بين هذه الفرق والحرس الرئاسي، الذي يشرف عليه محمد دحلان. ونسبت الصحيفة إلى خبيرة التخطيط السياسي بالجامعات الإسرائيلية الدكتورة هيجا باومجارتن Helga Baumgarten قولها، إن دحلان مكلّف من وكالة الاستخبارات المركزية، وأجهزة أمريكية أخرى بتنفيذ مهمة محددة؛ هي تصفية أي قوى مقاومة لـ"إسرائيل" داخل حماس وخارجها. وخلصت الصحيفة الألمانية إلى أن استمرار المواجهات الحالية يفرض على فتح الاختيار بين النأي بنفسها عن مخططات مجموعة دحلان، أو المضي قدماً في المخطط الأمريكي لإشعال الحرب الأهلية الفلسطينية[217].

وفي هذا الصدد وجه ألفارو دي سوتو Alvaro de Soto الموفد الخاص من قبل الأمم المتحدة، في تقرير نهاية خدمته نقداً لاذعاً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والرباعية الدولية، وذكر أنه منذ تشكيل حكومة حماس وحتى التوصل إلى اتفاق مكة بعد عام، دفعت

[217] عرب 48، 2007/6/15، ترجمة عن جريدة **دي يونجا فلت**، ألمانيا، انظر:
http://www.jungewelt.de/2007020/14–06/.php?sstr=dayton

الولايات المتحدة، بوضوح، إلى مواجهة بين فتح وحماس مع استمرار حملة الضغط لعزل الحركة الإسلامية. كما انتقد دي سوتو منعه من قبل الأمم المتحدة الاتصال مع حكومة حماس وقال: تتضمن صلاحياتي بصفتي الممثل الشخصي للسكرتير العام لدى منظمة الأمم المتحدة، إجراء اتصالات مع حكومة هذه السلطة بصفتها الذراع التنفيذية لها؛ والتي تعامل معها من سبقوني، ثم أنا في وقت لاحق، بصورة منتظمة، حتى تشكيل حكومة بقيادة حماس. وقال: باستثناء مكالمتين هاتفيتين بناء على تعليمات محددة من السكرتير العام كوفي أنان ولقاء مصادفة تحت إشراف عباس، لم أجرِ أي اتصال مع رئيس وزراء حكومة السلطة الفلسطينية إسماعيل هنية، ولا مع أي عضو آخر في حكومته[218].

في الوقت ذاته استمرت أعمال العنف في قطاع غزة، وكان من الواضح أن هناك جهة ما، يظهر أنها محسوبة على حركة فتح، تقوم بشكل متعمد بتصعيد الوضع الأمني. فقد سُجّل دخول أسلوب جديد في هذه الأحداث؛ فقد رصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عمليات خطف وإطلاق النار على سيقان المختطفين، كما تمّ استهداف صحفيين يعملان في جريدة فلسطين التابعة لحركة حماس، حيث ذكر مركز الميزان أن كلاً من محمد مطر عبده وسليمان عبد الرحيم العشي خطفا في 2007/5/13، عندما كانا يستقلان سيارة أجرة في حي تل الهوى بمدينة غزة، وبعد حوالي ساعتين وجدا بالقرب من منطقة الكتيبة في غزة وقد أطلقت عليهما النار[219]، وفي 2007/5/27 خُطف مدير عام في وزارة المالية السيد هاشم حسين

---

[218] **الدستور**، 2007/7/8.

[219] مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/daily_news.php

أبو الندى في منطقة تل الهوى. وتتالت الأحداث لتؤشر على بداية هذا التصعيد بأسلوبه الجديد، ففي 2007/5/29 خُطف حبيب جميل زهد، وهو محسوب على حماس، وتمّ إطلاق النار على ساقيه، وفي 2007/6/3 خُطف محمد عزام عودة، وتمّ إطلاق نار على ساقيه أيضاً، وفي تاريخ 2007/6/6 خُطف أحد مرافقي رئيس الوزراء إسماعيل هنية وتمّ الاعتداء عليه، وكان أن اتهمت حماس عناصر الأجهزة الأمنية بهذا الاعتداء. أما في 2007/6/7، فقد أُطلقت النار على ساقي الدكتور فايز عليان البراوي، وهو مقرب من حماس، وذلك بعد خروجه من حفل تخريج لحرس الرئاسة. وفي تاريخ 2007/6/10 حاصرت مجموعة مسلحين، منـزل الدكتور علاء عادل الرفاتي، عميد كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، وأحد قيادات حماس، ويقع منـزله بالقرب من مركز شرطة العباس في غزة، ثم قاموا باختطاف أخيه الشيخ محمد عادل الرفاتي، وهو إمام مسجد العباس، وأطلقوا عليه الرصاص بالقرب من مجمع أنصار، ووجد مصاباً بعدة أعيرة نارية في البطن والساقين، الأمر الذي أدى إلى وفاته[220]. والجدير بالذكر أن أغلب من تعرضوا للخطف والاعتداء، كانوا من عناصر حركة حماس أو من المقربين لها.

[220] **الأيام**، فلسطين، 2007/6/11.

سابعاً: حماس والحسم الأمني

بعد تعرُّض منـزل رئيس الوزراء هنية، أثناء وجوده بداخله، لإطلاق القذائف في محاولة لاغتياله[221]، انطلقت الشرارة الأخيرة؛ فدخل قطاع غزة في مرحلة جديدة، قادتها حركة حماس، إذ قررت حسم الأمر مع العناصر التي تتهمها بالوقوف خلف الفلتان الأمني، وبالتآمر ضدّ حماس وضدّ حكومة الوحدة الوطنية، من خلال استخدام القوة العسكرية، فأعلنت القوة التنفيذية حالة الاستنفار في صفوفها، كما أكدت حركة حماس في الوقت ذاته أن صراعها ليس مع حركة فتح، إذ قالت في بيانٍ لها جاء فيه: "ليس بيننا وبين الحركة [فتح] أي شيء نتنازع عليه، وإن على حركة فتح أن تعلن موقفها بوضوح تامّ من هؤلاء القتلة المجرمين، وأن ترفع عنهم الغطاء التنظيمي، حتى لا يحوِّل المأجورون ما يحدث على أنه صراع بين فتح وحماس حول سلطة أو تقاسم كعكة"[222]. كما قامت قيادة كتائب القسام في تاريخ 2007/6/12 بتوجيه نداء لعناصر الأجهزة الأمنية التالية: الأمن الوطني، والاستخبارات، والأمن الوقائي، وقوة 17، وقالت لهم: "عليكم مغادرة مقرّاتكم خلال ساعتين من الآن حتى لا تتعرضوا للأذى". وأضافت القسام: "لا نريد التعرض لهم وهم يستخدمون كدروع بشرية لـ[محمد] دحلان وأمثاله"[223]. وطالبت كتائب القسام والقوة التنفيذية جميع عناصر الأجهزة الأمنية للاستسلام، وفي

---

[221] رويترز، 2007/6/12.

[222] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/12.

[223] قدس برس، 2007/6/12.

2007/6/12 هاجمت عناصر القسام والتنفيذية مواقع الأمن الوقائي في شمال غزة، ودارت معركة سقط خلالها عشرة أشخاص من الأمن الوقائي، وسبعة من عناصر حماس قبل أن تسيطر حركة حماس على مقرّات الأمن الوقائي[224]، بعد ذلك انتقلت الاشتباكات إلى وسط قطاع غزة وجنوبه، حيث سيطر خلالها مسلحو حماس على معظم مقرّات الأجهزة الأمنية. وفي 2007/6/13 تمكنت حركة حماس من السيطرة على معظم المقارّ الأمنية في جنوب غزة ووسطها وشمالها، و لم يتبقَّ إلا الجزء الشمالي الغربي والجنوبي الغربي من مدينة غزة خارج سيطرة حماس، وهي الأجزاء التي تضمّ المقرّ الرئيسي للمخابرات العامة، ومكتب عباس ومنزله، ومكتب محمد دحلان ومنزله، ومقرّ الأمن الوقائي الرئيسي، ومجمع الأجهزة الأمنية "السرايا"، ومنازل عدد من كبار القادة السياسيين والعسكريين في الفريقين المتصارعين. وفي 2007/6/14 أعلنت كتائب القسام عن تمكنها من فرض سيطرتها الكاملة على منتدى الرئيس محمود عباس الواقع في غزة، والذي سمّته "آخر معاقل التيار الانقلابي العميل". وبذلك سيطر الجناح العسكري لكتائب القسام على جميع مقرّات الأجهزة الأمنية المعروفة باسم السرايا الواقعة وسط مدينة غزة، ومقرّ جهاز الأمن الوقائي في منطقة تل الهوى غرب غزة، ومقرّ المخابرات العامة (السفينة) شمال غرب مدينة غزة[225]. وقد سقط خلال عملية الحسم العسكري التي قامت بها حركة حماس 116 قتيلاً، و550 جريحاً[226]. وقد قام عناصر حركة

---

[224] **الأيام**، فلسطين، 2007/6/13.

[225] عرب 48، 2007/6/15.

[226] **الحياة**، 2007/6/16.

حماس بعمليات إعدام ميدانية لبعض من عدّتهم قيادة التيار العميل؛ فقد أعدمت كتائب القسام في 2007/6/14 سميح المدهون، أحد القيادات الأمنية المحسوبة على فتح، محمّلة إياه المسؤولية المباشرة عن إعدام عشرات المواطنين والملتحين، وحرق عدد من المنازل في غزة، وتهديده بتنفيذ المزيد من تلك الممارسات. وأظهرت فضائية الأقصى التابعة لحماس إلقاء القبض على المدهون جريحاً بيد عناصر القسام، وحوله المئات من المواطنين يهتفون ضدّه ويكبّرون قبل أن تطلق عليه النيران[227]. وتمّت عملية الإعدام هذه أمام عدسات المصورين، وإفراغ عدد كبير من الرصاص في جسده. هذه الممارسات وغيرها مثل قتل آخرين، وإجبار ضباط الأمن الفلسطيني على الخروج بصدور عارية، ورفع علم حماس على بعض المقرّات، ودوس أحدهم على صورة الرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى عمليات اقتحام مقرّات السلطة الفلسطينية بطرقة مسيئة واستفزازية، وما رافق ذلك من تغطيات إعلامية وتحريضية ضدّ فتح، أساءت بشكل كبير إلى الصورة التي سعت حماس دائماً لتقديمها عن نفسها، وخدمت بشكل كبير خصوم حماس والحملات التحريضية ضدّها. وقد اعترفت قيادات حركة حماس مثل مشعل وهنية وحمدان بهذه الممارسات الخاطئة ورفضت تبنيها، غير أنها قدمتها في سياق التحريض الهائل المتبادل بين فتح وحماس.

وقامت حركة فتح، عقب سلسلة الإجراءات التي قامت بها حماس، بالإعلان عن تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة في 2007/6/12، كما قام رئيس السلطة الفلسطينية في تاريخ 2007/6/14 بإصدار ثلاثة مراسيم، أقال فيها رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وأعلن حالة الطوارئ

[227] القدس، 2007/6/15.

في جميع الأراضي الفلسطينية، أما المرسوم الأخير فقد نصّ على تشكل حكومة إنفاذ أحكام حالة الطوارئ[228]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك خلافاً حول صلاحية الرئيس بتشكيل حكومة الطوارئ، حيث أن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، والذي هو بمثابة "الدستور"، لا ينصّ على تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ[229]. على إثر الإقالة ردّ رئيس الوزراء إسماعيل هنية باستمرار عمل الحكومة وقال: "إن وجودنا في الحكومة جاء بإرادة شعبية عبر صناديق الاقتراع، والحكومة الحالية تمثل 96% من الشعب الفلسطيني، وأن الوضع الحاصل لا تصلح فيه قرارات منفردة"، ودعا هنية حركة حماس إلى إعلان العفو العام، وتأمين الناس على حياتهم وممتلكاتهم[230].

---

[228] وكالة معاً، 2007/6/15.

[229] الحياة، 2007/6/16.

[230] وكالة معاً، 2007/6/15.

ثامناً: حكومة الطوارئ في الضفة والحكومة المقالة في القطاع... الإجراءات والتطورات

بتاريخ 2007/6/15 تمّ تكليف وزير المالية في حكومة الوحدة لتشكيل حكومة الطوارئ، وبالفعل شكّل سلام فياض حكومة الطوارئ، وأعلن بمرسوم رئاسي في تاريخ 2007/6/17 أسماء أعضاء الحكومة. وبدأت في هذه اللحظة مرحلة جديدة تمثلت بالانقسام السياسي والجغرافي، فقد أصبح هناك حكومة مُقالة في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، وحكومة طوارئ في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض. إزاء هذا الوضع دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل؛ لإعادة فتح الحوار مع حركة فتح، وقال في مؤتمر صحفي له في دمشق: "اليوم وقد حللنا على الأقل عقبة الملف الأمني، ليس بترتيبه، ولكن بإزالة العقبات التي كانت تحول أمام المعالجة الأمنية السليمة، لا بدّ من معالجة القضية القائمة الآن؛ المتمثلة بالانقسام الفلسطيني والأزمة الفلسطينية"[231].

جاء ردّ حركة فتح على لسان رئيس كتلتها في المجلس التشريعي عزام الأحمد بقوله "لا حوار مع الانقلابيين إلا بعد أن يعودوا إلى رشدهم، ويلغوا انقلابهم، ويسلموا المؤسسات الرسمية للقيادة الفلسطينية... بعد ذلك يمكن النظر في مسألة الجلوس معهم... قبل ذلك لا جلوس معهم إطلاقاً"[232]. كما اتخذت اللجنة المركزية لحركة فتح قراراً في 2007/6/19

---

[231] رويترز، 2007/6/16.

[232] **الشرق الأوسط**، 2007/6/17.

بعدم إجراء أي حوار أو اتصال أو لقاء مع حركة حماس على أي مستوى[233]. وأعلن محمود عباس خلال خطاب أمام المجلس المركزي الفلسطيني في 2007/6/20 رفض الحوار مع حركة حماس، ووصف قادتها بـ"القتلة والإرهابيين"، متهماً خالد مشعل بالضلوع في مؤامرة لاغتياله[234]. وقد نفت حماس ذلك نفياً قاطعاً، وتحدّت عباس أن يثبت ذلك، وعرضت التعاون مع أي لجنة تحقيق لمعرفة الحقيقة.

انعكست أجواء الاقتتال في قطاع غزة على الضفة الغربية، فبدأت عمليات انتقامية استهدفت مؤسسات حركة حماس وقياداتها، واعتدت على رموز وكوادر من حماس في الضفة الغربية، وهو ما أشارت إليه مراكز حقوق الإنسان العديدة، كما قامت عناصر محسوبة على فتح باستهداف أشخاص لا دخل لهم بما حصل في قطاع غزة. فقد أعلنت كتائب الأقصى أنها قتلت أنيس السلعوس، أحد عناصر حماس بعد اختطافه في نابلس رداً على مقتل سميح المدهون على أيدي عناصر حماس في غزة[235]. كما قاموا بإحراق منزل رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك، وقد ذكرت حركة حماس أن عدد الاعتداءات على قيادتها ومؤسستها وناشطيها في الضفة حتى تاريخ 2007/6/27 وصل حوالي 509 اعتداءات؛ منها 245 عملية اختطاف، و26 حادثة إطلاق نار، و238 حالة اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة[236]. وأفادت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان أنه على إثر صدور المرسوم الرئاسي الخاص بإعلان حالة الطوارئ، بدأت عمليات

---

[233] القبس، 2007/6/20.

[234] الحياة، 2007/6/21.

[235] وكالة معاً، 2007/6/15.

[236] وكالة سما، 2007/6/28.

اعتقال بحقّ مواطنين في الضفة الغربية، ورصدت الهيئة انتهاكات بحقّ بعض المواطنين وبتعرضهم للضرب والتعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق، وأضافت الهيئة أنه في بعض الحالات تمّ التعرض لزوجات المعتقلين، وأقاربهم بالضرب، وخلع غطاء الرأس عمداً، ونبّهت الهيئة إلى أن القانون الأساسي لا يجيز في حالة الطوارئ اعتقال أحد من المواطنين إلا بمذكرة من الضابطة القضائية، وهو ما لم يتوفر في عمليات الاعتقال في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن المادة 112 من القانون الأساسي تنصّ على أنه يجب مراجعة أي توقيف من قبل النائب العام أو المحكمة المختصة خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً، إلا أن عدداً كبيراً من المعتقلين ما زالوا في سجون السلطة دون عرضهم على المحكمة، أو أن يوجه إليهم اتهام، على الرغم من مرور المدة القانونية المسموح بها. فمنذ بداية حملة الاعتقالات في 2007/6/14 حتى تاريخ 2007/6/29، رصدت الهيئة 102 حالة اعتقال، غير مفرج عنهم، في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ونشير إلى المخالفة الصريحة للقانون الأساسي في حالات الاعتقال السابقة، إذ شاركت كتائب شهداء الأقصى بالاعتقال إلى جانب قوات حرس الرئاسة[237]. وبالنسبة لما حدث في الضفة فقد مرّ دون التركيز عليه من قبل وسائل الإعلام، على الرغم من ضخامته واتساعه حتى بالمقارنة مع ما حدث في القطاع. أما حركة حماس فقد آثرت عدم الردّ على عمليات الاعتقال، على الرغم من قدرتها على ذلك، حرصاً على المصلحة الوطنية،

[237] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، انظر:
http://www.piccr.org/dmdocuments/PICCR/SpecialReports/e3teqalat54.pdf

وحصراً لدائرة المشاكل، فحركة حماس تتمتع بنفوذ كبير في الضفة الغربية عكسته بشكل قوي نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية، إذ أظهرت هذه النتائج مدى شعبية حماس، التي تفوقت فيها على فتح في الكثير من مناطق الضفة، وخصوصاً المدن والبلدات الكبيرة.

وبالطبع فقد أثّرت عملية الملاحقة التي قامت بها السلطات الإسرائيلية لكوادر حركة حماس في الضفة الغربية على الوضع، حيث عمدت إلى اعتقال نواب حركة حماس في الضفة الغربية، وما تزال حتى الآن تعتقل أكثر من 40 نائباً ووزيراً من حركة حماس، أضف إليهم آلاف العناصر والكوادر الذين تمّ اعتقالهم سابقاً.

إضافة إلى المراسيم التي كان قد أصدرها عباس، عاد وأصدر في 2007/6/16، مرسوماً رئاسياً، علّق من خلاله العمل بالمواد 65 و66 و67 من القانون الأساسي الفلسطيني، وجميعها تتعلق بمسألة تكليف رئيس الوزراء، والمدة المتاحة له لتشكيل الحكومة، وحصولها على الثقة من المجلس التشريعي[238]، وبذلك تمّ تعطيل دور المجلس التشريعي فيما يخصّ تشكيل الحكومة الفلسطينية. كما أصدر الرئيس عباس مرسوماً آخر في 2007/6/16، عدّ بموجبه القوة التنفيذية، وما سمّاها ميليشيات حماس، خارجةً عن القانون[239]. هذا بالإضافة إلى إصدار مرسوم بتاريخ 2007/6/22 يقضي بحلّ مجلس الأمن القومي، الذي يشارك فيه كل من رئيس الوزراء المقال، والنائب محمد دحلان[240]، كما أصدر الرئيس في 2007/6/26 مرسوماً حلّ بموجبه كافة ما سمّاها بالميلشيات المسلحة[241].

---

[238] رويترز، 2007/6/17.

[239] **الأهرام**، 2007/6/18.

[240] **البيان**، 2007/6/19.

[241] وكالة معاً، 2007/6/26.

أما على الصعيد التنظيمي فقد قام عباس بسلسلة إجراءات تمثلت بإنشاء محكمة تنظيمية للتحقيق في ظروف سقوط قطاع غزة بيد حركة حماس بسرعة، وقد ذكر هاني الحسن أحد قيادات حركة فتح، بأن الرئيس عباس قد عاقب كوادر من حركة فتح جرّاء ما حدث في غزة؛ وأنه "أنزل عقوبات بحوالي 250 عسكرياً من كبار القادة العسكريين لفتح، بعد الأحداث الأخيرة في غزة، وذنبهم أنهم رفضوا أن يرفعوا السلاح في وجه أشقائهم في حماس، بدلاً من أن يعاقب المسؤول الرئيسي عما حصل، وهو دحلان"[242]. وكان الحسن في مقابلة مع فضائية الجزيرة في 2007/6/27 قد اتهم دحلان بتنفيذ خطط دايتون[243]، فما كان من الرئيس عباس إلا أن قام بإقالة هاني الحسن في 2007/7/3، من منصبه ككبير مستشاري الرئيس عباس[244].

من جهتها رفضت حركة حماس قرارات الرئاسة الفلسطينية وعدّتها غير قانونية، كما قامت حماس بالكشف عن وضع يدها على ما أطلقت عليه بالمخزون الاستراتيجي، وضمّ هذا المخزون حسب قول النائب عن حماس مشير المصري آلاف الوثائق التي تكشف تعامل الأجهزة الأمنية التابعة لمحمود عباس مع "إسرائيل"، واشتراكها بقتل مقاومين، أو تسليم معلومات عنهم[245]. وبهذا الصدد أعربت مصادر إسرائيلية عن قلق المستوى الأمني في "إسرائيل" من الوثائق التي سقطت بيد حركة حماس[246]. وذكر القيادي في حركة حماس الدكتور خليل الحية، في

---

[242] الخليج، 2007/7/4.
[243] الجزيرة نت، 2007/7/2.
[244] الحياة، 2007/7/4.
[245] الحياة، 2007/6/21.
[246] وكالة سما، 2007/6/24.

مؤتمر صحفي عقده في 2007/6/22 أنه "تمّ العثور على وثائق تكشف مكان الأنفاق، وسبل وصول المقاومين إليها، علاوة عن كافة التكتيكات التي يستخدمها المقاومون من كل الفصائل، علاوة على المعلومات عن التجهيزات العسكرية والعدة والعتاد التي تملكها الفصائل لمقارعة الاحتلال وأماكن تخزينها"[247]، وقد استعرض الحية ممارسات الأجهزة الأمنية، التي تمّ كشفها من خلال الوثائق التي عثر عليها في مقرّات الأجهزة الأمنية، ولخّصها بما يلي:

1. محاربة رجال المقاومة ومطاردتهم ومتابعتهم ورصدهم.
2. البحث الحثيث عن مكان الجندي الصهيوني الأسير شاليط.
3. التنصت على كل الناس خارج القانون من قيادات سياسية وأمنية وفصائل وتجار ورجال أعمال رجالاً ونساء، ولم تسلم منهم ومن تنصتهم البعثات الدبلوماسية العربية وغيرها بما فيها البعثات المصرية، حتى أبو عمار رحمه الله كانوا يتنصتون عليه.
4. إسقاط الناس في حبائلهم بعد استدراجهم جنسياً وأخلاقياً ثم مساومتهم لينفّذوا لهم ما يريدون. وقد أسقطوا وزراء ومديرين وسياسيين.
5. التنسيق الأمني أو قُلْ "الخيانة الوطنية"، وكان المشرف المباشر على ذلك دحلان ورشيد أبو شباك. وهذا باعتراف قيادات هذا التيار الخياني.
6. العمل لصالح المخابرات الأمريكية والصهيونية ودول أجنبية، حيث قاموا بتسليم معلومات تضرّ بالأمن القومي العربي والإقليمي

[247] عرب 48، 2007/6/22.

والإسلامي، ولاحقوا قيادات سياسية، وعلماء، وقيادات للفصائل وأبلغوا عن معلومات خطيرة، بل وعملوا ضدّ دول لحساب دول أخرى، تحت ما يسمى بالعلاقات الخارجية داخل الأجهزة الأمنية، وخصوصاً في الأمن الوقائي والمخابرات.

7. الوقائي وراء معظم حالات الخطف خاصة للأجانب.
8. تهريب المخدرات إلى الضفة الغربية بعدما يتمّ السيطرة عليها وضبطها من تجار المخدرات في غزة، واستخدام الدولارات المزورة؛ حيث ضبطت كميات منها في مقرّات الأجهزة الأمنية.

وفي 2007/6/24 طرح إسماعيل هنية في خطاب مطوّل ألقاه في غزة خطة عشرية شاملة للخروج من الأزمة، مشدداً على أن المشكلة لم تكن مع الرئيس عباس وحركة فتح، بل مع التيار الفتحاوي المعادي لحماس. وقال إن سيطرة حماس بالقوة على قطاع غزة كانت إجراءً "دفاعيّاً". وأشار إلى أن ضباطاً بالأجهزة الأمنية اعترفوا بتدبير محاولات لاغتياله، دون أن تتخذ ضدّهم أي إجراءات. كما تعهد في خطابه بحماية أعضاء فتح ومؤسساتها في غزة[248].

مع الإعلان عن تشكيل حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض، سارعت كل من الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ودول عربية، إضافة إلى الكيان الإسرائيلي إلى الاعتراف بـ"حكومة الطوارئ"، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد قدّمت العديد من الجهات مساعدات اقتصادية سريعة للحكومة الفلسطينية الجديدة؛ فقد أعلنت كوندوليزا رايس أن الولايات المتحدة قررت إعادة تقديم مساعدتها الاقتصادية كاملةً، وأشارت إلى أنه

[248] إسلام أون لاين، 2007/6/24.

ستتمّ جدولة مساعدة مالية قيمتها 86 مليون دولار، كانت الولايات المتحدة تنوي الإفراج عنها للقوى الأمنية التابعة لمحمود عباس[249].

ومع هذا الاعتراف الواسع من قبل المجتمع الدولي والعربي لحكومة فياض، قام الأخير بمجموعة إجراءات تعدّ أنها إجراءات التفافية على حكومة حماس في قطاع غزة، فقد عمد إلى تغيير جوازات السفر المعتمدة للسلطة الفلسطينية[250]، كما قام بإعفاء أبناء قطاع غزة من دفع الضرائب والرسوم[251].

ومن جهة أخرى قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته إلى فرنسا في 2007/6/29 بطلب لاستقدام قوات دولية، وذلك لنيته بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية[252]. فردّت حكومة هنية المقالة بالرفض، وعدّ الناطق باسم الحكومة غازي حمد أنه من "الخطر تدويل القضية الفلسطينية من خلال القوات الدولية"، ومتسائلاً: "ماذا ستكون مهمة هذه القوات في الساحة الفلسطينية التي تتميز بالتعقيد، ولا تزال مليئة بالرؤى والخيارات، وتقوم على العمل السياسي والمقاومة؟"[253].

وفي الوقت الذي رفضت فيه حركة فتح إجراء أي حوار مع حركة حماس، قامت بإعادة تفعيل علاقاتها مع "إسرائيل"، والتقى الرئيس محمود عباس برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في قمة دعت إليها مصر، وحضرها الأردن في شرم الشيخ في 2007/6/25. ودعا عباس

---

[249] **الأيام**، فلسطين، 2007/6/19.

[250] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2007/6/20.

[251] **الأيام**، فلسطين، 2007/6/26.

[252] **الأيام**، فلسطين، 2007/6/30.

[253] **الخليج**، 2007/7/1.

أولمرت خلال القمة إلى البدء بمفاوضات وفق إطار زمني متفق عليه لإقامة دولة فلسطينية مستقلة[254].

وقد تلت ذلك سلسلة من المواقف والإجراءات التي جاءت لتضييق الخناق على حركة حماس في غزة، وأسهمت في تعميق الشرخ بين الفلسطينيين وتكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وصدرت تلك المواقف والإجراءات بصورة متزامنة من جهات فلسطينية وإسرائيلية وأمريكية؛ حيث أعلنت حكومة الطوارئ في 2007/7/2 أنها ستدفع رواتب العاملين في القطاع العام لمدة ستة أشهر ابتداء من شهر تموز/ يوليو، باستثناء 31 ألف موظف كانت قد أصدرت قراراً ينص على إلغاء عقودهم، وشمل القرار كافة العقود التي أبرمتها الحكومات السابقة منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2005[255]. وقد رحَّب أولمرت في ذلك اليوم بالتدابير التي اتخذتها حكومة الطوارئ الفلسطينية، وقال إن "خطوات الحكومة الجديدة... تساعد على نشوء مسار للتنسيق بيننا وبينهم سيسمح من دون شك بتقدم المسار السياسي". ورأى أن "موقف الحكومة الفلسطينية الجديدة يفتح الباب للتعاون بعدما أُغلق بسبب حركة حماس... وإحراز تقدم باتجاه السبل الدبلوماسية"، وهدد عباس بقطع الاتصالات معه "في اللحظة التي يجدد فيها علاقته مع حماس"[256].

وفي الوقت الذي قالت فيه مصادر أمريكية إن حكومة بوش قد التقطت دعوة محمود عباس بنشر قوات دولية في غزة والضفة، لتعيد الترويج لخطة أمريكية سابقة كانت قد طُرحت في الأساس لإيجاد قوة حفظ سلام تقوم

---

[254] **الحياة**، 2007/6/26.

[255] **الأيام**، فلسطين، **والبيان**، 2007/7/3؛ **والخليج**، 2007/7/5.

[256] **الأخبار**، 2007/7/2.

بدور أمني لإنهاء المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد "إسرائيل"، حثت رايس عباس على مواصلة الترويج لخطة استقدام قوات دولية[257]. إلا أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك شكك في 2007/7/10 في احتمال إرسال قوات دولية، وقال: "لست متأكداً من أننا سنجد الكثير من الجيوش الراغبة بالمشاركة وسط بيئة يفترض ألا تكون متفهمة كثيراً" لوجود هذه القوات، وأضاف: "من الأفضل تكثيف الجهود على تدريب أجهزة أمنية فلسطينية فاعلة وقادرة ومسؤولة تكون قادرة على العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة"[258].

كما أعلنت حكومة الطوارئ في 2007/7/9 قبولها عرضاً إسرائيلياً مصرياً باستخدام معبر كرم أبو سالم الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، من أجل عبور الفلسطينيين العالقين على معبر رفح (الذي يعدّ معبراً فلسطينياً مصرياً)، منذ سيطرة حماس على قطاع غزة. وهو الأمر الذي رفضته حركة حماس ورأت أنه "يهدف إلى تقييد حركة قيادات وكوادر الحركة، وليس التخفيف من معاناة الفلسطينيين". وأثار كلام وزير الإعلام في حكومة الطوارئ الدكتور رياض المالكي في ذلك اليوم تساؤلات قد تعزز اتهامات حماس؛ حيث قال إن بين العالقين على معبر رفح 79 شخصاً "يحملون معتقدات سياسية متشددة" جاؤوا من إيران وسورية وقطر. وقالت مصادر حكومية إنهم كانوا قد غادروا غزة إلى تلك الدول لتلقي تدريبات عسكرية[259]. وقد ذكرت صحيفة هآرتس في 2007/7/18 أن عباس وبعض المقربين منه طلبوا من الحكومة الإسرائيلية ومن مصر عدم

---

[257] **الدستور**، 2007/7/1؛ **والأخبار**، 2007/7/2.

[258] **الأيام**، فلسطين، 2007/7/11.

[259] **البيان، والحياة**، 2007/7/10.

فتح معبر رفح، في أعقاب سيطرة حركة حماس على غزة، وهو ما نفاه المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة[260].

في المقابل شهدت غزة مجموعة من الإجراءات التي قامت بها حكومة الوحدة المقالة برئاسة هنية وحركة حماس؛ حيث تمكنت حماس من تحرير الصحافي البريطاني المختطف ألن جونستون Alan Johnston في 2007/7/4[261]. وهو إجراء أسهم في تعزيز الشعور بسيطرة حماس على الوضع الأمني في قطاع غزة، الذي شهد حالة من الاستقرار وصفها وزير العدل الفلسطيني الأسبق والقيادي في حركة فتح ناهض الريّس بأنها حالة "لم يشهدها [القطاع] منذ زمن الحكومة المصرية". وأضاف الريس أن حركة حماس قد استبقت ضربة كانت ستوجه لها من الأجهزة الأمنية من خلال سيطرتها على غزة[262]. وأعلنت حكومة هنية في 2007/7/16 عن حلِّ جهاز الأمن الوقائي، وإتاحة الفرصة للعاملين فيه للالتحاق بجهاز الشرطة، وشرعت في إنشاء جهاز أمني جديد بديل عنه، تكون مهمته الأساسية جمع المعلومات الأمنية ورصدها وتوثيقها[263]. إلا أن تلك الإجراءات رافقها اتهام لحماس والقوة التنفيذية بارتكاب اعتداءات بحق نشطاء فتح؛ حيث اتهم أحمد حلس عضو المجلس الثوري في حركة فتح حماس في 2007/7/13 بممارسة "إجرام سياسي" ضد نشطاء حركته في غزة، من خلال حملة اعتقالات ومداهمات واسعة لبيوتهم في القطاع. وقد ردَّ المتحدث باسم القوة التنفيذية بأن عملية

---

[260] **الأخبار**، 2007/7/19.

[261] وكالة معاً، 2007/7/4.

[262] الجزيرة نت، 2007/7/16.

[263] **الأيام**، فلسطين، 17–2007/7/19.

الاعتقال جاءت على خلفية شكوى مقدمة ضدهم[264]. كما توفي اثنان من المحتجزين لدى القوة التنفيذية بتهمة التعاون مع الاحتلال في 7/12 و2007/7/16، وقالت القوة إن الأول انتحر قبل استكمال التحقيق معه، فيما قالت كتائب القسام إن الثاني توفي في أثناء محاولته فك السلاسل التي كان مقيداً بها[265]. وقد طالبت جهات عدَّة القوة التنفيذية بفتح تحقيق في الحادثين، كما انتقد عدد من الهيئات الحقوقية تعامل القوة التنفيذية مع المعتقلين[266]. كما أصيب النائب عن كتلة فتح البرلمانية أشرف جمعة في 2007/7/23 بجروح، إثر اقتحام مسلحين مقنّعين مكتبه في رفح والاعتداء عليه بالضرب وإطلاق النار. وقد حمّلت فتح القوةَ التنفيذية وحركة حماس المسؤولية عن الاعتداء؛ في حين نفت القوة التنفيذية أي صلة لها بالحادث وتعهدت بملاحقة المسؤولين، وأوضح إسلام شهوان الناطق باسم القوة أن الذين نفذوا الاعتداء هم من رجال الشرطة الذين لم يتلقوا رواتبهم، واعتدوا على النائب جمعة بحجة أنه أرسل أسماءهم إلى رام الله لوقف رواتبهم بعد أن استأنفت حكومة سلام فياض دفع رواتب الموظفين. وقد أدان أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة الاعتداء وعدّه تعدياً على المجلس نفسه[267]. ويُذكر أن خالد مشعل قد أقرّ في ختام ملتقى القرضاوي في الدوحة 2007/7/16 بأن حركته ارتكبت أخطاء في قطاع غزة، إلا أنه وصفها بأنها فرعية ولا تمثل سياسة، مبدياً استعداد

---

[264] **القدس العربي**، 2007/7/14.

[265] عرب 48، 2007/7/12؛ **والقدس العربي**، 2007/7/17.

[266] انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 15–2007/7/16؛ **والحياة** 2007/7/17؛ **والحياة الجديدة**، 17–2007/7/18.

[267] **القدس العربي**، **والأيام**، فلسطين، 2007/7/24.

الحركة للاعتذار عنها[268].

وفي المقابل استمرت الممارسات من قبل الأجهزة الأمنية وعناصر من حركة فتح ضد حركة حماس في الضفة الغربية؛ حيث تواصل اعتقال الأجهزة الأمنية في الضفة لما يزيد عن 120 شخصاً من حماس[269]، أفرج عن خمسة منهم في نابلس في 2007/7/19 بعد اعتقال دام 20 يوماً[270]، كما أفرج في نابلس عن القيادي في حماس أحمد دولة في 2007/7/21. إلا أن أجهزة الأمن اعتقلت في اليوم التالي 22 ناشطاً من حماس في جنين، وقد أشارت الحركة عقب الاعتقال إلى أن محصلة الانتهاكات بحقها في الضفة بلغت 737 اعتداء، من بينها 413 عملية اختطاف[271].

كما تابعت حماس كشف الوثائق التي حصلت عليها عقب سيطرتها على مقرات الأجهزة الأمنية في غزة، حيث كشف محمود الزهار في 2007/7/16 عن وثيقة قال إنها "تثبت تورط أجهزة أمنية فلسطينية في عمليات تجسس على قادة من حماس"، من بينهم الشهيد عبد العزيز الرنتيسي والشهيد إبراهيم المقادمة اللذان اغتالتهما "إسرائيل"[272].

وفي تلك الأثناء اتخذ الرئيس عباس عدّة مواقف تصعيدية تجاه حركة حماس، فأصدر في 2007/7/5 مرسوماً بشأن دعوة المجلس التشريعي للانعقاد في دورته الثانية لسنة 2007، ونص المرسوم على إجراء انتخابات

---

[268] **القدس العربي**، 2007/7/17.

[269] بيان صادر عن أهالي المعتقلين يطالب الرئيس محمود عباس بالإفراج عنهم، انظر: قدس برس، 2007/7/11.

[270] وكالة معاً، 2007/7/19.

[271] **الخليج**، 22–2007/7/23.

[272] **الأخبار**، 2007/7/18.

هيئة مكتب جديدة للمجلس بالاقتراع السري قبل إجراء أي مناقشة لأي موضوع على جدول الأعمال، ورفضت حماس هذا الأمر وقالت إنه لا يوجد نص في القانون الأساسي يخول الرئيس عقد دورة جديدة للتشريعي[273]. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس لم يتمكن من عقد أية جلسة منذ ذلك الحين لعدم اكتمال النصاب في أي منها؛ نظراً لغياب إحدى الكتلتين الرئيستين في كل من الجلسات التي كان يُدعى إليها، إضافة إلى وجود نحو ثلث نواب المجلس في السجون الإسرائيلية. ويشار إلى أن الإذاعة الإسرائيلية قالت إن مقربين من عباس حذروا أولمرت من أن الإفراج عن نواب حركة حماس يعني أن الحركة ستؤمن النصاب القانوني لعقد جلسات التشريعي، مما يقلص من قدرة أبي مازن على إصدار المراسيم الهادفة إلى المس بحركة حماس[274].

كما وضع عباس خمسة شروط للحوار مع حماس، حملها رئيس البرلمان العربي الانتقالي محمد جاسم الصقر، إلى خالد مشعل في دمشق؛ وهي[275]:

1. التراجع عن إجراءات حماس في غزة وإزالة كل آثار ما سماه "الانقلاب".
2. الاعتراف بشرعية السلطة الوطنية.
3. الاعتراف بشرعية حكومة سلام فياض واعتبارها حكومة تصريف أعمال.

---

[273] **القدس العربي**، 2007/7/6.
[274] **الشرق الأوسط**، 2007/7/9.
[275] **الخليج**، 2007/7/9.

4. اعتذار حماس للشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي عن تصرفها في غزة.
5. الموافقة على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة.

وقد أضاف عباس شرطاً سادساً إلى الشروط السابقة خلال اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 2007/7/18، وهو الاعتراف والقبول بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني "كما هي"[276].

وقبل اجتماعه مع رئيس الوزراء الإيطالي في 2007/7/10 في روما، قال الرئيس عباس في حديث لتلفزيون (Rai) الإيطالي الحكومي إن حماس تحمي تنظيم القاعدة وتتيح له الحصول على موطئ قدم في غزة[277]. وهو اتهام نفته حركة حماس بشدة، ورأى سامي أبو زهري الناطق باسم الحركة أنه يصبّ في خانة الاستقواء بالخارج ضد حماس، بهدف تهيئة الأجواء لاستقدام قوات دولية إلى قطاع غزة[278].

وقد علّق إيهود أولمرت على الخطوات التي قام بها عباس لمواجهة حماس بالقول إن "الساحة الفلسطينية تشهد حالياً تحولاً ملموساً؛ إذ أن رئيس السلطة محمود عباس بدأ يتصدى لحركة حماس بحزم، وقام بخطوات لم يقم بها في السابق"[279]، كما اتخذت حكومة أولمرت عدة خطوات لدعم عباس، من بينها الإفراج عن 255 أسيراً غالبيتهم من حركة فتح (85% من حركة فتح و15% من الجبهتين الديموقراطية والشعبية)،

---

[276] وكالة وفا، 2007/7/18.
[277] **الخليج**، 2007/7/11.
[278] إسلام أون لاين، 2007/7/10.
[279] **الرأي العام**، 2007/7/14.

حيث تمّ الإفراج عنهم في 2007/7/20[280]. وأوقفت ملاحقة أكثر من 200 من نشطاء كتائب شهداء الأقصى المطلوبين في الضفة، بشرط توقفهم عن ممارسة أي نشاط أمني وإلقاء أسلحتهم وانضمامهم لأجهزة الأمن لفترة زمنية محددة[281]. وقد أعلن زكريا الزبيدي قائد كتائب شهداء الأقصى في الضفة، في 2007/7/14، أن مقاتلي الكتائب وقعوا على تعهد بوقف الهجمات ضد "إسرائيل"[282].

وفي 2007/7/13 كان عباس قد استبق موعد انتهاء حالة الطوارئ التي أعلنها، بقبول استقالة حكومة الطوارئ، والطلب منها مواصلة عملها كحكومة تسيير أعمال، وإصدار مرسوم بإعادة تكليف فياض تشكيل حكومة عادية جديدة[283]. وقد عدّ رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني، أحمد الخالدي، تحويل حكومة الطوارئ إلى حكومة تصريف أعمال إجراءً غير قانوني ومخالفاً للدستور[284]. وكان الخالدي وثلاثة من المستشارين والمشرفين على كتابة القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية قد انتقدوا في 2007/7/8 إجراءات عباس السابقة بتشكيل حكومة طوارئ وتعطيل مواد في القانون الأساسي على أساس أنها غير قانونية، مؤكدين أن القانون الأساسي ينص على بقاء حكومة الوحدة المقالة بقيادة هنية

---

[280] **القدس العربي**، 2007/7/21؛ وانظر: موقع الأسرى للأبحاث والدراسات الإسرائيلية نقلاً عن جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2007/7/15، في:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=1240

[281] **الحياة**، 2007/7/15.

[282] **الحياة الجديدة**، 2007/7/15.

[283] **عكاظ**، **والخليج**، 2007/7/14.

[284] **الشرق الأوسط**، 2007/7/14.

لتصريف الأمور لحين حصول عباس على موافقة برلمانية على الحكومة الجديدة[285].

وفي 2007/7/16 اجتمع عباس مرة ثانية بإيهود أولمرت في القدس. وكشف صائب عريقات عقب اللقاء عن وجود لجنة خاصة فلسطينية – إسرائيلية تبحث في إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وقال إن اللجنة التي يرأسها من الجانب الفلسطيني وزير الداخلية اللواء عبد الرزاق اليحيى بدأت بملف نشطاء الانتفاضة "المطلوبين". كما تم الاتفاق خلال اللقاء على عقد لقاءات أسبوعية بين الجانبين في إطار التنسيق الأمني[286].

وفي اليوم نفسه دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى عقد اجتماع دولي لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين و"إسرائيل" في خريف 2007، بمشاركة "بعض جيرانهم في المنطقة". ووعد بوش بالعمل على زيادة المساعدات الأمريكية والدولية لحكومة فياض، موضحاً أن حكومته ستقدم نحو 190 مليون دولار هذه السنة مساعدات أمنية وإنسانية، من بينها 80 مليون دولار مساعدات مباشرة "لإصلاح الأجهزة الأمنية" الفلسطينية[287]. وقد دعمت اللجنة الرباعية الدولية في ختام اجتماعها في لشبونة في 2007/7/19 اقتراح بوش. وعقب الاجتماع وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس الرئيس محمود عباس بأنه "شريك ممتاز" للمجتمع الدولي[288].

---

[285] رويترز، 2007/7/8.
[286] الحياة، والأخبار، 2007/7/17.
[287] النهار، 2007/7/17.
[288] الخليج، 2007/7/21.

وفي 2007/7/18 اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله، وخلال كلمة ألقاها في افتتاح الدورة الجديدة للمجلس دعا عباس المجلس إلى إصدار المراسيم الضرورية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس القائمة النسبية. كما شنّ عباس هجوماً لاذعاً على حركة حماس، وقال إن قيادتها "لا تهتم إلا بنفسها وبأنصارها ومحازبيها، وتأخذ الشعب رهينة لتحقيق أغراضها الحقيرة"، وإنها "اخترعت ما لا يخطر على بال الشيطان من أكاذيب وأراجيف لتبرير فعلتها في غزة". وأضاف أنه مطمئن إلى أنهم "ليسوا من الإسلام في شيء"، ووصف استمرار سيطرة الحركة على القطاع بأنه عملية "انقلابية سخيفة وحقيرة". ومضى قائلاً: "لا نريد معاقبة الشعب الفلسطيني، ولكن يجب معاقبة حماس، خاصة أن مسؤوليها يحاولون كل يوم تبرير جريمتهم التي اقترفوها باسم الدين، من أجل أن يصلوا إلى أهدافهم الدنيئة والمنحطة". كما أعلن عباس في كلمته إلغاء اتفاق القاهرة، محمّلاً حماس المسؤولية عن هذا الأمر؛ فقال: "قد يقول قائل هناك اتفاق القاهرة، وأقول لقد قضوا بفعلتهم هذه على اتفاق القاهرة"، وأضاف أن مشعل "أنهى اتفاق القاهرة"[289]. وردّ محمود الزهار في اليوم التالي على خطاب عباس، وقال إن الأخير كشف عن "ارتهان بالكامل للمشروع الأمريكي ورؤية جورج بوش والإملاءات الصهيونية من أولمرت". وهدد بإفشال الانتخابات المبكرة قائلاً: "إن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأن تجرى انتخابات مبكرة هدفها الالتفاف على الشرعية الفلسطينية"[290].

[289] الحياة، والخليج، والأخبار، والمستقبل، 2007/7/19.
[290] الأخبار، 2007/7/20.

حصل الرئيس عباس في 2007/7/19 على تفويض من المجلس المركزي لإجراء انتخابات مبكرة، وقرر المجلس أيضاً عقد دورة جديدة للمجلس الوطني، والإعداد لإجراء انتخابات جديدة لعضوية المجلس في الوطن والشتات. كما رحب المجلس بدعوة الرئيس بوش لعقد مؤتمر للسلام في المنطقة[291].

وضع الرئيس بوش في خطابه، في أثناء دعوته لمؤتمر السلام، في 2007/7/16 الفلسطينيين أمام خيارين، حيث قال:

> إن الشعب الفلسطيني أصبح عليه أن يختار بين بديلين لا ثالث لهما الأول تجسده حماس بعد أن شاهدها العالم في غزة من خلال قتلة يرتدون أقنعة سوداء؛ وهو بديل محبط للآمال ويعني تسليم مصير الشعب الفلسطيني لسورية وإيران والقضاء على كل احتمال لقيام أي دولة فلسطينية. والبديل الثاني يجسده عباس ورئيس وزرائه فياض اللذان يكافحان لبناء مؤسسات ديموقراطية ولتعزيز أجهزة أمن قادرة على مكافحة الإرهاب؛ وهو البديل الوحيد الباعث على الأمل والمتاح على طريق تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته[292].

يبدو أن أمريكا قد رأت أن الفرصة أصبحت مواتية لتثبيت الفصل الواقع بين الفلسطينيين؛ جغرافياً وسياسياً، ومن أجل إنجاح الرؤية الأمريكية كان لا بد من دعم عباس وحكومته، فقامت الولايات المتحدة برفع الحصار وقدمت تعهدات بدعم السلطة الفلسطينية، فقد تعهد القنصل الأمريكي العام في مدينة القدس جاكوب والاس بأن الإدارة الأمريكية ستقدم مساعدات للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني تصل في

---

[291] **الحياة**، 2007/7/20.

[292] فهمي هويدي، "مبادرة بوش.. هزل في موضع الجد،" **الشرق الأوسط**، 2007/7/25.

مجموعها إلى قرابة 642 مليون دولار أمريكي[293]، وتبعتها كندا التي أعلنت في 2007/7/23 عن استئناف مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية، حيث قدمت ثمانية ملايين دولار كندي مساعدات لحكومة سلام فياض[294]، وكذلك فعلت اليابان والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول العربية.

أما على الصعيد الأمني فقد وقّعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مع رئيس الوزراء سلام فياض، بحضور الرئيس محمود عباس، اتفاقية تقدّم بموجبها الولايات المتحدة مساعدة بقيمة 80 مليون دولار لإصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية[295].

وفي السياق ذاته نقلت وكالة أنباء معاً في 2007/7/26 عن صحيفة هآرتس أن الكيان الإسرائيلي وافق على نقل ألف بندقية من الأردن إلى السلطة في الضفة الغربية سعياً منه لدعم الرئيس عباس[296]، كما ذكر موقع عرب 48 أن قوات الأمن الفلسطينية التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، قد تسلمت في 2007/7/25، أربع شاحنات محملة بالسلاح والذخائر والعتاد قادمة من الأردن، وأن هذه الخطوة أتت في إطار المشروع الأمريكي الذي يقوده الجنرال كيث دايتون لدعم الرئيس عباس[297]. وفي الإطار نفسه أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في بيانٍ

---

[293] **الرأي**، عمّان، 2007/7/20.

[294] **الدستور**، 2007/7/24.

[295] **الأيام**، فلسطين، 2007/8/3.

[296] وكالة معاً، 2007/7/26، انظر:
http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=75944

[297] عرب 48، 2007/7/26، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=47365

لها في 2007/8/19، تشير فيه إلى برنامج تدريب يقوم به مسؤولو أمن الدبلوماسيين لحرس الرئاسة الفلسطينية، وذكرت الخارجية الأمريكية في بيانها أن تدريب الحرس سيستمر بين الخريف ومطلع عام 2008، وأضافت الخارجية أن البرنامج يهدف لمساعدة السلطة الفلسطينية "على تقديم الأمن للشعب الفلسطيني، ومحاربة الإرهاب، وبناء الثقة بين الأحزاب، والمساعدة في نهاية المطاف على تلبية الاحتياجات الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍّ سواء"[298].

وفي هذه الأثناء كانت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعمل على تقوية موقفها الداخلي، وإثبات جديتها للإسرائيليين والأمريكان في محاربة حماس؛ فعمدت إلى استهداف حماس من خلال الاعتقالات وإقفال الجمعيات والهيئات الأهلية، فقد أصدر رئيس الوزراء سلام فياض قراراً بإغلاق 103 جمعيات وهيئات أهلية عاملة في الضفة، وقد علق محمد الهباش وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة فياض قائلاً: إن للحكومة الحقّ في استهداف الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تساعد حماس في معركتها مع السلطة[299].

ويظهر أن التقارب الإسرائيلي مع سلطة محمود عباس لم تقتصر على الجانب الأمني فقط، فمن أجل تشديد الخناق على حماس في قطاع غزة، وفي خطوة نادرة من قبل المراقب الفلسطيني في مجلس الأمن Security

---

[298] رويترز، 2007/8/19، انظر:
http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-08-19T184533Z_01_OLR967389_RTRIDST_0_OEGTP-PALESTINE-US-AT2.XML

[299] **الدستور**، 2007/8/22.

Council، رياض منصور تمثلت بعرقلة مشروع قرار تقدم به مندوب قطر للإعلان عن منطقة غزة منطقة منكوبة إنسانياً، وهو ما سيفرض على "إسرائيل" تخفيف الضغط عن قطاع غزة، ونقلت صحيفة السفير في عددها الصادر في 2007/8/2 عن الصحيفة الإسرائيلية معاريف أن الرئيس محمود عباس، قرر بشكل نادر العمل ضد القرار، مع أن هذا القرار كان سيحسن ظاهرياً من وضع السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد أمر أبو مازن ورئيس حكومته سلام فياض المراقب الفلسطيني في الأمم المتحدة، رياض منصور، بإقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بتجاهل الطلب القطري. ونقلت الصحيفة عن أبي مازن قوله: "لن أسمح لحماس بموطئ قدم في العالم عبر تحقيق إنجازات في مجلس الأمن"[300].

وفي خطوة مماثلة توقفت "إسرائيل" في منتصف شهر آب/ أغسطس عن تزويد قطاع غزة بالوقود المخصص لشركة الكهرباء مما تسبب بقطع التيار الكهربائي عن أبناء غزة، وذلك بعد توقف الاتحاد الأوروبي عن تسديد فاتورة الوقود، بعد ورود معلومات تفيد بأن حماس تقوم بجباية فواتير الكهرباء، وقد أكد وزير الإعلام في حكومة فياض بأن أعضاء الاتحاد الأوروبي "لن يتراجعوا عن موقفهم حتى تتوقف [حماس] عن إجراءاتها وتعيد الأموال التي جبتها"، كما دعا أهل غزة إلى التظاهر ضدّ حماس؛ فقد قال في مؤتمر صحفي في 2007/8/19 "على الشعب الفلسطيني في كل بيت في قطاع غزة أن يخرج إلى الشارع ويقول لحركة حماس أنت مسؤولة عن هذه الجريمة"[301]، وقد نفى نائب رئيس سلطة

[300] السفير، 2007/8/2.

[301] الحياة، 2007/8/20.

الطاقة الفلسطينية كنعان عبيد ادعاءات جباية حماس للفواتير، وأكد أن الشركة مملوكة بالتساوي لبلديات القطاع وسلطة الطاقة، وذكر عبيد أن شركة التوزيع تودع الأموال التي تجبيها من المواطنين نظير استهلاكهم التيار الكهربائي في البنوك، من دون أن تمسها أي جهة. ودعا إلى الاطلاع على حسابات الشركة في البنوك، والاستيضاح من شركة سابا وشركاه العالمية المسؤولة عن تدقيق حسابات الشركة، للتأكد من أن لا الحكومة ولا حركة حماس تمسّ هذه الأموال[302]، وكان لانكشاف بطلان هذه الادعاءات أثر سيء على سمعة ومصداقية بعض الشخصيات المتنفذة المقربة من عباس وحكومته.

في الوقت ذاته أعادت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، فسمحت القوات الإسرائيلية لقوات الأمن الفلسطينية بالعمل في منطقة (ب) في 2007/8/13، وقبل ذلك كان الرئيس الفلسطيني في 2007/8/12 قد أصدر مرسوماً رئاسياً جاء فيه "تُحظر القوة التنفيذية والميليشيات المسلحة التابعة لحركة حماس، وتعد خارجة عن القانون، ويُعدُّ الانتساب للقوة التنفيذية والميليشيات المشار إليها جريمة يعاقب عليها بالاعتقال المؤقت من ثلاث إلى سبع سنوات"[303].

في المقابل تابعت حركة حماس في قطاع غزة إجراءاتها، فقامت بإنشاء جهاز أمني يقوم مقام جهاز الاستخبارات[304]، كما قامت بتفعيل جهاز الشرطة النسائية في القطاع[305].

---

[302] **الحياة**، 2007/8/20.

[303] **الغد**، 2007/8/17.

[304] **الأيام**، 2007/7/31.

[305] **القبس**، 2007/8/6.

على الرغم من دعوة حماس للحوار مع الرئاسة في الضفة لحلّ الخلاف، إلا أن ذلك لم يمنع حماس من الاستمرار في كشف الوثائق التي سيطرت عليها في مقرات الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، فقد كشفت حماس عن وثيقتين، تشيران إلى تورط النائب محمد دحلان باغتيال الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات[306]، كما كشفت عن وثائق تتهم فيها العديد من مسؤولي السلطة الفلسطينية بالفساد المالي[307]. وفي هذا الوقت كان قطاع غزة يتمتع بالهدوء النسبي مقارنة بالفترة التي سبقت الحسم العسكري، ولكن هذا الهدوء لم يدم طويلاً؛ ففي 2007/8/7، تعرّض أحد المراكز الأمنية في غزة إلى إلقاء قنبلة يدوية دون أن تؤدي إلى إصابات، وفي 2007/8/10، قامت القوة التنفيذية باعتقال عدد من أعضاء فتح أثناء تواجدهم في حفل زفاف أحد أعضاء فتح، متهمةً إياهم بإطلاق النار على مقارّ القوة التنفيذية القريبة من مكان الحفل. وقد علّقت القوة التنفيذية في بيان قالت فيه "لا ولن نعتقل أحداً على خلفيات تنظيمية، وإن الأشخاص اعتقلوا لأسباب تتعلق بانتهاك القانون والأمن العام فقط، وليس كما صورهم البعض على أنهم من كوادر فتح". وقد استنكرت العديد من الجهات الحقوقية والقوى السياسية استخدام العنف أثناء الاعتقالات[308]، كما استنكرت كتلة الصحفي الفلسطيني المقربة من حماس اعتقال القوة التنفيذية للصحافي رائد الكفارنة، وفي الوقت ذاته طالب النائب عن حماس أيمن دراغمة بالإفراج عن 450 معتقلاً من حماس في الضفة الغربية

---

306 **الخليج**، 2007/7/27.

307 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/7/25.

308 **الأيام**، فلسطين، 2007/8/13.

يتعرضون للتعذيب[309]، وكانت حماس قد رصدت، خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2007/6/11 وحتى 2007/8/31 أكثر من ألف اعتداء على أبناء ومناصري حماس وممتلكاتهم، وعلى الجمعيات والمؤسسات التابعة لها في الضفة الغربية[310]. وهنا نورد بعض النماذج من هذه الاعتداءات على سبيل المثال وليس الحصر، والتي شملت الاعتداء على نواب كتلة التغيير والإصلاح؛ ففي 2007/6/18، داهمت عناصر الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية منزل رئيس المجلس التشريعي عبد العزيز الدويك، المسجون لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقامت بإضرام النار فيه، وكذلك اقتحمت هذه العناصر في 2007/6/21، منزل النائب الأسير حسن يوسف وصادرت منه بعض الوثائق، كما اعتقلت الأجهزة الأمنية في 2007/7/2 النائب عن حماس أحمد الحاج. وكذلك سجلت حماس العديد من الاعتداءات على المساجد؛ كان منها مداهمة مسجد القاسم في الخليل في 2007/6/30، وكذلك مداهمة مسجد عمر بن الخطاب في قلقيلية في 2007/8/14، والجدول التالي يظهر أبرز الاعتداءات التي وقعت في الضفة الغربية على حماس في الفترة التي تناولها البيان السابق ذكره[311]:

---

[309] **الشرق الأوسط**، 2007/8/12.

[310] المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=

[311] المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4.

أبرز الاعتداءات التي وقعت على حماس في الضفة

نوع الاعتداء	العدد
مداهمة مساجد وملاحقة المصلين ومنع إقامة أي نشاط ديني فيها	17
الاعتداء على الحياة التشريعية وعلى نواب التغيير والإصلاح	17
الاعتداء على المجالس البلدية والقروية التي فازت فيها حماس	34
الاعتداء على وسائل الإعلام والصحفيين	25
الاعتداء على الحياة الطلابية الجامعية	163

توزيع الاعتداءات حسب المحافظات

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
القدس	3	سلفيت	91
رام الله	88	طوباس	46
الخليل	61	جنين	137
بيت لحم	37	طولكرم	144
أريحا	5	قلقيلية	103
نابلس	292	المجموع	1,007

كما رصدت حماس خلال شهر رمضان، أي في الفترة ما بين 2007/10/12–9/13، 178 اعتداء ضدها في الضفة الغربية، وقالت إن عدد الاعتداءات التي تعرضت لها الحركة منذ 2007/6/14 وحتى 2007/10/13، بلغ 1,324 اعتداء[312].

[312] تقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.

في المقابل اتُهمت القوة التنفيذية في مواقف عديدة بممارسة العنف في أثناء التحقيق مع المعتقلين، وهو ما أقرّه القائد العام للقوة التنفيذية في قطاع غزة العقيد جمال الجراح حيث قال "لا شكّ هناك بعض التجاوزات في عمل القوة الميداني ونحرص على معالجتها ومحاسبة مرتكبيها، وذلك عبر تدريب العناصر وإنشاء إدارات تعمل على تخصيص العمل وتقسيمه، وكل ذلك تحت رقابة قانونية وإدارية مشددة"[313].

وفي نهاية شهر آب/ أغسطس 2007، تصاعدت تحركات مؤيدي حركة فتح في قطاع غزة، فدعت الحركة وإلى جانبها فصائل منظمة التحرير أنصارها إلى الخروج لصلاة الجمعة في العراء؛ احتجاجاً على ما وصفته "استيلاء" حركة حماس على القطاع واستغلالها المساجد كمنابر سياسية. وقد أقيمت أولى تلك الصلوات في 2007/8/31، وأعقبها خروج أعداد من المصلين في مسيرة غاضبة رددت هتافات "شيعة، شيعة"، في إشارة لحركة حماس، وهتافات أخرى مؤيدة للرئيس عباس ولمحمد دحلان وسميح المدهون، وقد أقدم عدد من المتظاهرين على رشق مركز الشرطة الرئيسي في مدينة غزة (مركز الجوازات) بالحجارة عند مرور المسيرة أمامه، مما أدى إلى اشتباكات محدودة بين القوة التنفيذية والمتظاهرين، أسفرت عن اعتقالات وإصابة 12 شخصاً[314].

إثر تلك الأحداث قررت الحكومة الفلسطينية المُقالة في غزة منع أداء صلاة الجمعة في الساحات العامة؛ "لأنها تجاوزت هدف الصلاة، واستُغلت من أجل الفوضى والفتنة وأعمال الشغب وممارسة الإرهاب"،

---

[313] الخليج، 2007/8/20.

[314] القدس العربي، والحياة، 2007/9/1.

بحسب وصف الناطق باسم الحكومة طاهر النونو[315]. إلا أن فتح وفصائل المنظمة دعت مجدداً إلى صلاة الجمعة في العراء للأسبوع الثاني على التوالي، وفي هذه المرة استخدمت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية القوة لمنع إقامة الصلاة في الساحات العامة، حيث نشرت المئات من عناصرها في الشوارع المؤدية لتلك الساحات لمنع الوصول إليها، مما أدى لإصابة أكثر من 30 شخصاً واعتقال آخرين، بينهم عدد من قادة حركة فتح وحزب الشعب والجبهة الديموقراطية، أُفرج عنهم في وقت لاحق. إضافة إلى إصابة واعتقال عدد من الصحافيين، ومنعهم من تغطية الأحداث[316]. وقد لقيت إجراءات القوة التنفيذية في ذلك اليوم استنكاراً من فصائل منظمة التحرير وحركة الجهاد الإسلامي، ودعت الفصائل، باستثناء حركة الجهاد، إلى إضراب عام بتاريخ 2007/9/9 في غزة احتجاجاً على تلك الإجراءات[317]، في حين سارعت الحكومة المقالة إلى الاعتذار من الصحافيين الذين تعرضوا للاعتداء، وشدّدت على أنها أصدرت تعليمات مشددة لعناصر القوة التنفيذية مفادها عدم الاعتداء على الصحافيين[318].

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الفترة كانت قد شهدت تزايد الانتقادات الموجهة لأداء القوة التنفيذية من قِبَل المراكز الحقوقية، ومن بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الذي وجّه رسالة لرئيس الوزراء المُقال إسماعيل هنية في 2007/9/13 بهذا الخصوص، عبّر فيها عن قلقه إزاء التجاوزات التي ترتكبها القوة وكتائب القسّام. وشملت تجاوزات القوة

---

[315] الشرق، 2007/9/5.

[316] الخليج، 2007/9/8.

[317] الشرق الأوسط، 2007/9/9.

[318] الحياة، 2007/9/11.

التنفيذية الاعتداء المتكرّر على الصحفيين، وعلى المشاركين في الصلاة في الساحات العامة، واستمرار الاعتقالات غير القانونية، وممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بحقّ المعتقلين، والاستخدام المفرط للقوة المسلحة. كما أشار المركز في رسالته إلى قيام كتائب القسّام بعدد من المهام كقوة شرطية بصورة غير قانونية[319].

وإثر تلك الانتقادات، اتخذت الحكومة المُقالة عدداً من الإجراءات، فيما بدا أنه محاولة لتحسين عمل القوة التنفيذية وصورتها فيما يتعلق بالتزام حقوق الإنسان؛ حيث دمرت القوة في 2007/9/16 عدداً كبيراً من زنازين سجن غزة المركزي المعروف باسم "السرايا"[320]، كما أعلن إسلام شهوان الناطق باسم القوة التنفيذية في وقت لاحق عن افتتاح مكتب لقبول الشكاوى من المواطنين بشأن تعرض أي منهم لأي اعتداء من عناصر القوة، وتشكيل لجان خاصة بهذا الموضوع[321]. وفي 2007/10/2 جاءت الخطوة الأبرز في هذا الإطار، حين أعلنت وزارة الداخلية في غزة عن الانتهاء من دمج أفراد القوة التنفيذية في جهاز الشرطة وتوزيعهم على الإدارات المعتمدة، وعيّنت اللواء توفيق جبر مديراً عاماً للجهاز، وجمال عبد الله القائد السابق للقوة التنفيذية والملقب بأبي عبيدة الجراح، نائباً له. وأوضح المتحدث باسم الوزارة إيهاب الغصين أنه بعد دمج القوة أصبح

---

[319] رسالة، بواعث قلقنا إزاء بعض التجاوزات والانتهاكات من عناصر القوة التنفيذية وكتائب الشهيد عز الدين القسام، راجي الصوراني المحامي (مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) إلى إسماعيل هنية، 2007/9/13، في:
http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2007/letter13-09.html

[320] الخليج، 2007/9/17.

[321] قدس برس، 2007/9/23.

عدد الأجهزة الأمنية التابعة للداخلية خمسة أجهزة، وهي جهاز الشرطة (ثمانية آلاف عنصر)، ودائرة الأمن الداخلي (200 عنصر)، وجهاز أمن وحماية الشخصيات (700 عنصر)، وجهاز الدفاع المدني (200 عنصر)، وجهاز الأمن الوطني (600 عنصر)[322].

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه التحركات الاحتجاجية لأنصار فتح في قطاع غزة، عادت بعض مظاهر الفلتان الأمني للظهور مجدداً، حيث تبنت مجموعات مسلحة أطلقت على نفسها اسم "كتائب شهداء الأجهزة الأمنية" و"كتائب شهداء الانقلاب" في 2007/9/4 أربعة تفجيرات استهدفت حركة حماس خلال الأيام السابقة لذلك التاريخ في القطاع[323]. وحذرت حماس في حينه من وجود مخطط لإعادة الفوضى إلى القطاع، وقال عزت الرشق عضو المكتب السياسي للحركة: "لدينا معلومات مؤكدة أن فريق أبو مازن وتيار في حركة فتح وبقايا الأجهزة الأمنية، تدفع الآن باتجاه تنفيذ عمليات فوضى وشغب في قطاع غزة"[324]. وقد استمرت عمليات التوتير الأمني خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر مستهدفة مؤسسات رسمية وشخصيات من القوة التنفيذية وحركة حماس والموالين لها؛ حيث هزّ انفجار مقرّ القيادة العامة للقوة التنفيذية في غزة في 2007/9/16، وأُعلن عن إبطال مفعول عبوة ناسفة عند مدخل مقرّ المجلس التشريعي في غزة في اليوم نفسه، واتهم رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر حينها "فريق رام الله" بمسؤولية زرع العبوة[325]. كما

[322] **القدس العربي**، 2007/10/3.
[323] **القدس العربي**، 2007/9/5.
[324] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/1.
[325] **الدستور**، **والشرق الأوسط**، 2007/9/17.

وقع انفجار خلف موقع أنصار الأمني غرب مدينة غزة في 2007/10/2، أدى لمقتل ثلاثة من ناشطي كتائب شهداء الأقصى وأحد المارة. واتهمت وزارة الداخلية حركة فتح بالمسؤولية عن الانفجار، موضحة أن عبوة ناسفة انفجرت بالناشطين الثلاثة أثناء وضعها. في حين رفضت كتائب الأقصى هذه الاتهامات، وحمّلت "القيادة السياسية لحركة حماس" المسؤولية الكاملة عن اغتيال عناصرها جراء استهداف سيارتهم بقذيفة آر.بي.جي أثناء مرورهم بالقرب من الموقع[326]. وفي 2007/10/11 أعلنت وزارة الداخلية في غزة أنها ألقت القبض على مجموعة كانت تحاول زرع عبوة ناسفة على مقربة من منزل الأمين العام لحركة "فتح الياسر" خالد أبو هلال، مؤكدة أن أفراد المجموعة تلقوا أوامر من رام الله باستهداف أبو هلال[327].

وفي 2007/10/17 عقد اللواء توفيق جبر مدير الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة مؤتمراً صحفياً حمّل فيه حركة فتح مسؤولية سلسلة التفجيرات التي وقعت في القطاع، وعرض خلال المؤتمر اعترافات أشخاص اعتقلوا وأقرّوا بتورطهم بتفجير عبوات ناسفة بتحريض من قيادات في فتح برام الله[328].

وفي اليوم نفسه شهدت منطقة الشجاعية شرق مدينة غزة إحدى أسوأ أحداث الانفلات الأمني منذ سيطرة حماس على القطاع، حيث اندلعت اشتباكات بين الشرطة وعائلة حلّس، أدت إلى مقتل أحد أفراد الشرطة وثلاثة من أفراد العائلة، وذلك أثناء محاولة عناصر الشرطة اعتقال عدد من

---

326 الخليج، 2007/10/4.

327 الخليج، 2007/10/12.

328 الشرق الأوسط، 2007/10/18.

أفراد العائلة تتهمهم بإطلاق النار عليها. و لم تتوقف الاشتباكات إلا بعد التوصل لاتفاق بين الطرفين، بوساطة من لجان المقاومة الشعبية[329].

أما في الضفة الغربية فقد شهدت الفترة نفسها استمرار الرئيس محمود عباس وحكومة سلام فياض باتخاذ مزيد من الإجراءات رداً على ما قامت به حماس في غزة؛ حيث أصدر عباس قراراً بإدخال تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، تعزز من فرص فتح في مواجهة حماس في أي انتخابات رئاسية أو تشريعية مقبلة. ومن بين ما نص عليه القانون الجديد اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية، ويشترط لفوز مرشح الرئاسة حصوله على الغالبية المطلقة، كما يفرض على كل مرشح للبرلمان أو الرئاسة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والتزام وثيقة الاستقلال الصادرة عن المنظمة سنة 1989. وقد رفضت حماس من جانبها التعديلات التي أدخلها الرئيس، ورأت أنه "ليس من حقه إدخال تعديلات على القانون". وقال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم إن "المجلس التشريعي هو الجسم الوحيد المخول سَنّ القوانين وليس الرئيس"[330].

ومن جهتها فقد اتخذت حكومة سلام فياض أيضاً عدداً من الإجراءات ضدّ حركة حماس في الضفة؛ حيث قررت وقف رواتب 21 نائباً من كتلة حماس البرلمانية اتهمتهم بـ"التحريض على الحكومة والسلطة والمشروع الوطني"، ومن بينهم محمود الزهار وسعيد صيام وإسماعيل هنية. وكلفت الحكومة وزير الأوقاف فيها إعادة تشكيل لجان الزكاة على مستوى الرئاسة والأعضاء، وإعادة تعيين أئمة المساجد وفق أدوارهم في تلك المساجد؛

[329] وكالة سما، 2007/10/18؛ والحياة، 2007/10/19.
[330] الحياة، 2007/9/3.

بحجة أن حماس تستخدم لجان الزكاة في تحويل أموال إلى أعضائها وخلاياها من أجل "القيام بأعمال ضدّ السلطة"[331]. كما قررت حظر الكتلة الإسلامية، الجناح الطلابي لحركة حماس، في الضفة الغربية[332]. وكانت الأجهزة الأمنية في الضفة قد فرّقت بالقوة مؤتمراً أقامته الكتلة أمام جامعة الخليل في 2007/9/9، احتجاجاً على إلغاء القروض المالية للطلاب ورفع الرسوم الدراسية. وقد تعرّض عدد من الطلاب والصحافيين في تلك الأحداث لاعتداءات من قبل أفراد الأجهزة[333].

إضافة إلى ذلك فقد استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة بملاحقة واعتقال عناصر حماس ومؤيديها، بحسب ما أفاد عدد من المراكز الحقوقية، ومن بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الذي أشار إلى ممارسة ضغوط على هؤلاء للتوقيع على تعهدات بقطع علاقتهم بالحركة، وإلى استمرار جرائم التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون، وأعمال التنكيل التي يتعرض لها ذووهم، فضلاً عن الضغوط الجسدية والنفسية التي تمارس عليهم لدفعهم للصمت عنها، مشيراً إلى أن باحثيه في الضفة الغربية يواجهون صعوبات في إقناع الضحايا بالإدلاء بإفاداتهم[334]. إضافة إلى الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التي عبّرت عن قلقها البالغ إزاء استمرار احتجاز عدد من ناشطي حماس في مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة، على الرغم من صدور قرارات قضائية بالإفراج

[331] الحياة، 2007/9/18.
[332] الخليج، 2007/10/14.
[333] القدس العربي، 2007/9/10.
[334] قدس برس، 2007/9/20.

عنهم[335]. وقد شملت تلك الاعتقالات رئيس بلدية برقين (الواقعة غرب مدينة جنين) علي عتيق[336]، والشيخ ماهر الخراز أحد أبرز قيادات حماس في الضفة الغربية، الذي تعرض للاحتجاز لعدة ساعات[337].

كما واصلت تلك الأجهزة عمليات اقتحام المساجد في الضفة، كان من بينها اقتحام مسجد الناطور في 2007/9/12 من قبل المخابرات الفلسطينية، التي أعلنت أنها ضبطت مخزناً للسلاح تابعاً لحركة حماس في المسجد[338]. وقد اتهمت حماس الأجهزة الأمنية بمداهمة 21 مسجداً خلال شهر رمضان وحده، تركز معظمها في مدينة نابلس[339]، التي بدأت السلطة تطبيق الخطة الأمنية فيها. ومع حلول عيد الفطر المبارك، داهمت الأجهزة الأمنية عدداً من مساجد الضفة وأزالت منها يافطات حركة حماس المهنئة بالعيد[340].

كما اتهمت حماس تلك الأجهزة بالاعتداء على اعتصام نسائي في رام الله، نظمه أهالي المعتقلين في سجون السلطة في 2007/9/22 [341]. وفي وقت لاحق أفادت ناشطات فلسطينيات في مدينة نابلس أن الأجهزة الأمنية اقتحمت مركزاً لتحفيظ القرآن الكريم في مدينة نابلس، كان نسوة يعتكفن فيه بمناسبة ليلة القدر وأجبرنهن على الخروج إلى الشارع[342].

---

[335] قدس برس، 2007/10/10.
[336] قدس برس، 2007/9/8.
[337] **الحياة**، 2007/9/24.
[338] **الحياة الجديدة**، 2007/9/13.
[339] **الدستور**، 2007/10/18.
[340] **القدس العربي**، 2007/10/15.
[341] **الخليج**، 2007/9/23.
[342] قدس برس، 2007/10/9.

وفي جنين غيرت الأجهزة الأمنية اسم دوار الشهيد يحيى عياش إلى دوار سميح المدهون وأزالت صورة عياش عنه[343].

إضافة إلى ذلك، تواصل الهجوم السياسي والإعلامي على حركة حماس من قبل الرئيس محمود عباس والحكومة والأجهزة الأمنية في الضفة. وفي هذا السياق، وردّاً على سؤال عمّا إذا كان يرى في السياسة الأمريكية بالضغط على حركة حماس وعزلها أمراً خاطئاً، قال الرئيس عباس خلال مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست منشورة في 2007/9/30: "في البداية، اعتقدت أنهم كانوا مخطئين، لكننا الآن في نفس الموقع. أنا ضدّ حماس"[344]. كما قال الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة، في لقاء بثه التلفزيون الفلسطيني، إن حركة حماس "أصبحت تتسول لقاء مع القيادة الإسرائيلية"، ورأى أن "حماس تريد لقاء الإسرائيليين، لكي تحقق الأمن لإسرائيل، مقابل قيام الأخيرة بتوريد الغذاء والماء والكهرباء لقطاع غزة". وهو ما نفاه إسماعيل رضوان الناطق باسم حركة حماس بشدّة، ورأى أن هذه الاتهامات تستهدف تشويه صورة حماس[345]. وفي وقت لاحق، اتهمت الحركة على لسان فوزي برهوم، الناطق باسمها، الرئيس عباس بتخصيص 800 ألف دولار أمريكي لتنفيذ حملة إعلامية لتشويه صورتها، نافية بشدة أنباء نقلتها بعض المواقع الإلكترونية الفلسطينية آنذاك عن تقارير لجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، تتهم فيها محمود الزهار

---

343 الخليج، 2007/9/25.

344 *The Washington Post*, 20/9/2007, in: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/09/28/AR2007092801325_pf.html

345 الشرق الأوسط، 2007/10/6.

بالضلوع في اغتيال الرنتيسي بزرع عبوة ناسفة في سيارته[346].

أما فيما يتعلق بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، فقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في 2007/9/5 تقريراً قالت فيه إن السلطة الفلسطينية في الضفة تستثمر جهوداً عظيمة لمنع وقوع عملية ضخمة تخطّط لها حركة حماس قبل الوصول إلى المؤتمر الدولي[347]. كما أكد صائب عريقات أنباء نشرتها الصحيفة نفسها في 2007/9/23، أشارت فيها إلى أن "إسرائيل" وافقت على نشر 500 عنصر من قوات الأمن الفلسطيني في نابلس، لغرض مساهمتهم في فرض النظام العام. وأشار عريقات إلى وجود اتصالات أمنية فلسطينية إسرائيلية، وإلى اجتماع سلام فياض مع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak في الأسبوع الذي سبق ذلك التاريخ، موضحاً أن المسائل التي جرى بحثها تتعلق بالخطة الأمنية الفلسطينية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في 2000/9/28 [348]. وكان من الملفت في حينه أن الإعلان الإسرائيلي المذكور أعقب بدء حملة عسكرية واسعة للجيش الإسرائيلي في مخيم عين بيت الماء في منطقة نابلس، ومدينة نابلس نفسها، طالت عدداً كبيراً من ناشطي المقاومة وخلاياها بالاغتيال والاعتقال. ومن بين من طالتهم تلك الاغتيالات باسم أبو سرية المعروف بـ"القذافي"، أحد أبرز قادة كتائب شهداء الأقصى في مدينة نابلس، والمطارد إسرائيلياً منذ عدة سنوات، والذي ينتمي لـ"مجموعات فارس الليل" التي لم يشملها العفو الإسرائيلي الصادر سابقاً[349]. كما

---

[346] **الغد**، 2007/10/9.

[347] **الأخبار**، 2007/9/6.

[348] **الغد**، 2007/9/24.

[349] وكالة سما، 2007/10/16؛ **والشرق الأوسط**، 2007/10/17.

جاء الإعلان بعد يوم واحد من اعتقال الشرطة الفلسطينية لعشرات من الأشخاص الذين وصفتهم بـ"المطلوبين للعدالة والقانون الفلسطيني" في قرية حوارة جنوب نابلس. وأوضح حينها العقيد أحمد الشرقاوي، مدير شرطة محافظة نابلس، أن "العملية تمت عن طريق التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي"[350]. وفي 2007/9/26 أعلن اللواء توفيق الطيراوي رئيس جهاز المخابرات العامة أن أعضاء الجهاز عثروا على صاروخي قسّام بدائيين في مدينة بيت لحم، موضحاً أنهما "في مراحلهما الأولى، و لم يجر بعد تزويدهما بالمادة المتفجرة". مضيفاً أن "إطلاق صواريخ من الضفة على إسرائيل يعني استدراج إسرائيل للقيام بعمليات تدميرية ضدّ شعبنا وأهلنا". وقال: "سنمنع ذلك بالقوة حماية لسلطتنا ولشعبنا"[351]. إلا أن مصادر في الجيش الإسرائيلي قلّلت من ذلك الإعلان، وقالت إن كشف الصاروخين يعدّ بمثابة مناورة إعلامية، بهدف أن تسلم "إسرائيل" أجهزة أمن السلطة في الضفة المسؤولية الأمنية على مدينة بيت لحم، تمهيداً لقدوم عيد الميلاد[352].

وإلى جانب ذلك، فقد نقلت وكالة قدس برس للأنباء عن إعلاميين يعملون في عدد من وسائل الإعلام في الضفة الغربية، إفادتهم أنهم يتعرضون منذ فترة لضغوط من قبل الأجهزة الأمنية هناك، لغرض عدم تعاملهم مع الأخبار والبيانات التي تصدرها فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة حول عملياتها التي تستهدف جنود الاحتلال[353].

---

[350] **الدستور**، 2007/9/23.

[351] **الحياة**، 2007/9/27.

[352] **الاتحاد**، 2007/9/29.

[353] قدس برس، 2007/10/9.

وفي إطار إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية في الضفة، افتتح الرئيس محمود عباس في أريحا في 2007/9/20 الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية التي يشرف عليها جهاز المخابرات العامة[354]. كما أعلن رياض المالكي في 2007/10/8 أن حكومة فياض قررت إعادة بناء مقارّ أجهزة الأمن التي هدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء إعادة احتلال مدن الضفة سنة 2002، موضحاً أن الحكومة شرعت في ترميم السجون التي هدمتها "إسرائيل" في مدن نابلس والخليل وأريحا[355].

أما بشأن العودة للحوار بين حركتي فتح وحماس، فقد أعلن إسماعيل هنية في 2007/9/26 سبعة أسس لذلك، تمثلت في:

الالتزام باتفاقي مكة والقاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، ووحدة الضفة الغربية وقطاع غزة سياسياً وجغرافياً وعدم فصلهما، واحترام الشرعية الوطنية بكل مكوناتها (الرئاسة والمجلس التشريعي وحكومة الوحدة الوطنية)، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني، واحترام القانون الفلسطيني والالتزام به، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية دون تدخل أو تبعية لأي من فتح أو حماس، وإقامة حكومة مركزية قوية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إلا أن الرئيس عباس وحركة فتح تمسكا بالمطالبة بتطبيق الشروط المعلنة قبل العودة إلى أي حوار مع حماس، وفي هذا الإطار أيضاً رفض الرئيس عباس طلباً من عدد من نواب حماس للقائه لبحث سبل العودة

[354] الحياة الجديدة، 2007/9/21.

[355] الحياة، 2007/10/9.

للحوار[356]. في الوقت الذي واصلت فيه الإدارة الأمريكية رفضها عقد أي حوار بين فتح وحماس؛ حيث أعلنت رايس في 2007/10/16 من مصر معارضتها الجهود العربية الساعية لذلك، لأنها ترى أن "حماس منظمة إرهابية لا يمكن التعامل معها"، وأن عقد الحوار بينهما يضرّ بالرئيس عباس وعملية التسوية، وسألت: "مَن مِن الحكومات العربية يقبل أن تشاركها الجماعات الإسلامية الحكم؟"، وأجابت: "بالقطع لا، فلماذا يفرضون على الفلسطينيين ما يرفضونه هم لأنفسهم؟"[357].

وعلى الصعيد الإسرائيلي، واصلت حكومة أولمرت إجراءاتها الهادفة لتعزيز الرئيس عباس وتضييق الخناق على حركة حماس، كما تواصلت اللقاءات الإسرائيلية – الفلسطينية تحضيراً لعقد مؤتمر السلام الذي دعت إليه الإدارة الأمريكية في أنابوليس. وفي سياق الإجراءات الإسرائيلية ذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف في 2007/9/9، أنه ولأول مرة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، قدّم رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست تساحي هنغبي دعوة للرئيس الفلسطيني محمود عباس عبر جهات مختلفة لحضور جلسة الخارجية والأمن في الكنيست[358]. في حين قال رئيس الوزراء إيهود أولمرت، خلال كلمة ألقاها أمام مؤتمر حزب "كاديما" في 2007/9/20، إنه يوجد شريك فلسطيني للحوار، وإن تجاهله سوف يؤدي إلى سيطرة حركة حماس على الضفة الغربية. ولفتت التقارير الإسرائيلية إلى أن أولمرت استخدم لقب "الرئيس" في حديثه عن

---

[356] وكالة سما، 2007/10/4؛ **والاتحاد**، 2007/10/5.

[357] **الحياة**، 2007/10/17.

[358] **الشرق**، 2007/9/10.

محمود عباس، بدلاً من لقب "رئيس السلطة"[359]. كما قال وزير الدفاع إيهود باراك خلال اجتماع لحزب العمل: "إن هدفنا هو تعزيز مكانة كل من عباس وفياض، وإضعاف حركة حماس"[360]. في حين صادقت الحكومة في 2007/9/23 على الإفراج عن 90 أسيراً فلسطينياً "كبادرة حسن نية" من جانبها للرئيس عباس بمناسبة حلول شهر رمضان، ولإعادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضابطاً إسرائيلياً ضلّ طريقه ودخل مدينة جنين عن طريق الخطأ، وتسليمه إلى قوات الاحتلال سالماً. إلا أن "إسرائيل" أفرجت عن 86 منهم فقط، بينهم 57 أسيراً من الضفة الغربية، و29 أسيراً من قطاع غزة، لم يكن بينهم أي من أسرى حماس والجهاد الإسلامي[361]. وذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة شؤون الأسرى والمحررين أن "إسرائيل" اعتقلت خلال شهر أيلول/ سبتمبر وحده أكثر من 538 فلسطينياً من أنحاء مختلفة من الضفة وغزة وداخل الخط الأخضر. موضحة أن من أفرج عنه منهم أكدوا تعرضهم لضغوطات شديدة من أجل القبول بالتعامل مع سلطات الاحتلال ونقل أخبار المقاومين[362]. كما وافقت "إسرائيل" على طلبات الإقامة الدائمة المعروفة باسم "لمّ الشمل" لـ 3,500 عائلة فلسطينية من الضفة الغربية، مستثنية أبناء قطاع غزة، بقرار رسمي، من تلك المعاملات[363].

---

[359] عرب 48، 2007/9/20.

[360] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/10.

[361] **الحياة**، 2007/9/24.

[362] عرب 48، 2007/10/2.

[363] **الغد**، 2007/9/27؛ **والدستور**، 2007/10/10.

وبالتزامن مع تلك الإجراءات شدّدت "إسرائيل" خناقها على قطاع غزة، فزادت من وتيرة تصعيدها العسكري ضدّه من خلال الاجتياحات المتكررة والاغتيالات والاعتقالات؛ حيث سقط في الفترة ما بين 8/1 و2007/9/30 نحو 86 شهيداً فلسطينياً، 67 منهم سقطوا في قطاع غزة[364]. وطالت اعتقالاتها عدداً من عناصر وقادة المقاومة، كان من بينهم القائد في كتائب القسام مهاوش القاضي، مسؤول العلاقات العامة في القوة التنفيذية في رفح[365]. وإثر عملية "فجر الانتصار" التي أسفرت في 2007/9/11 عن إصابة 69 جندياً إسرائيلياً في قصف "قاعدة زيكيم – Zikim Base" العسكرية بصاروخين تبنتهما سرايا القدس وألوية الناصر صلاح الدين[366]، قرّرت "إسرائيل" في 2007/9/19 اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"، وهو قرار ترتّب عليه، بحسب الإعلان الإسرائيلي، "علاوة على مواصلة العمليات العسكرية التي تستهدف المنظمات الإرهابية"، فرض "قيود على السلطة المنبثقة عن حماس بشكل يحدّ من نقل البضائع إلى قطاع غزة وتزويدها بالوقود والكهرباء"[367]. وهو قرار سارعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى دعمه، وأعلنت خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني حركة حماس كياناً معادياً للولايات المتحدة أيضاً، ملمحةً إلى إمكان الفصل بين القطاع والضفة الغربية[368]. وبناء على القرار الإسرائيلي المذكور أعلن بنكا

---

[364] قدس برس، 9/1، و2007/10/1.
[365] قدس برس، 2007/9/8.
[366] **الحياة**، 2007/9/12.
[367] **الخليج**، 2007/9/20.
[368] **السفير**، 2007/9/20.

"هبوعاليم – Hapoalim Bank" و"ديسكونت – Israel Discount Bank" الإسرائيليان وقف تعاملهما مع البنوك الفلسطينية في القطاع، وهو ما من شأنه المسّ بالاقتصاد الفلسطيني؛ حيث أن البنوك الإسرائيلية الأخرى كانت قد أوقفت تعاملها مع القطاع منذ أشهر، وخلال تلك الفترة اعتمد الفلسطينيون في معاملاتهم البنكية الإسرائيلية على هذين البنكين[369]. إلا أن تطبيق هذا الإعلان تعرّض للتأجيل عدة مرات، ولم يدخل حيّز التنفيذ بعد.

إضافة إلى ذلك، فقد عرضت ليفني على الأمم المتحدة خلال اجتماعات جمعيتها العموميّة خطة لتحييد حركة حماس ومنعها من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وذلك من خلال الاتفاق على معايير لمشاركة المنظمات في الانتخابات الديموقراطية، وتبني الأمم المتحدة قراراً بهذا الشأن[370].

أما في الموقف الدولي، فقد تواصل دعم الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية للرئيس عباس. وفي هذا السياق زار وفد أمني أوروبي مقرّ تدريب الشرطة في أريحا في 2007/9/5 للوقوف على الاحتياجات الأمنية للجهاز، معلناً زيادة عدد المدربين الأوروبيين الذين يتولون تدريب عناصر الشرطة الفلسطينية إلى 35 مدرباً[371]. كما دعا توني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية، خلال زيارته المنشأة نفسها إلى تعزيز قدرات قوات الأمن الفلسطينية[372]، وسلّم إلى أولمرت في وقت لاحق خطة نشرتها هآرتس في

---

[369] **الخليج**، 2007/9/26؛ **والنهار**، 2007/10/11.

[370] **الرأي**، عمّان، 2007/9/25.

[371] **القدس العربي**، 2007/9/6.

[372] **الدستور**، 2007/9/13.

2007/10/17، تعتمد على مواصلة الفصل بين غزة والضفة، وتشمل إعادة بناء مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية، وتكثيف نشاط تلك الأجهزة ضدّ فصائل المقاومة[373]. في حين أطلقت بريطانيا "خطة طريق اقتصادية" تهدف لدعم المعتدلين الفلسطينيين[374].

[373] عرب 48، 2007/10/17.
[374] الحياة، 2007/9/18.

الخاتمة

أظهرت الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، منذ مطلع 2006، مدى حساسية الملف الأمني الفلسطيني وخطورته؛ لما له من أبعاد تتعدّى التأثير على الوضع الفلسطيني الداخلي، إلى التأثير على العمل الوطني الفلسطيني، والقضية الفلسطينية بكاملها. وهو ما يؤكد ضرورة التعامل مع هذا الملف من منطلق وطني؛ مما يعني أنه لا يجوز لأي طرف فلسطيني الاستقواء بالإسرائيلي أو بالأجنبي ضدّ طرف فلسطيني آخر. كما يطرح هذا الأمر ضرورة تحويل الأجهزة الأمنية، التي تتولى هذا الملف إلى أجهزة وطنية تعمل للمصلحة الوطنية، وأن تتمّ إعادة بنائها لتكون لكل الشعب الفلسطيني، وليس لحركة فتح أو لأي فصيل آخر، كما تجب محاربة محاولات الاختراق والفساد والعمالة داخل هذه الأجهزة.

وقد أظهرت الأحداث أنه لا يمكن لفصيل فلسطيني أن يلغي فصيلاً آخر؛ وبالتالي فإنه لا بدّ من العودة إلى الحوار لحلّ أية خلافات عالقة بين الأطراف على الساحة الفلسطينية، ولتجاوز الأزمة الحالية والوصول إلى صيغة تجمع الكلّ الفلسطيني، ولمواصلة العمل من أجل القضية الوطنية. ويستدعي الوصول إلى تلك الصيغة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها على أسس وطنية؛ لتشمل كل فصائل العمل الوطني. كما يقتضي ذلك احترام المؤسسات التشريعية، وكافة الشرعيات ممثلة في الرئاسة والمجلس التشريعي والحكومة، وتشكيل حكومة جديدة موحّدة للضفة والقطاع، وإلغاء كافة الإجراءات والمراسيم، التي أسهمت

في تعقيد الأزمة بدلاً من حلّها. مع التشديد على رفض كافة المسلكيات الخاطئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أياً كان مصدرها، ورفع الغطاء عن الذين يضرّون بالعمل الوطني ويشوهونه، ومحاسبة جميع المجرمين والمخطئين والمتجاوزين أياً كان فصيلهم.

ملحق الوثائق

1. إحصاءات حالات الفلتان الأمني وحوادثه في قطاع غزة حتى حزيران/ يونيو 2007

جدول ضحايا الفلتان الأمني في قطاع غزة حتى حزيران/ يونيو 2007

للعام 2007	عدد الجرحى		عدد القتلى	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال
كانون الثاني/ يناير	325	24	75	6
شباط/ فبراير	408	32	52	4
آذار/ مارس	204	30	21	3
نيسان/ أبريل	141	21	22	2
أيار/ مايو	212	34	64	4
حزيران/ يونيو	656	72	188	9

حصيلة ضحايا الفلتان الأمني حتى نهاية عام 2006

السنة	الحالات	عدد الجرحى		عدد القتلى		عدد المختطفين	
		الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال	أجانب	فلسطينيين
2002	3	2	0	2	0	0	0
2003	39	111	9	18	3	0	0
2004	121	178	6	57	6	6	10
2005	394	895	151	101	23	16	23
2006	869	1,239	170	260	27	19	104

تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي للعام 2006

نوع الحادث	عدد الحالات
شجار عائلي	152
خلافات بين فصائل	59
صراع بين أجهزة السلطة	14
اشتباك بين أجهزة أمنية وفصائل	22
اشتباك بين أجهزة أمنية وعائلات	26
اشتباك بين عائلات وفصائل	16
إطلاق نار في المناسبات	14
إطلاق نار في المسيرات	6
عبث بالسلاح	82
تصفية عملاء	1
خطف واحتجاز	97
قتل	66
اعتداء على موظفين أو شخصيات عامة أو أجانب	74
إغلاق طرق	42
اعتداء على مؤسسة	121
انفجار داخلي	57
أخرى	53

المصدر: مركز الميزان لحقوق الإنسان

2. رسالة من منظمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID لنبيل عمرو بخصوص الانتخابات

3. مرسوم رئاسي يعين دحلان مستشاراً للأمن القومي ويعطيه الصلاحيات الأمنية

4. النصّ الحرفي لخطة الجنرال دايتون الأمنية في الأراضي الفلسطينية

1. 2007/5/1 تنتهي الموافقة على بروتوكول الجمارك لمعبر كرم أبو سالم.
2. 2007/5/15 إنهاء وإقرار متطلبات البضائع المثيرة للقلق، على شكل رسالة من المنسق الأمني الأمريكي إلى الجانبين يطلب فيها موافقتهما.
3. 2007/5/15 تؤمن إسرائيل لبعثة المراقبة الأوروبية حرية الوصول بشكل منتظم إلى معبر رفح؛ لغرض العمليات والتدريب بما لا يقل عن خمسة أيام في الأسبوع.
4. 2007/6/1 تأسيس عمليات طبيعية للمسافرين، وعمليات تصدير تجاري أولية في معبر رفح، وعمليات استيراد تجاري في معبر كرم أبو سالم بموافقة حكومة مصر. ضمان فتح المعابر للعمليات بما لا يقل عن خمسة أيام في الأسبوع، وفقاً لساعات عمل منتظمة ومعلن عنها.
5. 2007/6/1 عندما يتمّ تأخير شحن المعدات اللازمة للعمليات في معبر رفح، بإمكان أي طرف إعلام مكتب الارتباط فوراً لتنسيق الحل. سوف يتمّ حلّ المشكلة برعاية مكتب الارتباط، وبمساعدة المنسق الأمني الأمريكي خلال 48 ساعة من الإعلام.
6. 2007/6/1 توافقان على تأسيس موقع إنترنت لمعبري رفح وكرم أبو سالم؛ لنشر المعلومات المحدثة بصورة متواصلة حول ساعات العمل، وأنظمة الزبائن والقوانين والإجراءات والمعلومات العامة.

7. 2007/6/15 تتبنى مكاناً واحداً لفحص كافة البضائع المشحونة من/ إلى أو عبر الضفة الغربية وغزة.
8. 2007/5/1 تشغيل المعبر للعمليات المنتظمة، وفقا لبرنامج تحديد ساعات العمل المتفق عليه بين الطرفين.
9. 2007/5/15 تأمين تنسيق طبيعي ومستمر بين الجيش الإسرائيلي وحرس الرئاسة والأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى؛ لتطوير وتوثيق ونشر وتطبيق إجراءات السماح لأفراد الأمن الفلسطيني المسلحين بدخول كافة الأماكن في الجانب الفلسطيني من المعبر.
10. 2007/5/15 تسهيل المرور بشكل يومي للأفراد العاملين في مشروعي المنطار ودعم حرس الرئاسة، حسب تعريف المنسق الأمني الأمريكي؛ للوصول إلى الجهة الفلسطينية والعودة إلى الجهة الإسرائيلية من خلال المعبر.
11. 2007/5/15 بالتناسب مع الطلب، تعيين مسارب خاصة للمنتجات الطازجة، واتخاذ إجراءات عاجلة للسماح بمرور سريع لهذه المنتجات الموسمية إلى اسرائيل والأسواق العالمية.
12. 2007/6/1 تطوير خطة بديلة ومنسقة في حال تعطيل، أو تعليق أو اكتظاظ عمليات كارني/ المنطار، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المعرضة للتلف، وتغيير وجهة الصادرات من غزة إلى المعابر الأخرى على نحو سريع.
13. 2007/6/1 تبني نظام إدارة مشترك، وإنشاء آلية ثنائية لحلّ النزاعات، وكذلك تطوير وتوثيق وتطبيق أنظمة وإجراءات الشؤون اللوجستية والتنسيق والتحميل والتغليف وفقاً للمعايير.

14. 2007/6/1 تحقيق مستوى تصدير من غزة، يلبي الطلب وهو حمولة 150 شاحنة في اليوم، وضمان عودة الحاويات الفارغة من غزة. والتصدير في الوقت الملائم بالبضائع الزراعية خلال ما تبقى من موسم الحصاد.
15. 2007/6/1 تطوير نظام إلكتروني من خلال الإنترنت لما قبل التسجيل ولترتيب الدور للواردات إلى غزة والصادرات منها؛ ويتسم بالشفافية والمحاسبة، ويستخدمه المصدرون الفلسطينيون والإسرائيليون بصورة مباشرة، ويتمّ دمجه في نظام إدارة المخاطر للجانب الفلسطيني في المعبر. يجب تنسيق وتصميم هذا النظام مع القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي.
16. 2007/5/15 تخفيف القيود على الحركة والعبور في وادي الأردن عن طريق:
    1. إزالة متطلبات التصاريح للعبور.
    2. إزالة شروط وجود عنوان في وادي الأردن على بطاقة الهوية.
    3. إزالة القيود على استخدام المركبات الفلسطينية لطريق رقم 90، بما في ذلك إزالة نقطتي التفتيش في الحمرة والعوجة.
17. 2007/6/1 إزالة القيود والسماح بالحركة والعبور في منطقتي Dusler بيت لحم 1 و2 ومناطق الخليل 1 و3 و4 و5 و6 و7 و8 ومناطق نابلس 1 و2 و3 و4 ومنطقة طوباس1.
18. 2007/6/15 إزالة نقاط التفتيش المجاورة لنابلس، وتحديداً في بيت ايبا وحوارة وعورتا وشيفي شومرون وبيت فوريك.

19. 2007/6/15 تطوير مقترحات لتبسيط أنظمة التصاريح الباقية للسفر الداخلي، والعقبات المتبقية أمام الحركة في الضفة الغربية، وخطط أخرى للحكومة الإسرائيلية لتسهيل الحركة والعبور.
20. تمديد الإجراءات المعمول بها للحالات الإنسانية؛ لكي تسمح بالمرور من غزة إلى الضفة الغربية.
21. الشروع في مشروع تجريبي للقافلات الإنسانية الطبية، والذي سيتمّ توسيعه على مدى عدة أسابيع بحيث يقوم بتلبية الطلب على خدمة القوافل بشكل كامل ومنتظم، وعلى أساس تلبية الطلب في وقت ملائم.
22. الشروع في خدمة قوافل الحافلات خمسة أيام في الأسبوع، بين بيرز وترقوميا للمسافرين الفلسطينيين (حاملي هويات غزة والضفة الغربية).
23. تطوير خطة لتوسيع نظام قوافل الحافلات وسط وشمال الضفة الغربية، وتأسيس نظام قوافل للشاحنات بين غزة والضفة.
24. سوف تواصل الرئاسة الفلسطينية حثّ حكومة السلطة الفلسطينية على قبول مبادئ الرباعية بما فيها شجب العنف. وفي هذا السياق الإفراج عن العريف شاليط ومراسل بي بي سي ألن جونستون.
25. إقرار ودعم طلبات المنسق الأمني الأمريكي؛ لتوفير ما هو مطلوب من الأسلحة والذخائر والمعدات لقوات الأمن، التي تتبع رئيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

26. تعيد قوات الأمن الفلسطينية والجيش الإسرائيلي تأسيس مراكز ارتباط في الضفة الغربية، وتأسيس مراكز حدودية لغزة لتطبيق وتعزيز الاتصال والتنسيق الثنائي المنتظم.
27. 2007/6/21 يقوم مستشار الأمن القومي للسلطة الفلسطينية بتطوير خطة لمواجهة صواريخ القسام، بدعم من رئيس السلطة الفلسطينية. ينشر رئيس السلطة الفلسطينية هذه القوات بحلول 21 حزيران/ يونيو 2007.
28. 2007/6/1 تشكل قوات الأمن الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في كرم أبو سالم، وقوات الأمن الفلسطينية، وقوات حرس الحدود المصرية في رفح خلايا تنسيق مشتركة للبدء في التنسيق الأمني على الحدود بين غزة ومصر.
29. 2007/6/15 يقرّ مستشار الأمن القومي ورئيس السلطة الفلسطينية تدريب وتجهيز ونشر قوات الأمن التابعة للرئيس الفلسطيني قبل انتهاء العام الحالي 2007.
30. عقد اجتماع أمني رباعي لمواصلة بحث وتطوير خطط شاملة لتحسين أمن الحدود، ومكافحة التهريب وعمليات حفر الأنفاق بمحاذاة حدود رفح/ كرم أبو سالم.
31. تكمل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية التنسيق مع الجيش الإسرائيلي والمصريين، وتنشر عناصرها وتفرض الأمن في المنطقة الواقعة بين معبري رفح وكرم أبو سالم.

32. يتمّ نشر قوات الأمن الفلسطينية بين معبر رفح وساحل البحر الأبيض المتوسط، وتقوم بعمليات لمكافحة التهريب وتشرع في تدمير شبكات الأنفاق.
33. تأسيس قوات أمن فلسطينية وحرس رئاسة آمنة وقادرة على إجراء التدريبات في غزة وتحسين الاستعداد لدى وحداتها.

المصدر: الشرق القطرية 2007/5/10

5. نصّ استقالة وزير الداخلية هاني القواسمي (2007/4/17)

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الداخلية
مكتب الوزير

التاريخ: 2007/04/17م

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس الوزراء الأكرم
الأخ الفاضل/ إسماعيل هنية حفظه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
الموضوع/ استقالتي من حكومتكم الموقرة

تعلمون سيادتكم أنه ومنذ تسلمي لمهامي وزيراً للداخلية، وأنا في عمل متواصل دؤوب من أجل التعرف على الوزارة بأجهزتها المدنية والأمنية؛ لوضع تصور عملي ينهض بهذه المؤسسة، وبما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، فبدأت باجتماعات متواصلة مع قادة الأجهزة الأمنية، ومن ثم الفصائل الخمسة، وأذرع المقاومة، وكافة الأجنحة العسكرية، وأيضاً كان لنا لقاءات مع رجال الإصلاح والعشائر لنسمع منهم تصورهم حول المرحلة القادمة، وآراؤهم حول الخروج من هذه الأزمة الطاحنة التي نعاني منها جميعاً. وكان لنا لقاءات خلال هذه الفترة الماضية مع كافة أذرع المقاومة لنوفر هدوءاً في شمال غزة وشرقها، لنمكن الطواقم

الفنية من إتمام عملها في ضخ المياه العادمة شمال غزة، ومدّ الخطّ الناقل إلى شرق المقبرة الإسلامية. وبالفعل نجحنا في ذلك والحمد لله. وواصلت اللقاءات والاجتماعات مع قادة وضباط الدفاع المدني في لقاء ضمّ جميع ضباط وضباط صف الجهاز، وكذلك مع الأخوة في الأمن الوقائي في لقاء ضمّ جميع العاملين في الجهاز، واجتمعت مراراً مع قيادات الشرطة بما فيها مدراء الإدارات وكبار الضباط، لشعوري بأهمية هذه اللقاءات وفائدة هذا التواصل سيّما في هذه المرحلة. ومن ثم كان لي زيارات ميدانية إلى كافة مقارات وزارة الداخلية، "الجانب المدني"، للاطلاع عن كثب على عمل وأداء العاملين في هذه الإدارات، إضافة إلى زيارتي إلى وزارة الشؤون المدنية التي تتبع لي واجتمعت مع كافة العاملين فيها.

ناهيك عن ما أقوم به في مكتبي بالوزارة ومنـزلي الذي أصبح مكتبي الثاني، وشقة أخي أبو جعفر التي منحني إياها تبرعاً منه لتصبح مكتباً ثالثاً، أعمل بهم جميعاً ليل نهار، علّ وعسى أن يكون ذلك في صحائف أعمالنا يوم القيامة ليس إلا.

مذكراً سيادتكم أنني قمت بزيارة عاجلة إلى القاهرة، والتقيت مع كبار المسؤولين الأمنيين في مصر للتدارس معهم حول الخطوط العريضة للخطة الأمنية، والاستفادة من تجربتهم في ذلك. كما أنني تحدثت معهم مطولاً حول معاناة الفلسطينيين في معبر رفح ومطار القاهرة، وبدأنا بتشكيل وفد مشترك سيلتقي مع بداية الأسبوع القادم في معبر رفح (الجانب المصري)؛ لوضع آلية جديدة لحل مشاكل أهلنا في هذه المعابر.

ومنذ عودتي إلى غزة تواصلت على الفور مع الطواقم الفنية التي تعمل معي لإعداد الخطة الأمنية لمناقشتها، بالفعل نوقشت الخطة وصودق عليها من قبل حكومتكم الرشيدة، وبعدها مباشرةً بدأنا نعدّ إعداداً جيداً لنقطة الانطلاق كي نرضي الله أولاً، ومن ثم شعبنا الصابر، ونرسم البسمة من جديد على شفاه أطفالنا وأمهاتنا وشيوخنا. والتقيت بالأمس مع الإخوة في لجنة المتابعة في اجتماع ضمّ جميع الفصائل والتنظيمات، وعرضنا عليهم خطتنا الأمنية وإجراءات وزارة الداخلية التي ستتخذ في حينه، ووعدنا منهم بالتواصل خلال يومين لنضع آلية للتعامل مع سلاح المقاومة، ورعيتُ مهرجانات الصلح مع العائلات (حداد وخليفة وشنباري وبسيوني)، والتقيت بعدها بوجهاء ومخاتير بيت حانون، ولا زلت متواصل مع الجميع رغم الوعكة الصحية التي أمر بها.

إلا أنه ورغم كل هذا الجهد فإن أمامي معوقات كثيرة تكاد تعصف تماماً بكل ما أنجزناه حتى اللحظة، والأخطر من ذلك، فإن الأمل أصبح ضعيفاً جداً في تحقيق أي نجاحات في الخطة الأمنية.

وأول هذه المعوقات وأهمها أن صلاحيات السيد/ مدير عام الأمن الداخلي هي كل الصلاحيات، وأنني كوزير ليس لي أي صلاحية إلا من خلال السيد مدير عام الأمن الداخلي. وأقلها أنني لا أملك مطلقاً استدعاء شرطي أو ضابط ملازم لمقابلتي إلا من خلاله، وإن رفض فله الحقّ في ذلك، فما بالكم في استدعاء مدير عام الشرطة أو الوقائي أو إلزامهم بأي عمل يتعلق بمصلحة الوطن.

والأمثلة على ذلك:

وُبِّخَ العميد/ محمد حمدان، لأنه حضر إلى مكتبي لمقابلة مدير أمن مدير عام الوكالة، وهو شخصية أجنبية، كان يبحث معنا آلية حراسة السيد/ جون كينج، وخرج العميد من مكتبي وهو يصرخ ويقول أنا عارف إجت في راسي وكان منظري أمامه كوزير محرج جداً.

والثانية/ تعليمات خطية لمدير عام الشرطة اللواء/ علاء حسني بمنعه من تنفيذ تعليمات بنقل ثلاثة من الشرطة للعمل معي في الحراسة.

والثالثة/ تعميم صارم يفرض على كافة العاملين بالأجهزة الأمنية، بعدم الاتصال أو تلقي التعليمات من أي مستوى في الوزارة إلا منه شخصياً.

والرابعة/ كانت عندما طلبت العقيد/ أحمد ساق الله لمقابلتي في مكتبي، لتعيينه مدير مكتبي للشؤون العسكرية، إلا أنني فوجئت بأنه يمنعه واتصلت مع العقيد، لماذا لم تنفذ تعليماتي وأوامري، فيقول لا تضعوني بين الرجلين.

من هذا المنطلق فإن الأمور لا تبشر بخير إطلاقاً، فإذ كان هذا من الصغائر ليس لي أي صلاحية، فما بالكم في مصلحة الوطن الذي يحترق والشعب الذي يموت ويصرخ.

وثاني هذه المعوقات:

أنني لا زلت أسمع وعوداً، "والشعب يطالب فوراً"، والأحداث تزداد، فإنا لن نستطيع العمل إلا بناءً على أفعال وليس أقوال، فالإمكانيات والاحتياجات والقوة المشتركة من كل القوى الأمنية العاملة على الأرض

هي الأهمية الأولى وهي عنوان النجاح.

كما أنني أذكر أنني حدثت دولتكم عن موضوع مهم جداً، وهو من أشدّ المعوقات (التنظيم والإدارة والإدارة العامة للمالية المركزية) إن لم يتخذ بهم قراراً "سريعاً" وأن وزارة الداخلية لها استقلاليتها، فسنبقى ندور في حلقة مفرغة ويبقى الوضع على حاله مذكراً سيادتكم أن معالي وزير المالية قد حوّل لنا أمراً مالياً بقيمة مليون ومائتي ألف شيكل، طرف السيد/ رضوان الحلو مدير عام الإدارة المالية في الأمن العام، وهذا مخالف لما اتفقنا عليه مع معالي وزير المالية، وفوجئت الآن، وأنا أعدّ هذا الكتاب .بمراسيم رئاسية مفادها تبعية الإدارة المالية للداخلية للسيد/ رضوان الحلو وتشكيله هيئة لذلك.

مرفق طيه صورة عن هذه المراسيم.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أقولها وبصراحة، وإضافة إلى ما ذكر، فإنني لا أستطيع العمل البتة مع الأخ/ مدير عام الأمن الداخلي بهذا الشكل وعلى هذا النحو.

لذلك أعلن أمام دولتكم الموقرة استقالتي من حكومتكم الرشيدة.

آملاً قبولها وسأتوجه الآن إلى بيتي.

والله معكم ولن يتركم أعمالكم،

2007/4/17

أخوكم

هاني القواسمي

وزير الداخلية

التطورات الأمنية

في السلطة الفلسطينية

هذا الكتاب

يعدّ الملف الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية أحد أهم الملفات وأكثرها تعقيداً وحساسية. وتتداخل فيه طموحات الفلسطينيين في أن تكون لهم أجهزتهم الأمنية الوطنية المعبّرة عن إرادتهم، مع رغبات المحتل الصهيوني في أن تكون هذه الأجهزة أدوات قمعية تطارد المقاومة وتحوّل الاستعمار الصهيوني إلى استعمار "مربح"، وتدخل في ذلك تعقيدات والتزامات اتفاقات أوسلو وما تلاها، ومشاكل الفساد والاختراق في هذه الأجهزة، فضلاً عن الرغبة الشعبية في ضبط الفلتان الأمني، والسعي لإيجاد معادلة مناسبة لحفظ الأمن ولكن لحمي المقاومة.

هذا الملف هو الجزء الأول من دراسة أكاديمية أوسع؛ تهدف إلى تسليط الضوء على إشكاليات الملف الأمني الفلسطيني وملابساته. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تقرير معلومات حول التطورات الأمنية التي شهدتها الساحة الفلسطينية منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وحتى الأحداث التي انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وبتشكيل حكومة الطوارئ في الضفة الغربية، وما خلفها من تداعيات.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net